



## مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة المبادئ الإرشادية للأعمال والمهن غير المالية المحددة

مارس 2026



جدول المحتويات

3	الجزء الأول: نظرة عامة
3	1- مقدمة
3	1-1 الغرض والنطاق
4	2-1 نطاق التطبيق
4	3-1 الوضع القانوني
5	4-1 هيكل المبادئ التوجيهية
6	2- نظرة عامة على التشريعات واللوائح والاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة
6	1-2 الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني
7	2-2 هيئات الإشراف على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة
7	3-2 الإطار التشريعي والتنظيمي الدولي
8	4-2 إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة
8	3- أبرز الأحكام الرئيسية التي تؤثر على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة
9	1-3 ملخص الحد الأدنى من الالتزامات القانونية للكيانات الخاضعة للتنظيم
9	2-3 المحظورات القانونية
9	3-3 السرية وحماية البيانات
10	4-3 الحماية من المسؤولية للأشخاص المبلغين
10	4- المفاهيم الأساسية
10	1-4 غسل الأموال
13	2-4 تمويل الإرهاب
14	3-4 تمويل الانتشار
16	5- نظرة عامة على العقوبات المطبقة على انتهاكات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار
17	6- تقييم المخاطر
18	الجزء الثاني: إدارة الامتثال
18	7- الحوكمة
18	1-7 مسؤول الامتثال
22	2-7 تدريب الموظفين وفحصهم
22	3-7 الرقابة الجماعية
23	4-7 وظيفة التدقيق المستقل
24	5-7 مسؤوليات الإدارة العليا
25	6-7 إدارة تحديات الامتثال في الأعمال والمهنة غير المالية المحددة ذات الموارد المحدودة
27	الجزء الثالث: تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار
27	8- تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار
27	1-8 المتطلبات القانونية الرئيسية



- 27 ..... 2-8 النهج القائم على المخاطر
- 28 ..... 3-8 تقييم المخاطر على مستوى المؤسسة
- 35 ..... الجزء الرابع: تخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة
- 35 ..... 9- عناصر برنامج قوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة واستغلال النفوذ المالي
- 35 ..... 1-9 السياسات والضوابط والإجراءات الداخلية
- 36 ..... 2-9 العناية الواجبة بالعملاء
- 40 ..... 3-9 تدابير العناية الواجبة بالعملاء
- 57 ..... الجزء الخامس: الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة وحفظ السجلات
- 57 ..... 10- الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة
- 57 ..... 1-10 وحدة الاستخبارات المالية الإماراتية
- 58 ..... 2-10 معالجة تقارير المعاملات المشبوهة من قبل وحدة الاستخبارات المالية
- 58 ..... 3-10 معنى المعاملة المشبوهة
- 59 ..... 4-10 تحديد المعاملات المشبوهة
- 60 ..... 5-10 متطلبات الإبلاغ
- 61 ..... 6-10 استثناءات محددة من متطلبات الإبلاغ
- 61 ..... 7-10 إجراءات الإبلاغ عن المعاملات/الأنشطة المشبوهة
- 61 ..... 8-10 توقيت تقارير المعاملات/الأنشطة المشبوهة
- 62 ..... 9-10 الهيكل الأساسي لتقرير المعاملات/الأنشطة المشبوهة
- 63 ..... 10-10 السرية وحظر "الإفشاء"
- 64 ..... 11-10 الحماية من المسؤولية للأشخاص المبلغين
- 64 ..... 12-10 التعامل مع المعاملات والعلاقات التجارية بعد تقديم تقارير المعاملات المشبوهة
- 67 ..... 11- حفظ السجلات
- 67 ..... 1-11 الالتزامات وفترات الاحتفاظ بالسجلات
- 67 ..... 2-11 أنواع السجلات المطلوبة
- 70 ..... الجزء السادس: الملاحق
- 70 ..... 12- مسرد المصطلحات
- 75 ..... 13- روابط مفيدة

## الجزء الأول: نظرة عامة

### 1- مقدمة

باعتبارها مركزًا تجاريًا وماليًا وتكنولوجيًا دوليًا يتميز بسمعة متنامية في مجال الابتكار، تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة مخاطر كبيرة تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة. يحاول المجرمون استغلال اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة المفتوح وأنظمتها المالية المتقدمة وبنيتها التحتية التجارية المتينة لغسل الأموال غير المشروعة وتمويل الأنشطة غير المشروعة.

يتأثر إطار عمل دولة الإمارات العربية المتحدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة وتمويل الانتشار بسياق عالمي دائم التغير، يتسم بتطور العوامل الجيوسياسية، واتجاهات الاقتصاد الكلي، والتقدم التكنولوجي الذي يُضيف طبقات من التعقيد إلى جهود ردع غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار. لذا، ونظرًا لطبيعة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار المعقدة، يُعدّ اتخاذ موقف استباقي وبقظ أمرًا بالغ الأهمية لتطبيق إطار عمل قابل للتكيف لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة وتمويل الانتشار، وذلك للتصدي بفعالية للتهديدات المتصاعدة.

يُعدّ التقييم الوطني للمخاطر في دولة الإمارات العربية المتحدة أساسيًا في توفير فهم شامل لتهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار، ونقاط الضعف والمخاطر التي تواجه الدولة. ويُقدّم هذا التقييم تحليلًا دقيقًا للقطاعات الرئيسية المعرضة للخطر، مثل الأعمال والمهن غير المالية المحددة. بالإضافة إلى الهيئة الوطنية للتصنيف الائتماني، تُقدّم دراسات مُتخصصة في قطاعات مُحددة، وتقارير تحليل استراتيجي، وتقييمات للمخاطر، رؤى أساسية حول التهديدات والاتجاهات المتغيرة، مما يُساعد في تحديد نقاط الضعف والمخاطر الخاصة بكل قطاع.

تُشكل تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة وإجراءاتها التنظيمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة ركيزةً أساسيةً لإطارها الشامل في هذا المجال. وبالتزامن مع التحليلات الاستراتيجية والنتائج المُستخلصة من تقييمات المخاطر، تُشكل هذه التشريعات والإجراءات التنظيمية وغيرها من التوجيهات المُطبقة الصادرة عن الجهات المُختصة، أساس جهود الدولة لمكافحة الجرائم المالية بفعالية.

ولدعم التزام دولة الإمارات العربية المتحدة المُستمر بمكافحة الجرائم المالية، وضعت وزارة الاقتصاد والسياحة توجيهاتٍ شاملةً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة للأعمال والمهن غير المالية المحددة، وذلك لتوفير نهجٍ مُنظمٍ لتعزيز برامج الامتثال، وتقوية الحوكمة، وضمان فعالية الإبلاغ، والتخفيف من المخاطر المُحددة. صُممت هذه الإرشادات لتُكمّل القوانين واللوائح القائمة، وعند الالتزام بها، ستساعد الأعمال والمهن غير المالية المحددة في الحفاظ على نزاهة القطاعين المالي والاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مع ضمان التوافق مع المعايير الدولية.

### 1-1 الغرض والنطاق

تهدف هذه الإرشادات إلى توفير التوجيه والمساعدة للأعمال والمهن غير المالية المحددة الخاضعة لإشراف وزارة الاقتصاد والسياحة، وذلك لتعزيز فهمها لأحكامها القانونية والتنظيمية السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وضمان أدائها الفعال لها. أعدت وزارة الاقتصاد والسياحة هذه الإرشادات، وهي تُحدد الحد الأدنى من المعايير التي ينبغي على كل الأعمال والمهن غير المالية المحددة خاضعة لإشرافها مراعاتها عند تحديد وتقييم وتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة. وتتوافق هذه المعايير مع الإطار القانوني والتنظيمي القائم، وتُكمّله.



لا تهدف هذه الإرشادات إلى الحد من أو استبدال أو التأثير بأي شكل من الأشكال على قابلية تطبيق أي توجيهات أو تعاميم أو إشعارات أو مذكرات أو مراسلات أو غيرها من أشكال التوجيه أو التغذية الراجعة (سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة) التي قد تنشرها دورياً أي جهة مختصة فيما يتعلق بالكيانات الخاضعة للتنظيم ضمن نطاق اختصاصها، أو على أي كيان محدد خاضع للتنظيم.

تجدر الإشارة إلى أن التوجيهات المتعلقة بنظام العقوبات المالية الموجهة للأمم المتحدة، وقرار مجلس الوزراء رقم (74) لسنة 2020 ذي الصلة بشأن تنظيم قوائم الإرهاب وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن قمع الإرهاب ومكافحته، وتمويل الإرهاب، ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتمويلها، والقرارات ذات الصلة، تقع خارج نطاق هذه الإرشادات.

مع أن الإجراءات الكاملة المتعلقة ببرنامج مكافحة الإرهاب تظل من اختصاص المكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار، فإن هذه الإرشادات تتضمن رؤية تكميلية حول مخاطر تمويل انتشار الأسلحة لدعم الأعمال والمهن غير المالية المحددة في دمج اعتبارات تمويل انتشار الأسلحة في تقييماتها للمخاطر. إلا أن هذه الإضافات لا تحل محل التفويضات الرسمية للمكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار.

ينبغي على الأعمال والمهن غير المالية المحددة الرجوع إلى إرشادات برنامج مكافحة الإرهاب الكاملة الصادرة عن المكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار، والتي تُفصّل الالتزامات بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (74) لسنة 2020، بما في ذلك متطلبات الفحص والتجميد والإبلاغ المتعلقة بالأشخاص أو الكيانات المدرجة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الأعمال والمهن غير المالية المحددة الرجوع إلى الإرشادات المتعلقة بمؤسسات مكافحة تمويل الانتشار (FIs) والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية (VASPs) وكذلك الإرشادات المتعلقة بتقييم المخاطر المؤسسية لتمويل الانتشار (PF IRA) الصادرة عن المكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار لفهم الالتزامات المتعلقة بتدابير مكافحة تمويل الانتشار وإدراج مخاطر تمويل الانتشار في تقييم مخاطر أعمالها. عند إجراء تقييم مخاطر الأعمال، يُوصى بأن تأخذ الأعمال والمهن غير المالية المحددة في الاعتبار عوامل المخاطر الكامنة في تمويل الانتشار، وأن تُقيّم مخاطر تمويل الانتشار بشكل منفصل عن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، مع مراعاة السلع والخدمات ذات الاستخدام المزدوج، والهيكل المؤسسية غير الشفافة، والولايات القضائية عالية المخاطر، وما إلى ذلك، وفقاً للإرشادات المتعلقة بتقييم المخاطر المؤسسية لتمويل الانتشار.

يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة الامتثال التام لجميع التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (74) لسنة 2020 وجميع توجيهات المكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار ذات الصلة، بما في ذلك التزامات الفحص والتجميد الفوري والإبلاغ. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأعمال والمهن غير المالية المحددة ملاحظة أن وزارة الاقتصاد والسياحة قد وضعت إرشادات تكميلية خاصة لكل قطاع من قطاعات هذه المؤسسات الخاضعة لإشرافها. تُعد هذه المنشورات، إلى جانب وثائق إرشادية أخرى صادرة عن وزارة الاقتصاد والسياحة، بمثابة امتدادات عملية للإطار الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، وتقدم هذه الإرشادات بهدف دعم الكيانات الخاضعة للتنظيم في التنفيذ الفعال لالتزاماتها القانونية من خلال دراسات حالة تعكس أنماطاً خاصة بكل قطاع ومؤشرات إنذار مبكر خاصة بكل قطاع لتعزيز قدرات الكشف. ينبغي قراءة هذه المواد جنباً إلى جنب مع هذه الإرشادات لضمان اتباع نهج شامل ومناسب للسياق في الحوكمة وتقييم المخاطر وفهمها، وبذل العناية الواجبة، والمراقبة المستمرة، والإبلاغ.

## 2-1 نطاق التطبيق

ما لم يُنص على خلاف ذلك، تسري هذه الإرشادات على جميع الأعمال والمهن غير المالية المحددة، وأعضاء مجالس إدارتها، وإدارتها، وموظفيها، القائمة و/أو العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة التجارية الحرة، سواء أقامت أو حافظت على علاقة عمل تجارية مع عميل، أو انخرطت في أي من الأنشطة و/أو المعاملات المالية أو التجارية الموضحة في المادتين (2) و(3) من قرار مجلس الوزراء



رقم (134) لسنة 2025 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (10) لسنة 2025 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار.

على وجه التحديد، ودون الإخلال بتعريف "الأعمال والمهن غير المالية المحددة" كما هو منصوص عليه في الإطار التشريعي والتنظيمي ذي الصلة في دولة الإمارات العربية المتحدة (انظر القسم 2.1، الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني)، تسري هذه الإرشادات على جميع الأشخاص الخاضعين لإشراف وزارة الاقتصاد والسياحة، كما هو موضح أدناه:

- الوكلاء والوسطاء العقاريون
- تجار المعادن والأحجار الكريمة
- المحاسبون والمراجعون المستقلون
- مقدمو خدمات الائتمان والشركات

### 3-1 الوضع القانوني

عملاً بالمادة (49) من قرار مجلس الوزراء رقم (134) لسنة 2025 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (10) لسنة 2025 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار، تتولى الهيئات الرقابية مهمة تزويد الجهات الخاضعة لإشرافها بالتعليمات والإرشادات والتغذية الراجعة اللازمة للمساعدة في تنفيذ التدابير الوطنية لمكافحة الجريمة، ولا سيما في كشف المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها، وتطبيق إجراءات العناية الواجبة المبسطة عند تحديد مخاطر منخفضة، وذلك لتعزيز فعالية تنفيذ تدابير مكافحة الجريمة.

وبناءً على ذلك، تُعد هذه الإرشادات أداة عملية لمساعدة الجهات الخاضعة للتنظيم في التنفيذ الفعال لتدابير مكافحة الجريمة ذات الصلة، ويُقصد قراءتها بالتزامن مع القوانين والقرارات الوزارية واللوائح والأحكام التنظيمية السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة. مع ذلك، لا تُشكّل هذه الإرشادات تشريعات أو لوائح إضافية، ولا تهدف إلى وضع سوابق قانونية أو تنظيمية أو قضائية. وتُذكّر الجهات الخاضعة للتنظيم بأن هذه الإرشادات لا تُغني عن أي متطلبات قانونية أو تنظيمية أو التزامات تشريعية، ولا تُلغىها. في حال وجود أي تعارض بين هذه الإرشادات والأطر القانونية أو التنظيمية السارية حالياً، يُعتدّ بالأطر القانونية أو التنظيمية السارية. وبالتحديد، لا يجوز تفسير أي شيء في هذه الإرشادات على أنه يُقدّم أي ضمان صريح أو ضمني بأن الجهات الرقابية أو غيرها من السلطات المختصة ستؤجل أو تنازل أو تمتنع عن ممارسة صلاحياتها التنفيذية أو القضائية أو العقابية في حال مخالفة القوانين أو اللوائح أو القرارات التنظيمية السارية.

هذه الإرشادات، وأي قوائم أو أمثلة واردة فيها، ليست شاملة ولا تُقيّد التدابير التي يتعين على الجهات الخاضعة للتنظيم اتخاذها للوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب الإطار القانوني والتنظيمي الساري حالياً. لذا، لا ينبغي اعتبار هذه الإرشادات بمثابة استشارة قانونية أو تفسير قانوني. يجب على الجهات الخاضعة للتنظيم إجراء تقييماتها الخاصة لكيفية الوفاء بالتزاماتها القانونية، وعليها طلب المشورة القانونية أو المهنية الأخرى إذا كانت غير متأكدة من تطبيق الأطر القانونية أو التنظيمية على ظروفها.

### 4-1 هيكل الإرشادات

تتألف هذه الإرشادات من ستة (6) أجزاء، تتوافق مع المحاور الرئيسية التالية:

- الجزء الأول - نظرة عامة
- الجزء الثاني - إدارة الامتثال
- الجزء الثالث - تقييم المخاطر
- الجزء الرابع - تدابير التخفيف

- الجزء الخامس - إعداد التقارير وحفظ السجلات
- الجزء السادس - الملاحق

تُصنّف الأقسام والفروع المختلفة لكل جزء وفقاً للموضوع. وبشكل عام، يتضمن كل قسم أو فرع إشارات إلى مواد قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و/أو اللوائح التنفيذية ذات الصلة. وعلى الرغم من تقليل التكرار إلى أدنى حد، إلا أن هناك بعض حالات تكرار المحتوى في مختلف أقسام هذه الإرشادات. وقد تم ذلك لضمان شمولية كل قسم أو قسم فرعي يتعلق بموضوع محدد، ولتقليل الحاجة إلى الرجوع إلى الأقسام الأخرى.

في بعض الحالات، تُعتبر متطلبات أو أحكام أقسام محددة من الأطر القانونية والتنظيمية ذات الصلة واضحة بما يكفي فيما يتعلق بالالتزامات القانونية للكيانات الخاضعة للتنظيم، بحيث لا تُقدم هذه الإرشادات أي توجيهات إضافية بشأن تلك الأقسام. في حالات أخرى، تُقدم إرشادات عملية حول مواضيع لم تُتناول صراحةً في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو اللوائح التنفيذية، ولكنها مع ذلك تُتناول ضمناً أو بالإشارة إلى أفضل الممارسات الدولية المعترف بها.

في بعض الأمثلة، حيث توجد اختلافات جوهرية بين الإطار القانوني والتنظيمي ذي الصلة الساري حالياً والقوانين أو اللوائح السابقة، أو حيث توجد اختلافات في متطلبات تنظيمية محددة بين مختلف الجهات الرقابية، قد تُبرز هذه الإرشادات هذه الاختلافات أو لا تُبرزها. في حال وجود أي اختلافات أو تباينات، يُشجع الكيانات الخاضعة للتنظيم، والتي تسعى للحصول على مزيد من التوضيحات بشأن المسائل المتعلقة بهذه الأقسام، على التواصل مع الجهة الرقابية المختصة عبر القنوات المعتمدة. تعترم الهيئة/الجهة الرقابية تحديث هذه الإرشادات أو تعديلها من حين لآخر، كلما رأت ذلك مناسباً. ويُذكر الكيانات الخاضعة للتنظيم بأن هذه الإرشادات ليست المصدر الوحيد للإرشاد بشأن تقييم وإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، وأن جهات أخرى،

بما في ذلك منظمات دولية مثل مجموعة العمل المالي (FATF) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) وغيرها من الهيئات الإقليمية المشابهة لمجموعة العمل المالي (FSRBs)، وغيرها، تنشر أيضاً معلومات قد تكون مفيدة في تنفيذ الالتزامات القانونية. تقع على عاتق الكيانات الخاضعة للتنظيم وحدها مسؤولية الاطلاع الدائم على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة التي تتعرض لها، والحفاظ على برامج مناسبة لتحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف من آثارها، وضمان إطلاع المسؤولين والمدبرين والموظفين المعنيين وتدريبهم بشكل كافٍ على جميع السياسات والعمليات والإجراءات ذات الصلة.

تُقتبس نصوص من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة واللوائح التنفيذية، أو تُخصّص أو تُعاد صياغتها، من حين لآخر في هذه الإرشادات. ولتسهيل الأمر، ما لم يُنص صراحةً على خلاف ذلك، فإن جميع الإشارات في النص إلى مصطلح "تمويل الإرهاب" تشمل أيضاً تمويل المنظمات غير المشروعة. وبشكل عام، تحمل المصطلحات المكتوبة بأحرف كبيرة في نص هذه الإرشادات المعاني الواردة في مسرد المصطلحات (انظر القسم 12، مسرد المصطلحات). ومع ذلك، في حال وجود أي تعارض أو اختلاف بين النص أو التعريفات الواردة في القانون و/أو اللوائح التنفيذية وبين هذه الاقتباسات أو الملخصات أو إعادة الصياغة، أو هذه المصطلحات المعروفة، يُعتدّ بالنص أو التعريفات الواردة في القانون و/أو اللوائح التنفيذية.

## 2- نظرة عامة على الإطار التشريعي والتنظيمي والاستراتيجي الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة

### في دولة الإمارات العربية المتحدة

#### 1-2 الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني

يتألف الهيكل القانوني والتنظيمي لدولة الإمارات العربية المتحدة من مجموعة من القوانين واللوائح الاتحادية المدنية والتجارية والجنائية، إلى جانب مختلف الهيئات الرقابية والإشرافية المسؤولة عن تنفيذها وإنفاذها، بالإضافة إلى مختلف الأطر التشريعية

والتنظيمية المدنية والتجارية المحلية في المناطق المالية والتجارية الحرة. وبما أن التشريعات الجنائية تخضع للاختصاص الاتحادي في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك المناطق المالية والتجارية الحرة، فإن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة مشمولة بالقوانين الجنائية الاتحادية وقانون العقوبات الاتحادي. وكذلك، فإن التشريعات الاتحادية واللوائح التنفيذية المتعلقة بمكافحة هذه الجرائم سارية المفعول في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك المناطق المالية والتجارية الحرة. وتقع مسؤولية تنفيذها وإنفاذها على عاتق الهيئات الرقابية والإشرافية المختصة، سواء في الاختصاص الاتحادي أو المحلي.

يُعدّ المرسوم الاتحادي رقم (10) لسنة 2025 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار (المشار إليه فيما يلي بـ"قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار") ولائحته التنفيذية، وقرار مجلس الوزراء رقم (134) لسنة 2025 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم الاتحادي رقم (10) لسنة 2025 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار (المشار إليها فيما يلي بـ"اللائحة التنفيذية").

وقد عززت دولة الإمارات العربية المتحدة إطارها التنظيمي بإصدار قرار مجلس الوزراء رقم (109) لسنة 2023 بشأن تنظيم إجراءات المستفيد الحقيقي، مؤكدةً بذلك التزامها بتعزيز الشفافية ومكافحة الجرائم المالية وتعزيز المساءلة في هياكل ملكية الشركات. ينطبق هذا النظام على جميع مسجلي الشركات والكيانات الاعتبارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك تلك الموجودة في البر الرئيسي والمناطق الحرة غير المالية، ويلزم بإنشاء سجلات وتحديثها باستمرار، تتضمن تفاصيل المستفيدين الحقيقيين والشركاء والمساهمين وأعضاء الإدارة بالوكالة، وذلك بالنسبة للكيانات الاعتبارية المؤسسة في هذه المناطق. وتُستثنى من هذا النظام الكيانات المملوكة بالكامل للحكومة الاتحادية أو المحلية، وفروعها، والشركات المؤسسة في المناطق المالية الحرة (سوق أبوظبي العالمي ومركز دبي المالي العالمي)، والكيانات التي يكون فيها شريك حكومي (حكومة اتحادية أو محلية) مساهمًا. وتخضع الكيانات المؤسسة في سوق أبوظبي العالمي ومركز دبي المالي العالمي، بما في ذلك الأعمال والمهن غير المالية المحددة ذات الصلة، لأنظمة الملكية المستفيدة الصادرة عن سلطات المناطق الحرة المعنية.

يستند الإطار المؤسسي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى شبكة منسقة من السلطات الاتحادية والمحلية. تُقدّم اللجنة العليا المشرفة على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، التي أُنشئت عام 2020، إشرافًا استراتيجيًا من خلال رصد وتقييم السياسات، والإشراف على التقييمات المتبادلة، واقتراح الإصلاحات التشريعية. ودعمًا لهذا المسعى، تعمل الأمانة العامة للجنة الوطنية كمنسق وطني يُشرف على تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية وتحديثها دوريًا، وتقييم المخاطر، ويضمن التوافق مع المعايير الدولية في إطار نهج قائم على المخاطر ومتعدد الجهات.

وتُعدّ اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة وتمويل الانتشار (اللجنة الوطنية) الهيئة الرئيسية لوضع السياسات وإصدار اللوائح لمكافحة الجرائم المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة بالتنسيق مع الجهات المختصة. وتُحدّد اللجنة الوطنية مخاطر الجريمة على المستوى الوطني وتُقيّمها، وتيسّر تبادل المعلومات والتنسيق بين مختلف الجهات. تشمل اللجان الفرعية للجنة الوطنية ما يلي<sup>1</sup>:

- اللجنة الفرعية للتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة
- اللجنة الفرعية للامتثال الفني
- اللجنة الفرعية لسجلات الشركات
- اللجنة الفرعية للهيئات الرقابية

<sup>1</sup> <https://www.namictfc.gov.ae/media/jevjlwgq/nra-annual-report-eng-r13.pdf>

- اللجنة الفرعية لهيئات التحقيق في جرائم غسل الأموال
- اللجنة الفرعية لمكافحة تمويل الإرهاب وتمويل المنظمات غير المشروعة وتمويل انتشار الأسلحة
- اللجنة الفرعية لإدارة ومتابعة طلبات التعاون الدولي المتعلقة بغسل الأموال
- اللجنة الفرعية للشراكة بين القطاعين العام والخاص لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة

## 2-2 الجهات الرقابية على الأعمال والمهن غير المالية المحددة

- تتولى وزارة الاقتصاد والسياحة ترخيص وتنظيم عمل المحاسبين والمراجعين في دولة الإمارات العربية المتحدة والمناطق التجارية الحرة. إضافةً إلى ذلك، وبموجب المراسيم التنفيذية الصادرة وفقاً لأحكام قانون وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، تتولى وزارة الاقتصاد والسياحة الإشراف على الأعمال والمهن غير المالية المحددة فيما يتعلق بالمراجعين والمحاسبين، ومقدمي خدمات الشركات والصناديق الاستثمارية، وتجار المعادن والأحجار الكريمة، ووكلاء ووسطاء العقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة والمناطق التجارية الحرة.
  - وزارة العدل هي الجهة الرقابية المعتمدة على مكاتب المحاماة وغيرهم من المهنيين القانونيين، وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 1/54 لسنة 2019 الصادر بتاريخ 8 يناير 2019 والمعدل بقرار مجلس الوزراء رقم 4/28 لسنة 2019 الصادر بتاريخ 21 أبريل 2019. وقد أخضعت الاستشارات القانونية مؤخراً لإشراف وزارة العدل بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2022، والذي دخل حيز التنفيذ في 2 يناير 2023.
  - هيئة دبي للخدمات المالية تُصدر التراخيص وتُشرف على الأعمال والمهن غير المالية المحددة العاملة في مركز دبي المالي العالمي لضمان امتثالها لأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وصناديق الادخار المركزية.
  - هيئة تنظيم الخدمات المالية تُصدر التراخيص وتُشرف على الأعمال والمهن غير المالية المحددة العاملة في سوق أبوظبي العالمي لضمان امتثالها لأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وصناديق الادخار المركزية.
- من الضروري أن تُواءم الأعمال والمهن غير المالية المحددة برامجها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع التشريعات واللوائح الوطنية ذات الصلة، بالإضافة إلى المتطلبات المحددة التي تنص عليها الجهة المرخصة لها أو التي تعمل بموجبها.

## 3-2 الإطار التشريعي والتنظيمي الدولي

يشكل الإطار التشريعي والتنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة جزءاً من إطار عالمي أوسع نطاقاً يتألف من هيئات تشريعية حكومية دولية ومنظمات تنظيمية دولية وإقليمية. تستند الهيئات التشريعية الحكومية الدولية إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وقمعها، حيث تقوم هذه الهيئات بوضع القوانين على المستوى الدولي. وتتحمل الدول الأعضاء المشاركة، بما فيها دولة الإمارات العربية المتحدة، مسؤولية دمج هذه القوانين في أطرها القانونية والتنظيمية الوطنية. وبالتوازي مع ذلك، تقوم المنظمات التنظيمية الدولية والإقليمية بصياغة السياسات وتقديم التوصيات، مع تقييم ومراقبة تطبيق المعايير التنظيمية الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل الدول الأعضاء المشاركة. من بين الهيئات التشريعية الحكومية الدولية الرئيسية، بالإضافة إلى المنظمات التنظيمية الدولية والإقليمية، التي تتعاون معها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطاتها المختصة بشكل فعّال في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الدولي، ما يلي:

### الأمم المتحدة<sup>2</sup>

تُعدّ الأمم المتحدة، التي تأسست في أكتوبر 1945، المنظمة الدولية الأكبر من حيث عدد الأعضاء، حيث تضم حالياً 193 دولة عضواً. تكافح الأمم المتحدة غسل الأموال بنشاط من خلال برنامجها العالمي لمكافحة غسل الأموال، الذي يقع مقره الرئيسي في فيينا، النمسا، وهو

<sup>2</sup><https://www.unodc.org/unodc/en/money-laundering/global-programme-against-money-laundering/.html>



جزء من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. يُكلّف البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال بمساعدة الدول الأعضاء - من خلال سلطاتها القانونية والمالية وسلطات إنفاذ القانون والسلطة القضائية - على تطوير أطر قانونية وتنظيمية محلية متينة وشاملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، بالإضافة إلى البنى التحتية المؤسسية والمهارات العملية اللازمة لتنفيذها، وفقاً لصكوك الأمم المتحدة والمعايير الدولية.

### مجموعة العمل المالي<sup>3</sup>

مجموعة العمل المالي، التي تأسست عام 1989 ومقرها باريس، فرنسا، هي هيئة حكومية دولية تُعنى بوضع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. وتعمل على تعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية للتصدي للجرائم المالية وما يرتبط بها من تهديدات لسلامة النظام المالي العالمي. وتراقب مجموعة العمل المالي تنفيذ معاييرها، المتمثلة في 40 توصية و11 نتيجة فورية، من قبل أعضائها وأعضاء الهيئات التنظيمية المالية.

كما تضمن التطبيق المتسق والسليم لمنهجية مجموعة العمل المالي لتقييم الامتثال الفني لتوصياتها والفعالية الشاملة للأطر الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.

### مجموعة العمل المالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>4</sup>

تأسست مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي هيئة إقليمية على غرار مجموعة العمل المالي، ومقرها البحرين، عام 2004 لتعزيز التعاون والتنسيق بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتطبيق توصيات مجموعة العمل المالي الأربعين والمعايير الدولية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة. تُعدّ الإمارات العربية المتحدة من الأعضاء المؤسسين، وهي إحدى الدول العربية الأربع عشرة التي وافقت على إنشاء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

### مجموعة إجمونت لوحدات الاستخبارات المالية (EGFIU)<sup>5</sup>

في عام 1995، شكّلت مجموعة إجمونت لوحدات الاستخبارات المالية (مجموعة إجمونت) من خلال عدد من وحدات الاستخبارات المالية التي كانت تعمل معاً. تُعدّ مجموعة إجمونت، التي سُمّيت تيمناً بمكان انعقاد اجتماعها الأول في بروكسل، منتدىً لوحدات الاستخبارات المالية لتعزيز برامجها الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. ويتمثل هدفها الرئيسي في تسهيل تبادل المعلومات والخبرات بين وحدات الاستخبارات المالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة والجرائم الأخرى ذات الصلة.

## 4-2 الإطار الوطني لاستراتيجية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار

صادقت اللجنة العليا المشرفة على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة على الاستراتيجية الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2024-2027 لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة وتمويل الانتشار. وتعكس هذه الاستراتيجية التزام الدولة بالحفاظ على أعلى المعايير الدولية في مكافحة الجرائم المالية، وهي مبنية على 11 هدفاً استراتيجياً، يدعم كل منها إصلاحات تشريعية وتنظيمية مُوجّهة، مع التركيز بشكل أساسي على الامتثال القائم على المخاطر والفعالية والاستدامة.

<sup>3</sup> <https://www.fatf-gafi.org/en/the-fatf.html>

<sup>4</sup> <https://www.menafatf.org/about>

<sup>5</sup> <https://egmontgroup.org/about/>

تركز الأهداف الاستراتيجية على الركائز الأساسية التالية:

- تعزيز فهم الدولة للمخاطر وتشجيع تطبيق تدابير التخفيف القائمة على تقييم المخاطر.
  - التحديث المستمر للإطار القانوني والتنظيمي لمعالجة المخاطر الناشئة ودعم الشفافية وسيادة القانون.
  - تعزيز الرقابة القائمة على تقييم المخاطر على التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة في القطاع الخاص.
  - تعزيز التعاون وتبادل المعلومات على الصعيدين المحلي والدولي بين الجهات الحكومية وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص والجهات الدولية المعنية.
  - الاستفادة من المعلومات المالية وتحليلات البيانات لتعزيز القدرات على كشف الأنشطة المالية غير المشروعة والتحقيق فيها وتعطيلها، وذلك بدعم من أنظمة مراقبة مركزية وموارد تقنية وبشرية كافية.
- يعتمد تحقيق الأهداف الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة على عدة جوانب رئيسية، من بينها الدور المحوري الذي تلعبه الأعمال والمهنة غير المالية المحددة كعوامل تمكين رئيسية. يتعين على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، العاملة في قطاعات معرضة بشكل خاص لإساءة الاستخدام في أنشطة غير مشروعة، بصفتها جهات رقابية، ضمان تطبيق عوامل النجاح ذات الصلة بالقطاع لتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة بشكل عام، مثل العوامل المذكورة أدناه، وتطبيقها بفعالية في ممارساتها التجارية وتعزيزها من خلال الامتثال القائم على المخاطر.
- رفع مستوى الوعي بالمخاطر لدى الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، سواء فيما يتعلق بتهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة العامة التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة، أو المخاطر الخاصة بالقطاع التي تواجهها، وذلك استنادًا إلى التقييم الوطني للمخاطر، وتقييمات المخاطر القطاعية، وتقييمات المخاطر الداخلية، والتصنيفات، وغيرها من التقارير، إلى جانب فهم واضح لالتزاماتها القانونية في إدارة هذه المخاطر والتخفيف من حدتها.
  - تعزيز الامتثال لالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، كما هو منصوص عليه في الأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها، بما يتناسب مع المخاطر والخصائص المحددة لأنشطة الأعمال والمهنة غير المالية المحددة.
  - التنسيق الفعال بين الأعمال والمهنة غير المالية المحددة الخاضعة للرقابة، وسلطاتها الرقابية، ووحدة الاستخبارات المالية، وجهات إنفاذ القانون، وغيرها من السلطات المختصة لدعم جهود الحد من المخاطر وإنفاذ القانون.

### 3- أبرز الأحكام الرئيسية التي تؤثر على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة الخاضعة للرقابة

يتضمن قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واللوائح التنفيذية أحكامًا عديدة تحدد التزامات ومسؤوليات الأعمال والمهنة غير المالية المحددة الخاضعة للرقابة، بالإضافة إلى إدارتها العليا وموظفيها. يسלט هذا القسم الضوء على الأحكام الرئيسية ذات الصلة المباشرة بالأعمال والمهنة غير المالية المحددة الخاضعة للرقابة. تقع على عاتقها وحدها مسؤولية الالتزام بجميع أحكام القانون والقرار وجميع الإشعارات والقرارات والتعاميم التنظيمية السارية الصادرة عن السلطات المختصة.

### 3-1 ملخص الحد الأدنى من الالتزامات القانونية للجهات الخاضعة للتنظيم

ينص قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة واللوائح التنفيذية على الحد الأدنى من الالتزامات القانونية للجهات الخاضعة للتنظيم على النحو التالي:

- تحديد وفهم وإدارة وتقييم وتوثيق وتحديث مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة ضمن نطاق أعمالها، مع مراعاة النهج القائم على المخاطر، مع الاحتفاظ بدراسة تقييم المخاطر والمعلومات ذات الصلة، وتقديمها إلى الجهة الرقابية المختصة عند الطلب.
- تحديد نطاق إجراءات العناية الواجبة واتخاذها.
- تعيين مسؤول امتثال، مؤهل وذو خبرة مناسبة، وفقًا لمتطلبات الجهة الرقابية المختصة، لتنفيذ المهام المنصوص عليها.

- وضع أنظمة إدارة ومعلومات وضوابط داخلية وسياسات وإجراءات كافية للتخفيف من المخاطر ومراقبة التنفيذ.
- وضع مؤشرات لتحديد المعاملات المشبوهة.
- الإبلاغ عن أي نشاط مشبوه والتعاون مع السلطات المختصة.
- تطبيق توجيهات المكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار (EOCN) أو أي سلطة مختصة أخرى فيما يتعلق بالعقوبات المالية الموجهة (TFS) على الفور.
- الاحتفاظ بسجلات كافية ومحدثة.
- تقديم توجيهات محددة بشأن ما سبق وغيره من أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واللوائح التنفيذية في الأقسام اللاحقة.

### 2-3 المحظورات القانونية

يُحظر على الأعمال والمهني غير المالية المحددة ممارسة الأنشطة التالية:

- إنشاء أو الحفاظ على أي علاقة تجارية، أو إجراء أي معاملات مالية أو تجارية، أو الحفاظ على أي علاقة تجارية باسم مستعار أو رقم وهمي أو مجهول.
- إنشاء أو الحفاظ على علاقة تجارية أو تنفيذ أي معاملة تجارية دون استكمال إجراءات العناية الواجبة بالعملاء (CDD) القائمة على تقييم المخاطر، لأي سبب كان.
- التعامل بأي صفة مع البنوك الوهمية، سواءً لفتح حسابات لدى هذه البنوك نيابةً عن العملاء أو لتسهيل أي معاملات مصرفية من خلالها لأنفسهم أو نيابةً عن عملائهم.
- التذرع بالسرية المصرفية أو المهنية أو التعاقدية كذريعة لرفض و/أو عدم الوفاء بالالتزامات القانونية بالإبلاغ إلى السلطات المختصة.

### 3-3 السرية وحماية البيانات

تلتزم الأعمال والمهني غير المالية المحددة بإبلاغ وحدة الاستخبارات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة عند وجود أسباب معقولة للاشتباه في معاملة أو أموال تمثل كل أو جزء من العائدات، أو عند الاشتباه في ارتباطها بجريمة (انظر القسم 10، الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة). عند الإبلاغ عن هذه الاشتباهات، يجب عليها الحفاظ على سرية المعلومات المُبلّغ عنها وعملية الإبلاغ نفسها، وبذل الجهود المعقولة لضمان حماية المعلومات والبيانات المُبلّغ عنها من الوصول إليها من قبل أي شخص غير مُصرَّح له.

تجدر الإشارة إلى أن شرط السرية لا ينطبق على التواصل داخل الأعمال والمهني غير المالية المحددة أو أعضاء مجموعتها التابعة (الفروع الأجنبية، أو الشركات الفرعية، أو الشركة الأم) لغرض تبادل المعلومات المتعلقة بتحديد الجريمة أو منعها أو الإبلاغ عنها. ومع ذلك، لا يُسمح بأي حال من الأحوال للأعمال والمهني غير المالية المحددة، أو مديريها أو موظفيها، بإبلاغ أي عميل أو ممثل علاقة تجارية، أو أي طرف ثالث آخر، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، عن نية الإبلاغ أو عن تقديم بلاغ، كما لا يُسمح لهم بالكشف عن أي معلومات أو بيانات واردة في البلاغ أو عن إجراء تحقيق في هذا الشأن. يُعرف هذا بحظر "الإفشاء"، ولا يقتصر على الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة فحسب، بل يشمل أيضًا أي معلومات ذات صلة تُقدم إلى وحدة الاستخبارات المالية أو تطلبها. يخضع حظر "الإفشاء" لإجراءات إنفاذ؛ وتؤدي انتهاكات هذا الحظر إلى عقوبات (انظر القسم 5، نظرة عامة على العقوبات المطبقة على انتهاكات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة).

باستثناء الاستثناء المذكور أدناه، لا يُسمح للأعمال والمهني غير المالية المحددة بالاعتراض على الإبلاغ القانوني عن الشكوك استنادًا إلى سرية العميل أو خصوصية البيانات، تحت طائلة العقوبات. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن قوانين حماية البيانات أحكامًا تسمح بالإبلاغ إلى السلطات. (انظر القسم 5، نظرة عامة على العقوبات المطبقة على انتهاكات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة)

وصناديق الاستثمار المشتركة). في ظروف محددة، ينص قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وصناديق الاستثمار المشتركة واللوائح التنفيذية على إعفاء من الالتزام القانوني بالإبلاغ، استنادًا إلى مبدأ السرية المهنية، للأشخاص غير الماليين الذين حصلوا على المعلومات أثناء تقديم المشورة أو الدفاع عن عملائهم في الدعاوى القضائية أو القانونية، وذلك استنادًا إلى مبدأ السرية المهنية. للمزيد من الإرشادات، انظر القسم 10.6، الإعفاءات المحددة من متطلبات الإبلاغ.

#### 4-3 الحماية من المسؤولية للأشخاص المُبلّغين

يوفر قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وصناديق الاستثمار المشتركة واللوائح التنفيذية للأشخاص غير الماليين، وكذلك لأعضاء مجالس إدارتهم وموظفيهم وممثلهم المُعتمدين، الحماية من أي مسؤولية إدارية أو مدنية أو جنائية ناتجة عن أدائهم بحسن نية لالتزامهم القانوني بالإبلاغ عن أي نشاط مشبوه إلى وحدة الاستخبارات المالية. تنطبق هذه الحماية حتى في حال عدم معرفتهم بالتحديد بطبيعة النشاط الإجرامي الأساسي، وبغض النظر عما إذا كان قد وقع نشاط غير قانوني أم لا.

#### 4- المفاهيم الأساسية

##### 1-4 غسل الأموال

يشير غسل الأموال إلى العملية التي يقوم بها الأفراد لإخفاء المصدر غير المشروع للعائدات الإجرامية، وذلك لإظهارها وكأنها محصلة من مصادر مشروعة. ويمكن استخدام هذه الأموال بعد ذلك في أنشطة قانونية أو غير قانونية. وتتضمن هذه العملية عادةً بذل جهود لإخفاء مصدر الأموال غير المشروعة وملكيةها والغرض من استخدامها، مما يؤدي فعليًا إلى إخفاء مصدرها الحقيقي. وينطبق هذا التعريف أيضًا على الأموال المخصصة لتمويل الإرهاب أو غيره من الأعمال الإجرامية.

عندما تُجنّى أرباح طائلة من سلوك إجرامي، غالبًا ما يحاول المتورطون استخدام العائدات دون لفت الانتباه إلى النشاط غير القانوني الأصلي. ولتحقيق ذلك، قد يسعون إلى تغيير شكل الأموال أو نقلها إلى مناطق يعتقدون أنها أقل عرضة لإثارة الشكوك. بموجب المادة (2) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، يُعتبر الشخص مرتكبًا لجريمة غسل الأموال إذا كان يعلم، أو كانت هناك مؤشرات أو أدلة كافية للاعتقاد، بأن الأموال، كليًا أو جزئيًا، هي عائدات جريمة أصلية، وارتكب عمدًا أيًا من الأفعال التالية:

أ- تحويل العائدات أو نقلها أو إجراء أي معاملة تتعلق بها بغرض إخفاء أو تمويه مصدرها غير المشروع.  
ب- إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للعائدات، أو مصدرها، أو مكانها، أو التصرف فيها، أو حركتها، أو ملكيتها، أو الحقوق المتعلقة بها.

ج- الحصول على العائدات أو حيازتها أو استخدامها فور استلامها.

د- لذلك، يُساعد مرتكب الجريمة الأصلية على الإفلات من العقاب.

بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر جريمة غسل الأموال جريمة مستقلة، كما لا يُعفي معاقبة مرتكب الجريمة الأصلية من معاقبة مرتكب جريمة غسل الأموال، ولا يُشترط إثبات المصدر غير المشروع للعائدات لإصدار الحكم على مرتكب الجريمة الأصلية.

##### 1-1-4 الأموال

يُعرف قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة "الأموال" تعريفًا واسعًا بأنها أصول من أي نوع، سواء كانت مادية أو غير مادية، منقولة أو غير منقولة، بما في ذلك العملات الوطنية والأجنبية، والوثائق أو الصكوك التي تُثبت الملكية أو الحقوق المرتبطة بها، بأي شكل من الأشكال، سواء كانت إلكترونية أو رقمية، أو أي فوائد أو أرباح أو دخل ناتج عن هذه الأصول أو مُكتسب منها. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر:

1- الحسابات المصرفية أو المالية، بما في ذلك الأصول الافتراضية أو المشفرة.

- 2- الأدوات المالية أو الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات والأوراق التجارية وسندات الدين وسندات الإذنية وسندات الدين وأذونات الأسهم والخيارات وحقوق الأراضي أو غيرها من الأوراق المالية القابلة للتداول والصكوك القابلة للتداول لحاملها.
- 3- العقود والقروض وسندات الملكية والمطالبات وبوالص التأمين أو التنازل عنها.
- 4- الملكية الفكرية، بما في ذلك براءات الاختراع والعلامات التجارية، بالإضافة إلى حقوق الملكية الفكرية والتراخيص والحقوق المرتبطة بها.
- 5- الأصول المادية، مثل السلع والأراضي والمعادن أو الأحجار الكريمة والمركبات والسفن والأعمال الفنية أو أي عناصر تُستخدم كدفعة عينية.

#### 2-1-4 مراحل غسل الأموال

- ينطوي غسل الأموال على سلسلة من المعاملات المعقدة؛ ومع ذلك، فإنه عادةً ما يمر بثلاث مراحل متميزة: الإيداع والتمويه والدمج.
- الإيداع: هذه هي المرحلة الأولية التي تُدخل فيها العائدات غير المشروعة إلى النظام المالي، على سبيل المثال، عن طريق إيداع مبالغ نقدية صغيرة في حسابات متعددة أو استخدام الأموال لشراء عملات أجنبية.
  - التمويه: في هذه المرحلة، تُخفي الأموال عن مصدرها غير المشروع عبر سلسلة من المعاملات، غالباً ما تشمل مؤسسات مالية مختلفة في دول متعددة.
  - الإدماج/التكامل: تتضمن هذه المرحلة الأخيرة إعادة إدخال الأموال إلى الاقتصاد كأموال مشروعة، مثلاً عن طريق شراء سلع فاخرة أو خدمات، أو القيام بأنواع مختلفة من الاستثمارات لإضفاء مظهر من الشرعية على العائدات.

#### 1-2-1-4 الإيداع

في هذه المرحلة، يحاول المجرمون إدخال الأموال غير المشروعة أو عائدات الجريمة إلى النظام المالي باستخدام أساليب وأنماط متنوعة. يميل المجرمون إلى استغلال الأعمال والمهن غير المالية المحددة، مستفيدين من كثافة السيولة النقدية في القطاعات ذات الصلة لإخفاء مصدر الأموال.

تشمل أنماط الإيداع الشائعة ما يلي:

- مزج الأموال غير المشروعة مع إيرادات الأعمال المشروعة، مثل إيداع الأموال النقدية من مبيعات المخدرات غير المشروعة في شركات محلية تعتمد على النقد بشكل كبير (مثل محلات المجوهرات، ووكالات بيع السيارات).
- تقسيم المبالغ الكبيرة إلى معاملات أصغر وإيداعها في حسابات مصرفية متعددة لتجنب لفت الانتباه أو متطلبات الإبلاغ.
- شراء العملات الأجنبية أو شيكات المسافرين باستخدام أموال غير مشروعة.
- إيداع الأموال غير المشروعة في الحسابات عبر الشيكات أو بطاقات الائتمان.
- شراء سلع باهظة الثمن نقدًا.
- سداد القروض المشروعة باستخدام أموال مغسولة.

#### 2-2-1-4 التمويه

بمجرد دخول الأموال غير المشروعة إلى النظام المالي، تتمثل الخطوة التالية في إخفاء مصدرها من خلال طبقات معقدة من المعاملات المالية. في هذه المرحلة، يسعى المجرم إلى قطع أي أثر تدقيقي، وغالباً ما يستغل المعاملات المالية المعقدة وتحويل الأموال عبر حسابات أو ولايات قضائية أو كيانات قانونية متعددة لإخفاء مصدر الأموال.

تشمل أنماط التمويه الشائعة ما يلي<sup>6</sup>:

- إخفاء الملكية المستفيدة باستخدام واجهات أو هياكل شركات متعددة المستويات.
- تحويل الأموال بين الدول أو المؤسسات لتجنب تتبعها.
- استخدام شركات/صناديق استثمارية خارجية لإعادة توجيه الأموال إلى دول ذات شفافية محدودة.
- استخدام أنظمة تحويل أموال غير مرخصة (أنظمة تحويل قيمة غير رسمية) لتجنب التدقيق الرقابي.
- التلاعب بالفواتير، أو المبالغة في قيمتها أو التقليل منها، أو تزوير المستندات لتحويل القيمة (مثل غسل الأموال عبر التجارة).
- تجنب الأدوات المالية عن طريق تداول السلع مباشرة، مثل مقايضة السلع (مثل مقايضة المخدرات بالذهب).
- تحويل القيمة باستخدام الأصول المشفرة عبر منصات غير خاضعة للرقابة. يجب على الأشخاص غير المالمين ذوي النفوذ المالي مراعاة توجيهات مجموعة العمل المالي بشأن النهج القائم على المخاطر للأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية.
- استخدام تقنيات الدفع الحديثة، مثل خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول أو خدمات التكنولوجيا المالية، لإخفاء هوية المعاملات.
- الاستثمار في منتجات التأمين، مثل التأمين على الحياة، التي تتيح سحب الأموال لأغراض إخفاء الهوية.

#### 3-2-1-4 الإدماج

تتضمن هذه المرحلة إعادة إدخال الأموال المغسولة إلى الاقتصاد المشروع. والهدف هنا هو إظهار الأموال وكأنها مكتسبة بشكل قانوني وقابلة للاستخدام لأغراض مشروعة أو لارتكاب أعمال غير مشروعة جديدة.

تشمل أنماط إخفاء الهوية الشائعة ما يلي:

- الاستثمار في سلع أو خدمات عالية القيمة، مثل شراء الأعمال الفنية أو السيارات الفاخرة أو المجوهرات أو غيرها من السلع باهظة الثمن عبر القنوات القانونية.
- امتلاك عقارات لتخزين القيمة أو لتوليد دخل من الإيجار.
- الاستثمار في شركات مشروعة لخلط الأموال.
- شراء أسهم في شركات، بما في ذلك تلك التي أسسها أو يديرها أشخاص غير ماليين (مثل المحاسبين أو المحامين).
- إنشاء صناديق استثمارية أو مؤسسات أو وكلاء لحيازة الأصول من خلال هؤلاء الوسطاء بهدف إخفاء الملكية.
- استخدام حسابات مصرفية أجنبية لتحويل الأموال إلى ولايات قضائية أخرى والتحايل على الضوابط المحلية.
- جمع أو تحويل أو إخفاء أموال الإرهاب من خلال كيانات خيرية (منظمات غير ربحية).
- الاستعانة بوسطاء "متخصصين" (محامون، محاسبون) للمساعدة في إضفاء الشرعية على الأموال غير المشروعة.

#### 3-1-4 الجريمة الأصلية

يُعرف قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية الجريمة الأصلية بأنها "أي فعل يُشكّل جنائية أو جنحة بموجب القوانين السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، سواء ارتكب هذا الفعل داخل الدولة أو خارجها، إذا كان يُعاقب عليه في كلا البلدين". وبحسب التعريف، تُعدّ الجريمة الأصلية جنائية أو جنحة يُعاقب عليها داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، بغض النظر عما إذا كانت قد وقعت داخل الدولة أو خارجها، طالما أن الفعل مُجرّم ويُعاقب عليه في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والدولة التي ارتكب فيها.

<sup>6</sup> تصدر وحدة الاستخبارات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة تقارير عن الاتجاهات والأنماط، وهي عبارة عن تحليل يستند إلى المعلومات المستخرجة من تقارير المعاملات المشبوهة المقدمة من الجهات المبلغة. يُعد هذا التقرير مصدرًا مفيدًا للغاية للأشخاص غير الماليين لفهم الأنماط السائدة لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، بالإضافة إلى الحصول على معلومات حول أحدث الاتجاهات المتعلقة بهذه الجرائم في الدولة. يُنشر هذا التقرير على منصة goAML التابعة لوحدة الاستخبارات المالية والمخصصة للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وبالتالي، فهو متاح للمستخدمين المسجلين في goAML.



حددت مجموعة العمل المالي 21 فئة رئيسية تضم العديد من الجرائم الأصلية. وقد جُرمت جميع هذه الفئات بموجب الإطار التشريعي لدولة الإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، ينبغي على الجهات الخاضعة للإشراف ملاحظة أن هذا التصنيف ليس شاملاً، وإنما هو تصنيف إرشادي. وبموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن أي جريمة، سواء كانت جنائية أو جنحة، لم تُذكر صراحةً، قد تُصنّف كجريمة أصلية لغسل الأموال.

#	فئة الجريمة الأصلية	الوصف
1	المشاركة في جماعة إجرامية منظمة والابتزاز	المشاركة في مجموعة منظمة ترتكب جرائم خطيرة للحصول على مزايا مالية أو فوائد أخرى.
2	الإرهاب، بما في ذلك تمويل الإرهاب	الأفعال التي تهدف إلى إثارة الرعب أو العنف وتمويل مثل هذه الأفعال.
3	الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين	التجارة غير المشروعة واستغلال الأشخاص، بما في ذلك العمل القسري وتهريب المهاجرين.
4	الاستغلال الجنسي، بما في ذلك الاستغلال الجنسي للأطفال	استغلال الأفراد، وخاصة القصر، لأغراض جنسية.
5	الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية	الإنتاج والتوزيع والبيع غير القانوني للمواد الخاضعة للرقابة.
6	الاتجار غير المشروع بالأسلحة	التجارة أو النقل أو الحيازة غير القانونية للأسلحة النارية والأسلحة.
7	الاتجار غير المشروع بالسلع المسروقة وغيرها	الاتجار بالممتلكات المسروقة، أو السلع التي تم الحصول عليها بوسائل إجرامية، أو غيرها من السلع غير القانونية.
8	الفساد والرشوة	إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب شخصية، بما في ذلك عرض الرشاوى أو قبولها.
9	الاحتيال	الأفعال الخداعية التي تهدف إلى تحقيق مكاسب مالية أو شخصية بشكل غير قانوني.
10	تزييف العملة	إنتاج أو توزيع عملات مزيفة أو أدوات مماثلة.
11	تقليد السلع والقرصنة	النسخ غير المصرح به أو تقليد المنتجات المحمية بموجب حقوق الملكية الفكرية.
12	الجرائم البيئية	الجرائم الخطيرة التي تضر بالبيئة، بما في ذلك إلقاء النفايات غير القانوني أو الاتجار بأنواع المهددة بالانقراض.
13	القتل، والإصابة الجسدية الجسيمة	القتل العمد وإلحاق الأذى الجسدي الجسيم الناجم عن قصد.
14	الاختطاف والاحتجاز غير القانوني واحتجاز الرهائن	الخطف أو الاحتجاز غير القانوني للحصول على فدية أو وسيلة ضغط.
15	السطو أو السرقة	الاستيلاء على الممتلكات بالقوة أو التهديد أو بوسائل غير قانونية دون موافقة.
16	التهريب	الاستيراد أو التصدير غير القانوني للسلع أو الأشخاص، مع تجاوز الجمارك أو الضوابط الأخرى.
17	الابتزاز	الحصول على ممتلكات أو أموال من خلال الإكراه أو التهديد.
18	التزوير	تزييف المستندات أو التوقيعات للخداع أو التسبب في خسارة.
19	القرصنة	السطو المسلح أو العنف الإجرامي في البحر أو على متن الطائرات.
20	الجرائم الضريبية (المتعلقة بالضرائب المباشرة وغير المباشرة)	التهرب الضريبي المتعمد الذي يشمل الضرائب المباشرة أو غير المباشرة، المرتكب بقصد الاحتيال على السلطات الضريبية.



21	التداول بناءً على معلومات داخلية والتلاعب بالسوق	الاستخدام غير المشروع للمعلومات السرية أو التلاعب بالأسواق المالية لتحقيق مكاسب.
----	--	--

#### 2-4 تمويل الإرهاب

ينص قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أن تمويل الإرهاب جريمة جنائية لا تسقط بالتقادم. ويُعرّف تمويل الإرهاب على النحو التالي:

- ارتكاب أي فعل من أفعال غسل الأموال، مع العلم بأن عائداتها مملوكة كليًا أو جزئيًا لمنظمة إرهابية أو شخص إرهابي، أو أنها مُخصصة لتمويل منظمة إرهابية أو شخص إرهابي أو جريمة إرهابية، حتى لو لم يكن ذلك بقصد إخفاء أو تمويه مصدرها غير المشروع.
  - تقديم أو جمع أو إعداد أو الحصول على عائدات، أو تسهيل حصول الآخرين عليها بقصد استخدامها، أو مع العلم بأن هذه العائدات ستُستخدم كليًا أو جزئيًا لارتكاب جريمة إرهابية، أو ارتكاب هذه الأفعال نيابةً عن منظمة إرهابية أو شخص إرهابي مع العلم بخلفيتهما أو غرضهما الحقيقي.
- بينما يُوصف غسل الأموال بأنه عملية دائرية تنتهي فيها الأموال غير المشروعة التي يتم غسلها في نهاية المطاف بالمجرم الذي أنتجها، يُوصف تمويل الإرهاب بأنه عملية خطية قد لا تعود فيها الأموال إلى مصدرها الأصلي، وتُستخدم لنشر ودعم الجماعات والأنشطة الإرهابية.

#### 1-2-4 مراحل تمويل الإرهاب

إن الوسائل والاستراتيجيات التي يستخدمها الإرهابيون/الجماعات الإرهابية للحصول على الدعم المالي اللازم لارتكاب الأنشطة الإجرامية تُهدد الأمن الداخلي والعالمي. يمكن الحصول على هذا الدعم المالي من مصادر متنوعة، سواء كانت قانونية (مثل الدخل من الشركات والأعمال والمهن غير المالية المحددة المشروعة) أو غير قانونية (مثل تهريب المخدرات والأسلحة والاختطاف مقابل فدية، إلخ). وكما هو الحال في غسل الأموال، يحدث تمويل الإرهاب على مراحل:

#### 1-1-2-4 جمع الأموال

تتضمن المرحلة الأولى جمع الأموال المخصصة لإرهابي أو منظمة إرهابية، والتي قد تأتي من مصادر متعددة. تشمل المصادر المعتادة للدعم المالي التبرعات المباشرة من الأفراد والمنظمات، واستخدام الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية، والأموال المتأتية من الأنشطة الإجرامية. ومع ذلك، وكما ذكر أعلاه، يمكن الحصول على الأموال من شركات مشروعة أيضًا.

#### 2-1-2-4 التخزين

تتضمن المرحلة الثانية تجميع الأموال المُجمّعة لتسهيل إدارتها. يمكن "تخزين" الأموال من خلال الحسابات المصرفية، والبطاقات مسبقة الدفع، والسلع القيّمة مثل المعادن والأحجار الكريمة، والفنون والتحف، والعملات الرقمية، وما إلى ذلك، إلى حين تحديد استخدام هذه الأموال والتخطيط له.

#### 3-1-2-4 النقل

تتضمن المرحلة الثالثة نقل الأموال المُخزّنة بهدف إخفاء مكان إيداعها الأولي. وترتبط آلية نقل الأموال بطبيعة الحال بمكان التخزين. تشمل الآليات النموذجية التحويلات عبر القنوات المصرفية، وشركات تحويل الأموال، وشبكات التحويلات غير الرسمية، والتحويلات إلى محافظ إلكترونية أخرى (في حالة العملات المشفرة)، وتهريب سلع عالية القيمة مثل الذهب، إلخ.

#### 4-1-2-4 الاستخدام

تتضمن المرحلة الأخيرة استخدام الأموال، حيث تُدفع مبالغ لأنشطة متعلقة بالإرهاب، مثل شراء الأسلحة والمواد والمعدات، وتغطية التكاليف كالتفقات العامة والإعلام والمراسلة والتدريب والرواتب. كما يمكن استخدام الأموال لدعم الإرهابيين الأجانب، ودفع تكاليف خدمات السفر وتنظيمها، إلخ. يذكر تقرير مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2019 بشأن تقييم التهديد العالمي الذي يشكله تمويل الإرهاب أن "عدد ونوع ونطاق وهيكل الجهات الفاعلة الإرهابية والتهديد الإرهابي العالمي لا يزال يتطور ... وبما يتناسب مع الطبيعة المتطورة للإرهاب العالمي، فإن الأساليب التي تستخدمها الجماعات الإرهابية والإرهابيون الأفراد لتلبية حاجتهم الأساسية لتوليد وإدارة الأموال تتطور أيضاً". تستخدم المنظمات الإرهابية الأموال في عملياتها (الهجمات الإرهابية والمراقبة الاستباقية)؛ والدعاية والتجنيد؛ والتدريب؛ والرواتب وتعويضات الأعضاء؛ والخدمات الاجتماعية. تكون هذه الاحتياجات المالية مرتفعة عمومًا بالنسبة للمنظمات الإرهابية الكبيرة، لا سيما تلك التي تهدف إلى السيطرة على مناطق جغرافية أو تسيطر عليها بالفعل. في المقابل، تكون الاحتياجات المالية للإرهابيين الأفراد أو الخلايا الصغيرة أقل بكثير، حيث تُستخدم الأموال في المقام الأول لتنفيذ الهجمات.

وبغض النظر عن الاختلافات بين الجماعات الإرهابية أو الإرهابيين الأفراد، ونظرًا لارتباط الأموال ارتباطًا مباشرًا بالقدرة العملية، تسعى جميع الجماعات الإرهابية والإرهابيين الأفراد إلى ضمان توفير وإدارة الأموال بشكل كافٍ. وبناءً على ذلك، من الضروري أن تأخذ الأعمال والمهن غير المالية المحددة في الحسبان عدة عوامل خطر عند تقييم تعرضها لخطر تمويل الإرهاب، بما في ذلك العوامل المتعلقة بالموقع الجغرافي، ونوع العملاء، والقنوات، والمنتجات والخدمات (انظر القسم 8.3.2.2، عوامل الخطر).

#### 3-4 تمويل الانتشار (PF)

يصنف قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار (AML/CFT/CPF) تمويل الانتشار كجريمة جنائية. وكما هو الحال مع تمويل الإرهاب، فإن تمويل الانتشار لا يخضع للتقادم ويخضع لعقوبات جنائية صارمة. يُعرّف قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار بأنه التجارة غير المشروعة وغير المصرح بها، وفقًا للتشريعات السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، في المواد أو الأنظمة أو المعدات أو المكونات أو البرامج أو التكنولوجيا التي تُسهم في إنتاج أو تطوير أسلحة الدمار الشامل، أو التكنولوجيا ذات الصلة، أو وسائل إيصالها، بما في ذلك أي فعل منصوص عليه في البند (3) من المادة (3) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار، ويوضح كذلك أسلحة الدمار الشامل هي أسلحة قادرة على إلحاق الضرر بعدد كبير من الأشخاص، وتشكل تهديدًا لحياة الإنسان والبيئة الطبيعية من خلال أثارها الكارثية، مثل الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية والإشعاعية.

يشير مصطلح انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى تصنيع أو حيازة أو تطوير أو تصدير أو إعادة شحن أو وساطة أو نقل أو تخزين أو استخدام الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، بالإضافة إلى أنظمة إيصالها والمواد ذات الصلة (بما في ذلك التقنيات والسلع ذات الاستخدام المزدوج التي قد يُساء استخدامها). أما تمويل الانتشار، فيشمل جمع أو نقل أو توفير الأموال أو الأصول أو الموارد الاقتصادية الأخرى، أو تمويل الأفراد أو الكيانات، كليًا أو جزئيًا، لدعم الأنشطة المتعلقة بانتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك نشر وسائل إيصالها أو المواد ذات الصلة (بما في ذلك التقنيات والسلع ذات الاستخدام المزدوج لأغراض غير مشروعة).

#### 1-3-4 مراحل تمويل الانتشار

يُعدّ فهم مراحل تمويل انتشار الأسلحة أمرًا بالغ الأهمية لتحديد كيفية توليد الأموال والموارد وإخفائها ونقلها، وكيفية استخدامها في نهاية المطاف لدعم التطوير غير المشروع أو نشر أسلحة الدمار الشامل.

يتكون تمويل الانتشار من ثلاث مراحل:

#### 1-1-3-4 جمع الأموال (مرحلة الاستحواذ)

خلال هذه المرحلة، يحصل القائمون على نشر أسلحة الدمار الشامل على الموارد المالية اللازمة لدعم برامج هذه الأسلحة، إما من خلال أنشطة غير مشروعة كغسل الأموال عبر التجارة وغيرها من عائدات الجرائم، أو من خلال آليات ترعاها الدول.

#### 2-1-3-4 إخفاء الأموال (التمويه/التعتيم)

خلال هذه المرحلة، تُحوّل الأموال عبر قنوات معقدة وغير شفافة لتجنب رصدها من قبل المؤسسات المالية والسلطات. غالباً ما يُستخدم في ذلك شركات واجهة أو كيانات وهمية أو وكلاء لإخفاء المالك المستفيد الحقيقي وإخفاء مصدر الأموال.

#### 3-1-3-4 الشراء (مرحلة الاستخدام)

خلال هذه المرحلة، تُحوّل الأموال المخفية تُستخدم هذه الوسائل للحصول على المواد والتقنيات والخدمات ذات الاستخدام المزدوج اللازمة لتطوير أسلحة الدمار الشامل. ويُعتمد في هذه المرحلة من تمويل الانتشار بشكل متكرر على وثائق الشحن المزورة، وشهادات الاستخدام النهائي المزورة، وشبكات الخدمات اللوجستية المتطورة المصممة لتجاوز الضوابط ونقل البضائع سرّاً.

#### 2-3-4 نقاط الضعف المتعلقة بتمويل الانتشار

يلجأ المجرمون غالباً إلى الشركات الوهمية والواجهات، التي تُعتبر وسائل مثالية لممارسة الأنشطة غير المشروعة وإخفاء هوياتهم الحقيقية. ووفقاً لتقرير مجموعة العمل المالي حول إخفاء الملكية المستفيدة، المنشور عام 2018<sup>7</sup>، تُعرّف الشركات الوهمية والواجهات على النحو التالي:

- الشركات الوهمية هي الكيانات المدمجة التي لا تمتلك عمليات مستقلة، أو أصولاً كبيرة، أو أنشطة تجارية مستمرة، أو موظفين. ينبغي على المؤسسات المالية المقرضة أن تُدرك أن العديد من الحسابات الخارجية مملوكة لشركات وهمية.
- الشركات الوهمية هي شركات عاملة بكامل طاقتها، تتمتع بخصائص الشركات المشروعة، وتُستخدم لإخفاء أنشطة مالية غير مشروعة.

بالإضافة إلى ذلك، يميل ممارسو انتشار الأسلحة إلى استغلال هيكل الملكية المعقدة لإخفاء أنشطتهم. وقد أكدت مجموعة العمل المالي أن الأشخاص والكيانات المدرجة على قوائمها، إلى جانب الأفراد أو الكيانات التي تعمل نيابة عنهم، غالباً ما يُخفون ملكيتهم الحقيقية من خلال هيكل قانونية مهمة، وترتيبات معقدة، ومساهمين صوريين. كما تم رصد عمليات انتشار أسلحة تعمل من خلال شبكات ملكية معقدة، تشمل شركات وهمية وشركات واجهة مقرها في ولايات قضائية متعددة، لتوجيه الأموال إلى الأشخاص أو الكيانات المدرجة على قوائمها لتمويل برامج متعلقة بأسلحة الدمار الشامل، أو لشراء سلع ذات استخدام مزدوج أو سلع حساسة للانتشار. وبالمثل، يمكن أن يتسلل المجرمون إلى قطاع العقارات سعياً لإخفاء مصدر الأموال أو المستفيدين منها، أو لدعم أنشطة متعلقة بانتشار الأسلحة، وذلك باستغلال نقاط ضعف الكيانات القانونية التي قد تستخدم شركات وهمية لإخفاء المستفيدين، أو كيانات مؤسسية متعددة الاختصاصات القضائية مثل الصناديق الاستثمارية أو المؤسسات الخيرية للاستثمار في عقارات عالية القيمة، مما يسمح بتخزين ونقل مبالغ طائلة من الأموال تحت غطاء الاستثمار المشروع. كما يمكن استغلال أساليب المعاملات، مثل المعاملات النقدية الكبيرة، الشائعة في قطاعي العقارات والعقارات<sup>8</sup>.

<sup>7</sup> <https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/reports/FATF-Egmont-Concealment-beneficial-ownership-Executive-summary.pdf>

<sup>8</sup> <https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/guidance/Guidance-Proliferation-Financing-RiskAssessment-Mitigation.pdf.coredownload.pdf>

وتشكل هذه المعاملات مخاطر كبيرة نظراً لصعوبة تتبع مصدر الأموال، مما يسهل إدخال الأموال غير المشروعة إلى النظام المالي من قبل المتورطين في انتشار الأسلحة بسهولة نسبية، لا سيما في غياب أطر امتثال قوية. ويُعدّ تجار المعادن والأحجار الكريمة، وخاصة العاملين في تجارة الذهب، أكثر عرضة لمخاطر انتشار الأسلحة نظراً لخصائصها الجوهرية، مثل قيمتها العالية، وسهولة تداولها، وقابليتها للتغيير، وقابليتها للنقل، وسيولتها، وقابليتها للتحويل، وإمكانية إخفاء هوية أصحابها، وتوافرها في دولة الإمارات العربية المتحدة. لذا، فإن هذه البنود معرضة بشكل خاص للاستخدام في معاملات التجارة الدولية لإخفاء الجهات المستفيدة أو كوسيلة دفع لتمويل شراء أسلحة الدمار الشامل من قبل جهات حكومية، ولا سيما جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وجهات غير حكومية، كما أكد فريق خبراء الأمم المتحدة في عام 2019<sup>9</sup>.

لإدارة هذه المخاطر المرتبطة بها والتخفيف من حدتها، من الضروري اتخاذ تدابير العناية الواجبة بالعملاء وتدابير العناية الواجبة المعززة القائمة على المخاطر. ومن الضروري أن تحدد الأعمال والمهني غير المالية المحددة غير المصرفية هوية المالكين المستفيدين من الكيانات القانونية العميلة وتتحقق منها، بما في ذلك خفض عتبات نسبة الملكية وفقاً لحساسية المخاطر، وإجراء فحص للعقوبات أو التحقق من الأخبار السلبية. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري اتخاذ التدابير المناسبة لتحديد مصدر الأموال والتحقق منه بشكل أكبر وفقاً لحساسية المخاطر.

إن فهم الغرض من المعاملات وطبيعتها، وتطبيق تدقيق مُعزز على أنماط المعاملات المعقدة أو غير المعتادة التي قد تشير إلى نشاط تمويلي، أمر بالغ الأهمية لتحديد المخاطر المتعلقة بالتمويل والتخفيف من حدتها. في حال تعلق الأمر بتجارة سلع عالية القيمة، مثل السلع الاستهلاكية، يجب إجراء فحص دقيق لطرق التجارة، لا سيما تلك المتجهة إلى مناطق عالية المخاطر أو خاضعة للعقوبات (مثل كوريا الشمالية)، بالإضافة إلى توثيق التجارة وفحص سلسلة التوريد.

تشمل المؤشرات التحذيرية الشائعة، على سبيل المثال لا الحصر:

- عدم تطابق نشاط العميل مع ملفه التجاري، أو عدم تطابق معلومات المستخدم النهائي مع النشاط التجاري المُعلن للعميل.
- تقديم العميل معلومات غامضة أو غير مكتملة أو متضاربة، ورفضه تقديم تفاصيل إضافية.
- إقامة المُنشئ أو المستفيد في منطقة عالية المخاطر فيما يتعلق بانتشار الأسلحة النووية (مثل كوريا الشمالية، إيران).
- احتمال وجود شركات وهمية في الصفقة (رأس مال منخفض، لا عمليات حقيقية، سمات هيكلية مثيرة للريبة).
- وجود روابط بين ممثلي الشركات المشاركة في الصفقة (نفس المالك/الإدارة، مما يشير إلى معاملات دائرية احتيالية أو إخفاء).
- هياكل ملكية تتضمن شركات متعددة المستويات أو مناطق معروفة بغموضها. • تعليمات التحويلات البنكية أو المدفوعات الواردة من أو إلى جهات غير مدرجة في الوثائق الأصلية.
- القيمة المعلنة للسلع/المعاملات غير المتوافقة مع الوثائق المالية أو التجارية الداعمة (تقييم أقل/أكثر من القيمة الحقيقية).
- تناقضات في الأسماء أو العناوين أو الشركات أو المستفيدين أو الجهات بين الوثائق.
- محاولات إخفاء غرض المعاملة أو الأطراف المقابلة من خلال تدفقات ووثائق مجزأة أو غير معتادة.
- استخدام العملات المشفرة أو الأصول الرقمية لتجنب التتبع المالي التقليدي.
- مؤشرات التمويه المتعلقة بالعملات المشفرة، مثل الأموال المرتبطة بالتعدين، أو خدمات خلط العملات، أو عدم وضوح ملكية المحافظ.

<sup>9</sup> <https://rulebook.centralbank.ae/en/rulebook/329-dealers-precious-metals-and-stones>



5- نظرة عامة على العقوبات المطبقة على انتهاكات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقوانين حماية المستهلك<sup>10</sup>

يُجيز قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة فرض العقوبات التالية على أي كيانات مالية غير مالية أو مديرها أو موظفيها في حال عدم امتثالها لأحكام التشريعات السارية. ويوضح الجدول التالي العقوبات المحددة لمختلف الانتهاكات، بما في ذلك عدم الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة، والإخلال بالالتزامات الدولية، والتورط في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الجرائم ذات الصلة:

#	المخالفة	العقوبة المطبقة
1	غسل الأموال (الجريمة الأساسية)	الحبس المؤقت (مدة تصل إلى 10 سنوات) وغرامة لا تقل عن 100,000 درهم ولا تزيد على 5,000,000 درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين.
2	غسل الأموال المشدد (على سبيل المثال: إساءة استغلال السلطة، من خلال منظمة غير ربحية، جماعة إجرامية منظمة، العودة للجريمة)	الحبس المؤقت وغرامة لا تقل عن 300,000 درهم ولا تزيد على 10,000,000 درهم.
3	تمويل الإرهاب	السجن المؤبد أو المؤقت لمدة لا تقل عن 10 سنوات، وغرامة لا تقل عن 300,000 درهم ولا تزيد على 10,000,000 درهم.
4	استخدام العائدات لتمويل الإرهاب	السجن المؤبد أو المؤقت لمدة لا تقل عن 10 سنوات، وغرامة لا تقل عن 300,000 درهم ولا تزيد على 10,000,000 درهم.
5	تمويل انتشار السلاح (توفير أو جمع أو نقل أو إتاحة الأموال/الأصول لانتشار أسلحة الدمار الشامل أو لأشخاص/كيانات مدرجة)	الحبس المؤقت وغرامة لا تقل عن 300,000 درهم ولا تزيد على 10,000,000 درهم. قد تُطبق عقوبات مشددة في حال الارتباط بأشخاص مدرجين أو التهرب من العقوبات.
6	مخالفة تعليمات تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (الفصل السابع - الإرهاب والانتشار) بما في ذلك عدم تجميد الأموال دون تأخير	السجن أو غرامة لا تقل عن 50,000 درهم ولا تزيد على 5,000,000 درهم.
7	مخالفة التزامات المادة (15) (الضوابط الداخلية، تقييم المخاطر، التزامات الإبلاغ) إذا ارتكبت عمداً أو بإهمال جسيم	السجن وغرامة لا تقل عن 100,000 درهم ولا تزيد على 1,000,000 درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين.
8	عدم الإفصاح / كتم المعلومات / تقديم معلومات غير صحيحة (التزامات الإفصاح عبر الحدود)	السجن وغرامة، أو بإحدى هاتين العقوبتين. ويجوز للمحكمة أيضاً أن تأمر بمصادرة الأموال المضبوطة دون الإخلال بحقوق الغير حسني النية.
9	إفشاء الأسرار) "Tipping Off" إخطار أو تحذير شخص ما بشأن تقرير معاملة مشبوهة STR/SAR أو وجود تحقيق	الحبس لمدة لا تقل عن 6 أشهر وغرامة لا تقل عن 100,000 درهم ولا تزيد على 500,000 درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين.
10	المخالفة العامة لأحكام القانون الأخرى (حيث لا توجد عقوبة محددة مقرر)	السجن أو غرامة لا تقل عن 10,000 درهم ولا تزيد على 100,000 درهم.
11	مسؤولية الشركات (الشخصية الاعتبارية)	غرامة جنائية قد تصل إلى 100,000,000 درهم إماراتي حسب نوع الجريمة. يجوز للمحكمة أيضاً أن تأمر بالمصادرة، أو تعليق الأنشطة، أو إغلاق المقر، أو حل الشخصية الاعتبارية، أو نشر الحكم. يبقى الأشخاص الطبيعيون مسؤولين شخصياً.

<sup>10</sup> تستند العقوبات المذكورة هنا إلى مرسوم قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. قد تُطبق أيضاً لوائح أو قرارات أو تعديلات إضافية صادرة عن الجهات المختصة تكتمل قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.

## 6- تقييمات المخاطر

تُعدّ تقييمات المخاطر التي تُجرى على المستويين الوطني والقطاعي أساسية لفهم شامل للتهديدات القائمة والمتطورة، ونقاط الضعف، والمخاطر المتعلقة بغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وتمويل انتشار الأسلحة، ولا سيما تلك الخاصة بكل قطاع، وذلك لتمكين ما يلي:

- توحيد عملية تحديد المخاطر من خلال تحديث تقييمات المخاطر الداخلية الشاملة التي تُجرىها الأعمال والمهنة غير المالية المحددة.
- التنفيذ الفعال لتدابير التخفيف القائمة على المخاطر من خلال تعديل/تحديث إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة للأعمال والمهنة غير المالية المحددة بما يتماشى مع نقاط الضعف والمخاطر المحددة.
- الالتزام بالالتزامات القانونية المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها، مما يعزز الثقة أثناء عمليات التفتيش الرقابية ويقلل من احتمالية اتخاذ إجراءات إنفاذ القانون.
- تعزيز التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، وضمان الالتزام بالمعايير العالمية.

تلتزم الأعمال والمهنة غير المالية المحددة بمراعاة نتائج تقييمات المخاطر الوطنية وتقييمات المخاطر القطاعية في دولة الإمارات العربية المتحدة عند تطوير برامجها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. يتيح ذلك تطبيق ضوابط متناسبة وقائمة على المخاطر للتخفيف الفعال من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، مثل إجراءات العناية الواجبة الموجهة وتحسين مراقبة المعاملات.

إن مواءمة نتائج تقييمات المخاطر الوطنية والقطاعية مع السياسات والإجراءات الداخلية لا تعزز فقط قدرة الأعمال والمهنة غير المالية المحددة على كشف الجرائم المالية ومنعها، بل تضمن أيضاً الامتثال للالتزامات التنظيمية، وتدعم الجهود الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. من الضروري أن تظل الأعمال والمهنة غير المالية المحددة متيقظة وأن تنفذ تدابير العناية الواجبة والمراقبة المعززة لمعالجة الطبيعة المتطورة والمتعددة الأوجه لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتمويل المدفوع بشكل فعال.

بغض النظر عن مستويات المخاطر المُقيّمة لكل قطاع من قطاعات الأعمال والمهنة غير المالية المحددة في هيئة تنظيم التأمين الوطنية وهيئة تنظيم التأمين الحكومية، فإن جميع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة مُلزّمة بتطبيق تدابير متناسبة قائمة على المخاطر، وذلك من خلال (على سبيل المثال لا الحصر):

- مراجعة تقييمات المخاطر، وفهم النتائج وتقييمها، وتحديد مدى ملاءمتها لعمليات الأعمال والمهنة غير المالية المحددة وملف المخاطر الخاص بها.
- تحديث منهجية تقييم المخاطر الداخلية للأعمال والمهنة غير المالية المحددة لتعكس أحدث عوامل تقييم المخاطر، وضمان تطبيق مستويات المخاطر المناسبة.
- تطبيق ضوابط التخفيف المناسبة، والاحتفاظ بوثائق توضح كيفية معالجة هذه الضوابط للمخاطر المحددة.

## الجزء الثاني: إدارة الامتثال

### 7- الحوكمة

يجب أن يُبنى برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة وصناديق الاستثمار المشتركة الناجح على إطار حوكمة قوي وثقافة امتثال مُدمجة في جميع مستويات المؤسسة. يُطلب من المؤسسات أو المهنة غير المالية المُحددة ضمان أن يكون هيكل حوكمتها مناسباً لأهدافها، ومراعياً للمخاطر، ومتوافقاً بشكل واضح مع أحكام قانون وقرارات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، والمعايير الدولية.

يجب أن يتضمن إطار الحوكمة، كحد أدنى، المكونات الأساسية التالية:

- المساءلة والرقابة: يُطلب من المؤسسات أو المهني غير المالية المحددة إنشاء خطوط مساءلة واضحة وتوزيع مسؤوليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة في جميع أنحاء المؤسسة. يشمل ذلك تعيين مسؤول امتثال مؤهل يتمتع بالمعرفة الكافية والسلطة والاستقلالية، ولديه إمكانية الوصول المباشر إلى الإدارة العليا أو مجلس الإدارة. يجب ممارسة رقابة مستمرة على جميع الموظفين ووحدات الأعمال التي قد تُعرض عملياتها المؤسسة لمخاطر مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل انتشار الأسلحة.
  - مشاركة مجلس الإدارة والإدارة العليا: يجب إطلاع الإدارة العليا، إلى جانب مجلس الإدارة أو الهيئة الإدارية المكافئة عند الاقتضاء، بانتظام على التطورات الهامة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. يشمل ذلك مبادرات الامتثال، وأوجه القصور الداخلية، وتقارير المعاملات المشبوهة المقدمة، ونتائج التدقيق، والإجراءات التصحيحية المتخذة. بالإضافة إلى ذلك، تقع على عاتق الإدارة العليا مسؤولية الموافقة على سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالجهة غير المصرفية، والموافقة على تقييم مخاطر الأعمال الخاص بها، وضمان حصول مسؤول الامتثال ووظيفة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الموارد الكافية (البشرية أو التقنية أو المالية) لأداء مسؤولياتهم بفعالية.
  - التقارير الداخلية الفعالة: يُطلب من الأعمال والمهني غير المالية المحددة إنشاء أنظمة تقارير داخلية تضمن آلية إبلاغ سريعة ودقيقة بشأن حالة برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، بيانات المعاملات الخاضعة للمراقبة، والتنبيهات الصادرة عن النظام، والتحققات الجارية، وتفصيل تقارير المعاملات المشبوهة.
  - المراقبة المستمرة وضمان الجودة: يجب أن تتضمن أطر الحوكمة آليات للاختبار الدوري، ومراجعات ضمان الجودة، وعمليات التدقيق المستقلة لبرنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. تساعد هذه الضوابط في تقييم فعالية التنفيذ وضمان التحسين المستمر.
  - الاتساق والإشراف على مستوى المجموعة: يُطلب من الأعمال والمهني غير المالية المحددة التابعة لمجموعة شركات أو شبكة دولية ضمان التطبيق المتسق لسياسات وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جميع أنحاء المجموعة.
  - يشمل ذلك تبادل معلومات الامتثال والإشراف على الفروع أو الشركات التابعة الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتمتع مسؤول الامتثال بإشراف كافٍ على تصميم وتنفيذ الضوابط على مستوى المجموعة.
  - آليات التصعيد: في حال رصد مسؤول الامتثال أي تأثير أو تدخل غير لائق، أو تهديدات لاستقلاليتها، فإنه من الضروري إبلاغ الجهة الرقابية المختصة عبر القنوات الرسمية، وفقاً للقواعد واللوائح الوطنية.
- يُتوقع من الأعمال والمهني غير المالية المحددة إظهار ثقافة حوكمة تدعم تحديد المخاطر بشكل استباقي، وتعزز المساءلة، وتخصص موارد كافية لبرنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. ترد إرشادات إضافية حول هذه المتطلبات في الأقسام الفرعية التالية.

## 1-7 مسؤول الامتثال

يلعب مسؤول الامتثال، المعروف أيضاً باسم مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال، دوراً محورياً في ضمان فعالية برنامج امتثال الأعمال والمهني غير المالية المحددة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. يجب تعيين مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال على مستوى إداري، ومنحه الصلاحيات والاستقلالية والموارد اللازمة لأداء مهامه بفعالية. يجب أن تظل الوظيفة مستقلة عن الأدوار التشغيلية والمولدة للإيرادات مثل إعداد العملاء، ومعالجة المعاملات، وتسليم المنتجات، أو وظائف تنفيذ الأعمال الأخرى إلى أقصى حد ممكن عملياً. في حال كان ازدواجية الأدوار أمراً لا مفر منه نظراً لحجم وطبيعة كيان تابع للأعمال والمهني غير المالية المحددة، ينبغي وضع ضوابط كافية تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، تحديد قنوات إبلاغ واضحة، وإشراف الإدارة العليا/مجلس الإدارة، وفصل المهام في العمليات عالية المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتمتع مسؤول الامتثال بصلاحيات وصول غير مقيدة إلى البيانات والأنظمة ومنتجات صنع القرار ذات الصلة بإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.

### 1-1-7 التعيين والموافقة

وفقاً لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واللوائح التنفيذية، يُطلب من كيانات الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة تعيين مسؤول امتثال مؤهل للإشراف على تنفيذ برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة وضمان فعاليته المستمرة. يجب أن يحصل التعيين على موافقة خطية مسبقة من الجهة الرقابية المختصة. ينبغي تعيين مسؤول الامتثال على مستوى إداري ومنحه الصلاحيات والاستقلالية والموارد اللازمة لأداء مسؤولياته. ينص قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أن مسؤول مكافحة غسل الأموال يضطلع بمهامه "تحت مسؤوليته الشخصية"، مما يؤكد ضرورة استقلاليتها في اتخاذ القرارات وعدم تأثره بأي تأثير غير لائق.

عند اختيار المرشح المناسب، يُطلب من الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة إجراء تقييم دقيق لمؤهلات المرشح وخلفيته ونزاهته. تتضمن هذه العملية التحقق من خبرة المرشح في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، وسمعته المهنية، والتأكد من عدم وجود أي مخالفات جنائية أو تنظيمية. عند الضرورة، يُعين مسؤول مكافحة غسل أموال بديل أو نائب له، يخضع لنفس الفحص الدقيق، لضمان استمرارية الامتثال في حال غياب مسؤول مكافحة غسل الأموال الأساسي.

يُنصح الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة بجعل منصب مسؤول مكافحة غسل الأموال خاليًا من أي تضارب في المصالح قد ينشأ بين:

- الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة، وموظفيها (بمن فيهم مسؤول مكافحة غسل الأموال)، أو أي شخص مرتبط بها بشكل مباشر أو غير مباشر، وعملائها.
- مسؤول الامتثال والإدارة العليا، والتي تشمل مجلس الإدارة أو الملاك.

للحفاظ على الموضوعية وحماية الكيان من أي استغلال محتمل لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، يجب أن يشغل مسؤول الامتثال منصبًا ذا مستوى عالٍ من الأقدمية والاستقلالية لأداء مهامه بفعالية، بما في ذلك ممارسة التقدير المستقل وإحالة الأمور إلى الإدارة العليا/مجلس الإدارة عندما قد تؤدي قرارات العمل إلى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة أو غيرها من مخاوف الامتثال. في حال تعرض مسؤول الامتثال لضغوط أو تدخلات غير لائقة، يُطلب منه إبلاغ الجهة الرقابية المختصة بهذه المخاوف عبر القنوات الرسمية.

يجب أن يتمتع مسؤول الامتثال بإمكانية الوصول المباشر وغير المقيد إلى الإدارة العليا و/أو مجلس الإدارة، وأن يشارك بفعالية في اللجان أو المنتديات الداخلية التي تؤثر على استراتيجية العمل، أو عروض المنتجات، أو التعرض لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة. تشمل هذه المشاركة مناقشات حول:

- تعديلات في شرائح العملاء أو الأسواق أو المنتجات.
- اختيار وتعديل أنظمة مراقبة المعاملات أو فحص العقوبات.
- الموافقة على موردين جدد أو ترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية.
- التغييرات التنظيمية أو الإدارية التي تؤثر على الامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.

عند تقييم كفاءات ومؤهلات وتسلسل التبعية لمسؤول الامتثال، ينبغي للأعمال والمهنيين غير المالية المحددة مراعاة مجموعة من العوامل، بما في ذلك مدى تعرض المؤسسة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، لا سيما تلك المحددة في تقييمات المخاطر. كما ينبغي مراعاة حجم وتعقيد وطبيعة العمل، بالإضافة إلى إطار الحوكمة وفعالية الضوابط الداخلية.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأعمال والمهنيين غير المالية المحددة التأكد من قدرة مسؤول الامتثال المعين على أداء مسؤولياته المحددة، والتي تشمل الإشراف على إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، وعمليات إعداد التقارير الداخلية، وتقديم تقارير المعاملات/الأنشطة المشبوهة، والتواصل مع السلطات التنظيمية، وتنفيذ الإجراءات التصحيحية. عند الضرورة، يُنصح الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة بطلب التوجيه من الجهة الرقابية أو الجمعيات المهنية لتحديد المؤهلات المناسبة وأطر الحوكمة لمسؤول الامتثال.



في حال تعذر على الأعمال والمهين غير المالية المحددة تعيين مسؤول امتثال مؤهل ومستقل داخليًا، يجوز تعيين مسؤول امتثال من طرف ثالث وفقًا للشروط التالية:

- يجب أن يمتلك مسؤول الامتثال المعين من طرف ثالث المؤهلات والخبرة والفهم اللازم لنموذج أعمال الأعمال والمهين غير المالية المحددة، وملف المخاطر الخاص بها، والتزاماتها التنظيمية.
- يُطلب من الأعمال والمهين غير المالية المحددة إجراء تقييم شامل لمؤهلات المرشح وخلفيته ونزاهته. تتضمن هذه العملية التحقق من خبرة المرشح في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، وسمعته المهنية، بالإضافة إلى التأكد من عدم وجود أي ارتباطات إجرامية أو مخالفات تنظيمية.
- يجب على الأعمال والمهين غير المالية المحددة ضمان استقلالية مسؤول الامتثال عن الأدوار التشغيلية والمُدرة للدخل.
- يجب على الأعمال والمهين غير المالية المحددة ضمان حصول مسؤول الامتثال الخارجي على حق الوصول غير المقيد إلى جميع المعلومات والسجلات والأنظمة والموظفين ذوي الصلة اللازمة لأداء مسؤوليات الامتثال بفعالية.
- تبقى المسؤولية النهائية عن الامتثال على عاتق الإدارة العليا ومجلس إدارة الجهة المانحة للأصول غير المالية. ولا يُعني تعيين مسؤول امتثال خارجي الجهة المانحة للأصول من التزاماتها التنظيمية.
- يجب صياغة الاتفاقيات التعاقدية بوضوح وشمولية لتحديد مسؤوليات مسؤول الامتثال الخارجي ونطاق عمله وخطوط الإبلاغ ومتطلبات السرية.
- يجب على الأعمال والمهين غير المالية المحددة مراجعة أداء مسؤول الامتثال الخارجي بشكل دوري لضمان استمرار كفايته وفعالته وتوافقه مع المتطلبات التنظيمية.

## 2-1-7 مسؤوليات مسؤول الامتثال

يلعب مسؤول الامتثال، المعروف أيضًا بمسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال، دورًا محوريًا في ضمان التزام الأعمال والمهين غير المالية المحددة بالإطار القانوني والتنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة. يُعين مسؤول الامتثال على مستوى الإدارة، ويجب عليه العمل باستقلالية تامة وأداء مهامه بعناية مهنية فائقة. يجب توثيق مسؤوليات مسؤول الامتثال توثيقًا دقيقًا، واعتمادها من قبل الإدارة العليا، وتقييمها دوريًا لضمان التوافق المستمر مع ملف تعريف المخاطر الخاص بالكيان والمتطلبات القانونية.

تندرج المسؤوليات ضمن الفئات الرئيسية التالية:

### الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة والتعاون مع السلطات

يُكلف مسؤول الامتثال بمراجعة وتحليل وتقديم تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة. يتولى مسؤول الامتثال دور حلقة الوصل الرئيسية بين وحدة الاستخبارات المالية وهيئة الرقابة، ويُطلب منه التعاون الكامل مع جميع طلبات المعلومات وعمليات التدقيق والاستفسارات. يتحمل مسؤول الامتثال المسؤولية النهائية عن تحديد الأنشطة التي قد تكون مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل المنظمات غير المشروعة، والإبلاغ عنها عند الضرورة. يجب تقديم جميع تقارير المعاملات المشبوهة في الوقت المناسب وبشكل كامل ودقيق، مع الحفاظ على سرية هذه التقارير بدقة. يُعدّ الإبلاغ عن هذه الأنشطة جريمة جنائية بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. لا يُسمح لأي فرد، بما في ذلك الإدارة العليا، بالتدخل في قرار مسؤول الامتثال بتقديم تقرير أو التأثير عليه. الإشراف على برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: يجب على مسؤول الامتثال ضمان كفاية وفعالية وتنفيذ إطار عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاص بالأعمال والمهين غير المالية المحددة. يشمل ذلك ما يلي:

- الإشراف على تقييم مخاطر الأعمال المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.
- تقييم وتحديث سياسات وضوابط وإجراءات الأعمال والمهين غير المالية المحددة فيما يتعلق بالعناية الواجبة بالعملاء، وحفظ السجلات، ومراقبة المعاملات، وفحص العقوبات، والتدريب على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.

- الإشراف على الامتثال التنظيمي، والكشف عن أوجه القصور، والإبلاغ عن أي انتهاكات أو مخاطر محتملة للإدارة العليا.
  - ضمان تنفيذ الإجراءات التصحيحية ومتابعة أي ملاحظات أو نتائج أو ملاحظات واردة من السلطات الرقابية.
  - ضمان جودة ودقة البيانات المقدمة في التقارير الإلزامية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتفاعلات الرقابية.
  - تقديم جميع التقارير المطلوبة إلى السلطة المختصة (تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة / تقارير المعاملات النقدية غير المتطابقة / تقارير المعاملات غير الربحية غير المتطابقة / تقارير تجار المعادن والأحجار الكريمة المشبوهة / تقارير الأنشطة العقارية المشبوهة).
- في حال تفويض أي عنصر من عناصر برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو استخدام أنظمة تابعة لجهات خارجية (مثل أدوات الفحص أو الاستشاريين)، يحتفظ مسؤول الامتثال بمسؤولية الإشراف ومراقبة الأداء وضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية.

#### التقارير الداخلية والتصيد:

- يُكلف مسؤول الامتثال بتقديم تحديثات دورية للإدارة العليا و/أو مجلس الإدارة أو المالكين بشأن حالة الامتثال لبرنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. يجب أن تتضمن التقارير، كحد أدنى، ما يلي:
- كمية ونوع تقارير المعاملات المشبوهة أو تقارير الأنشطة المشبوهة المقدمة.
  - مؤشرات الامتثال الأساسية، بالإضافة إلى أي انتهاكات لمعايير المخاطر المقبولة لدى إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.
  - التقدم المحرز في جهود معالجة الثغرات أو أوجه القصور التي تم تحديدها مسبقًا.
  - التغييرات في مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، والتدابير الرقابية المقابلة.
  - جميع التقارير التنظيمية وأي طلبات معلومات من السلطات.
  - جميع التحديثات التنظيمية.
- في حال شعر مسؤول الامتثال بأي تأثير أو ضغط غير مبرر يهدد استقلالته، فعليه إبلاغ السلطة الرقابية فورًا عبر القنوات الرسمية.

#### التدريب وثقافة الامتثال.

يضطلع مسؤول الامتثال بدور محوري في ضمان فعالية برامج التدريب والتوعية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة لدى مديريات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، وتحديثها باستمرار، ومواءمتها مع المخاطر المستجدة. يشمل ذلك الإشراف على تصميم وتقديم التدريب المصمم خصيصًا لملف المخاطر الخاص بالمؤسسة، والخصائص القطاعية، وأدوار الموظفين. ينبغي أن يشمل التدريب ليس فقط الالتزامات التنظيمية والسياسات الداخلية، بل أيضًا إرشادات عملية حول كيفية التعرف على الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها.

#### حفظ السجلات والتدقيق

يجب على مسؤول الامتثال ضمان امتثال الأعمال والمهن غير المالية المحددة لجميع متطلبات حفظ السجلات بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واللوائح التنفيذية، بما في ذلك الاحتفاظ بملفات العملاء، وتقييمات المخاطر، والتقارير الداخلية، وتقارير المعاملات المشبوهة لمدة خمس سنوات على الأقل. ينبغي على مسؤول الامتثال دعم عمليات التدقيق الداخلية أو المستقلة لإطار عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتأكد من معالجة جميع النتائج من خلال خطط تصحيح موثقة.

#### 3-1-7 مؤهلات مسؤول الامتثال

يُطلب من الأعمال والمهن غير المالية المحددة ضمان امتلاك مسؤول الامتثال المعين أو مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال للمؤهلات والخبرات والمهارات المناسبة لأداء واجباته باستقلالية وفعالية. يجب أن يعمل مسؤول الامتثال على مستوى إداري وأن يشغل منصبًا رفيعًا



بما يكفي للتأثير على القرارات، ومساءلة السلوكيات، والإبلاغ عن المخاطر دون التعرض لضغوط غير مبررة أو تضارب في المصالح. يجب أن يعمل مسؤول الامتثال على مستوى إداري وأن يشغل منصباً رفيعاً بما يكفي للتأثير على القرارات، ومساءلة السلوكيات، وإثارة المخاطر دون التعرض لضغوط غير مبررة أو تضارب في المصالح.

عند تقييم مدى ملاءمة المرشح لمنصب مسؤول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، ينبغي على مديري الأعمال والمهني غير المالية المحددة إجراء تقييم شامل يراعي المعايير التالية كحد أدنى:

#### المعرفة والكفاءة

- فهم واضح لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار في دولة الإمارات العربية المتحدة، واللوائح التنفيذية، وقرارات مجلس الوزراء، وتوجيهات السلطات الرقابية، وتوصيات مجموعة العمل المالي.
- الإلمام بأنواع غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار، ومؤشراتهما، وأساليبهما.
- الكفاءة في الإشراف على برامج الامتثال القائمة على المخاطر، وعمليات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، والضوابط الداخلية.

#### الخبرة المهنية

- خبرة عملية في مجال الامتثال، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار، والتدقيق الداخلي، والشؤون القانونية، أو إدارة المخاطر، لا سيما في نفس القطاع أو قطاع مماثل.
- خبرة في العمل مع السلطات الرقابية ووحدة الاستخبارات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وخاصة في مجال التواصل التنظيمي والالتزامات المتعلقة بالإبلاغ.

#### الموقع التنظيمي

- يجب أن يشغل مسؤول الامتثال منصباً يضمن له الوصول الكامل إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة (أو ما يعادله)، بالإضافة إلى جميع البيانات والأنظمة والموظفين الأساسيين اللذين لأداء مهامه.
- وفقاً لحجم وطبيعة ومستوى المخاطر التي تواجهها الأعمال والمهني غير المالية المحددة، يجوز لمسؤول الامتثال الحصول على دعم من مزود خدمات امتثال خارجي مؤهل، شريطة ألا يعني هذا التفويض المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها القانونية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. يجب أن يخضع الدعم المقدم من مزود خدمات الامتثال الخارجي المؤهل لإشراف دقيق وضوابط مناسبة للمعايير من قبل الأعمال والمهني غير المالية المحددة.

#### الصفات الشخصية والأخلاقية

- نزاهة عالية، وحُسن تقدير، وسلوك أخلاقي.
- القدرة على العمل باستقلالية ودون أي تضارب في المصالح.
- مهارات قيادية وتحليلية وتواصلية قوية للتأثير على أصحاب المصلحة الداخليين وضمان فعالية الامتثال.

#### التطوير المستمر

يُطلب من الأعمال والمهني غير المالية المحددة ضمان مواكبة مسؤولي الامتثال لديها باستمرار لأحدث التطورات في مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، والتغييرات التنظيمية، وأفضل الممارسات في مجال الامتثال. ينبغي أن يشمل هذا التطوير المستمر المشاركة الفعالة في برامج التدريب الداخلية والخارجية، والمناقشات التنظيمية، والمنتديات الصناعية ذات الصلة، أو الأنشطة القطاعية المتخصصة، بما في ذلك برامج التوعية التي تنظمها السلطات المختصة.

بالإضافة إلى ذلك، عندما تستعين الأعمال والمهنة غير المالية المحددة بمستشارين أو موردين خارجيين للمساعدة في أي عنصر من عناصر برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، يظل مسؤول الامتثال مسؤولاً مسؤولاً كاملة عن فهم هذه الحلول الخارجية والتحقق من صحتها والإشراف على كفايتها وفعاليتها. يجب على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة الاحتفاظ بسجلات تقييمات المؤهلات والتحقق من خلفية الأفراد المعيّنين كمسؤولي امتثال، وإخطار الجهة الرقابية المختصة بأي تغييرات في الدور أو التسلسل الإداري.

## 2-7 تدريب الموظفين وفحصهم

يعتمد برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة الفعال على مهارات ونزاهة ووعي موظفي الأعمال والمهنة غير المالية المحددة. لذا، من الضروري أن تضع هذه المؤسسات سياسات وإجراءات وضوابط واضحة فيما يتعلق بفحص الموظفين وتدريبهم. تُسهّل هذه التدابير التنفيذ الفعال لتدابير الحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، وتُمكن الموظفين من اتخاذ قرارات سليمة عند تحديد المعاملات المشبوهة والتعامل معها.

يُطلب من الموظفين فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة التي تواجهها الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، بالإضافة إلى كيفية تطبيق الضوابط الداخلية ضمن أدوارهم الوظيفية. ونظرًا لطبيعة أنماط الجرائم المتغيرة باستمرار، فمن الضروري أن يبقى الموظفون على اطلاع دائم بالمخاطر المستجدة في هذا المجال. عند الاقتضاء، ينبغي أن تشمل هذه التدابير أيضًا الفروع والشركات التابعة الأجنبية.

يجب على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة ضمان أن يكون فحص وتدريب الموظفين قائمًا على تقييم المخاطر ومُصممًا خصيصًا وفقًا لحجم وطبيعة وتعقيد عملياتها. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر:

- التقييم المستمر لكفاءة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، وتحديد الاحتياجات التدريبية الفردية.
- تصميم وتقديم تدريب مُخصّص في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، بناءً على متطلبات كل وظيفة ومستوى المخاطر المحتملة.

يجب أن يشمل برنامج التدريب الناجح والفعال، كحد أدنى، ما يلي:

- القوانين واللوائح والتوقعات الرقابية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة.
  - السياسات والإجراءات الداخلية، وتدابير الرقابة الرامية إلى الحد من المخاطر.
  - أنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، ومؤشرات الخطر ذات الصلة بنموذج أعمال الأعمال والمهنة غير المالية المحددة.
  - التعلم القائم على دراسات الحالة، وسيناريوهات التصعيد العملية.
  - آلية رفع التقارير الداخلية المشبوهة/التقارير المشبوهة إلى مسؤول الامتثال، بما يتوافق مع متطلبات الإبلاغ.
  - تدريب مُخصّص في مجال تمويل انتشار الأسلحة، يشمل، كحد أدنى، السلع ذات الاستخدام المزدوج، وأنماط الشركات الوهمية، والولايات القضائية عالية المخاطر، ومؤشرات الخطر المتعلقة بتمويل انتشار الأسلحة، والتزامات الإبلاغ.
- يجب توفير التدريب على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة لجميع الموظفين المعيّنين في الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، بمن فيهم موظفو الخطوط الأمامية والموظفون الذين يتعاملون مباشرة مع العملاء، وفرق الامتثال المتخصصة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، بالإضافة إلى الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة.

يضمن هذا أن تكون جميع مستويات المؤسسة على أهبة الاستعداد لتيسير الحوكمة الفعالة والإشراف الفعال وتطبيق ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة بشكل صارم.

عند وضع إطار التدريب، يجب مراعاة عدة عوامل، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- تقييمات المخاطر الصادرة عن الهيئة الوطنية للتنظيم في دولة الإمارات العربية المتحدة والقطاعية أو الموضوعية ذات الصلة.
  - مدى تعقيد النشاط التجاري ومنتجاته وخصائص عملائه وأساليب تقديم الخدمات.
  - جودة الدورات التدريبية وتواترها وطريقة تقديمها.
  - كفاية موارد التدريب الداخلية والخارجية.
  - آليات الرصد لتقييم فعالية التدريب ونتائج التعلم.
- في النهاية، يتولى مسؤول الامتثال مسؤولية الإشراف على فعالية هذه الإجراءات، وضمان إمام جميع الموظفين بها، وأن يدعم التدريب ثقافة الامتثال على جميع مستويات المؤسسة.

### 3-7 الإشراف الجماعي

عندما تعمل الأعمال والمهن غير المالية المحددة ضمن مجموعة أو تمتلك شركات تابعة تسيطر عليها أغلبية، يُطلب منها تطبيق برنامج شامل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة وأموال الادخار المركزي على مستوى المجموعة، يُطبق بشكل متنسق في جميع فروعها وشركائها التابعة، سواء داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارجها. ينطبق هذا الشرط بغض النظر عما إذا كانت الأعمال والمهن غير المالية المحددة جزءاً من مجموعة مالية محلية أو إقليمية أو دولية.

يجب أن يتضمن برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة معايير موحدة لجميع الفروع والشركات التابعة، وذلك فيما يتعلق بما يلي:

- تقييم المخاطر وتدابير التخفيف منها
- سياسات وإجراءات العناية الواجبة بالعملاء، وحفظ السجلات، ومراقبة المعاملات، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة
- الضوابط الداخلية والإشراف على الامتثال
- آليات تبادل المعلومات بين جميع الفروع
- بروتوكولات وإجراءات فحص وتدريب الموظفين

ولضمان فعالية الامتثال على مستوى المجموعة، يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة أيضاً ما يلي:

- تعيين مسؤول مكافحة غسل أموال مؤهل ومستقل للإشراف على جميع العمليات المحلية والأجنبية
- إنشاء قنوات واضحة للإبلاغ الفوري والسري عن قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة من الفروع والشركات التابعة الأجنبية إلى وظائف الامتثال في المكتب الرئيسي
- الحفاظ على القدرة على مراقبة وتقييم كفاية وفعالية ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة في العمليات الأجنبية بشكل مستمر

في حال عمل فرع أو شركة تابعة أجنبية في ولاية قضائية ذات متطلبات أقل صرامة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة من تلك المنصوص عليها في قانون دولة الإمارات العربية المتحدة، يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة للتراخيص المالية الدولية ضمان اعتماد معايير دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك في حدود ما يسمح به القانون المحلي. وإذا تعذر ذلك بسبب القيود القانونية في الدولة المضيفة، فيجب على الجهة المانحة للتراخيص المالية الدولية تطبيق ضوابط إضافية للحد من المخاطر وإبلاغ هيئة الرقابة المختصة في دولة الإمارات العربية المتحدة بذلك فوراً. تشمل الأمثلة على التدابير الإضافية، على سبيل المثال لا الحصر:

- إجراء تحليلات للفتوحات لمقارنة متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتمويل السيادي المحلية مع معايير دولة الإمارات العربية المتحدة.
  - وضع بروتوكولات امتثال رسمية مع الفروع أو الشركات التابعة الأجنبية لضمان التنفيذ المتسق.
  - تقييد انضمام العملاء أو وصولهم إلى المنتجات حتى يتم استيفاء معايير العناية الواجبة بالعملاء الكافية.
  - الحد من الاعتماد على إجراءات العناية الواجبة بالعملاء التي تُجرى من قِبَل جهات خارجية في الخارج، ما لم يتم التحقق منها واعتمادها بشكل مناسب.
  - تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة في المناطق ذات المخاطر العالية.
  - إشراك كيانات المجموعة في إعداد تقارير الامتثال المركزية، ومراقبة المعاملات، ومراجعة تنبيهات النظام.
  - تدريب الموظفين المقيمين في الخارج بانتظام على متطلبات الامتثال في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- في جميع الأحوال، تلتزم الأعمال والمهنة غير المالية المحددة بالاحتفاظ بسجلات دقيقة لأي إخفاقات رقابية، أو قيود قانونية، أو أوجه قصور تشغيلية تواجهها فروعها أو شركاتها التابعة الأجنبية. في حالة اكتشاف ثغرات كبيرة أو عوائق قانونية أو مخاطر كبيرة تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، يجب إبلاغ الجهة الرقابية المختصة بذلك على الفور وبشفافية.
- بالإضافة إلى ذلك، يجب على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة الالتزام بأي إجراءات رقابية إضافية قد تُفرض تبعاً لذلك، والتي قد تشمل اقتراحات لإعادة تنظيم عملياتها، أو عند الضرورة، الانسحاب من الأسواق الخارجية عالية المخاطر حيث لا يمكن ضمان الامتثال الكافي لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل المنظمات غير المشروعة.

#### 4-7 وظيفة التدقيق المستقلة

تُعد وظيفة التدقيق المستقلة والفعالة عنصراً أساسياً في إطار حوكمة شامل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة وتمويل المنظمات غير المشروعة. يُنظر بالأعمال والمهنة غير المالية المحددة إنشاءً وظيفيةً فعالة لتقييم مدى كفاية وفعالية سياساتها وضوابطها وإجراءاتها الداخلية فيما يتعلق بمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل المنظمات غير المشروعة. تُعد هذه الوظيفة بالغة الأهمية لتحديد نقاط الضعف وتيسير التحسينات المستمرة ضمن برنامج الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة وتمويل المنظمات غير المشروعة.

ينبغي تنظيم وظيفة التدقيق بشكل سليم وتزويدها بالكوادر اللازمة من الأفراد ذوي الخبرة والكفاءة والفهم الكافي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، كما ينبغي أن تتناسب هذه الوظيفة مع طبيعة وحجم وتعقيد عمليات الأعمال والمهنة غير المالية المحددة. يُطلب من الأعمال والمهنة غير المالية المحددة ضمان استقلالية ترتيبات التدقيق - سواءً كانت داخلية أو خارجية - عن وظائف الامتثال والتشغيل، بما يضمن خلوها من أي تضارب في المصالح. على الرغم من أن الأعمال والمهنة غير المالية المحددة الكبيرة قد تمتلك وظائف تدقيق داخلية خاصة بها، إلا أن الأعمال والمهنة غير المالية المحددة الأصغر حجماً أو ذات الموارد المحدودة قد تختار الاستعانة بمدققين خارجيين مؤهلين. في هذه الحالات، تظل الأعمال والمهنة غير المالية المحددة مسؤولة عن التحقق من امتلاك المدققين الخارجيين للكفاءة اللازمة، وخضوعهم للرقابة والتنسيق الداخليين الكافيين.

يجب توثيق التعاقد مع خدمات التدقيق من طرف ثالث من خلال عقود مكتوبة، ويتعين على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة ضمان تحديد متطلبات السرية وحماية البيانات ونطاق التدقيق بشكل واضح والالتزام بها. يجب إجراء عمليات التدقيق بشكل دوري، وينبغي أن تكون عنصراً أساسياً في إطار حوكمة المنظمة وإدارة المخاطر، كما ينبغي تحديد وتيرة عمليات التدقيق وشموليتها باستخدام منهجية قائمة على المخاطر،

مع مراعاة العوامل التالية:

- إجمالي مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة للكيان المالي غير المصرفي، كما هو موضح في التقييم الوطني للمخاطر في دولة الإمارات العربية المتحدة وأي تقييمات أخرى ذات صلة بالمخاطر القطاعية.
  - طبيعة الكيان وحجمه ونطاقه الجغرافي.
  - المعلومات والتعليقات الواردة من عمليات التفتيش التي تجريها السلطات الرقابية، بما في ذلك أوجه القصور الملحوظة والإجراءات الإدارية.
  - الأحداث الداخلية (على سبيل المثال، التعديلات الجوهرية في العمليات أو المنتجات أو التركيبة السكانية للعملاء).
  - نتائج وتوصيات التقييم الداخلي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة للكيان المالي غير المصرفي. يجب أن يشمل نطاق التدقيق المستقل، كحد أدنى، المجالات التالية:
  - تقييم تصميم وفعالية السياسات والإجراءات والأنظمة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، بما يضمن امتثالها للمعايير القانونية والتنظيمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
  - تقييم مدى كفاية تدريب الموظفين، بما في ذلك جودة المواد التدريبية، وتواتر الدورات التدريبية، وحضور الموظفين، وآليات تصعيد حالات عدم الامتثال.
  - مراجعة ترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية فيما يتعلق بوظائف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، بما في ذلك تقييم مؤهلات موظفي الطرف الثالث، وشروط العقود، وعمليات المراقبة، والملف التعريفي العام للمخاطر لدى مزود الخدمة.
  - مراجعة أنظمة مراقبة المعاملات وإدارة الحالات، مع التركيز على إدارة التنبيهات، وجودة التحقيقات، وإجراءات تصعيد الأنشطة المشبوهة.
  - تقييم فعالية خطط المعالجة الناتجة عن نتائج التدقيق السابقة، أو المراجعات الإشرافية، أو تقييمات الرقابة الداخلية.
  - تقييم مدى كفاية ممارسات حفظ السجلات وفقاً للوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، بالإضافة إلى قدرة الكيان على تقديم المعلومات فوراً إلى السلطات المختصة.
- يجب تسجيل جميع نتائج التدقيق رسمياً وإبلاغها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة (أو هيئة حوكمة مماثلة). ينبغي أن تتضمن تقارير التدقيق ملاحظات واضحة ومفصلة، وتحليلاً للفجوات، وتقييمات للمخاطر، وجدول زمنية للمعالجة، وتحديداً للمسؤوليات المتعلقة بالمتابعة.

في حال اكتشاف أوجه قصور جوهرية، يتعين على الأعمال والمهن غير المالية المحددة إخطار الجهة الرقابية المختصة، لا سيما عندما يتعذر تخفيف المخاطر خلال فترة زمنية مقبولة. يجب أن تعمل وظيفة التدقيق باستقلالية تامة عن مسؤول الامتثال /مكافحة غسل الأموال، وأن ترفع تقاريرها مباشرةً إلى أعلى مستوى إداري في الأعمال والمهن غير المالية المحددة (على سبيل المثال، مجلس الإدارة أو الملاك). وعند الضرورة، ينبغي على الأعمال والمهن غير المالية المحددة إنشاء لجان تدقيق أو هيئات إشرافية مماثلة لضمان الحوكمة والمتابعة السليمة.

## 5-7 مسؤوليات الإدارة العليا

يتطلب وجود إطار عمل فعال وقوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة قيادةً قويةً وواضحةً من أعلى المستويات. وتحمل الإدارة العليا - وعند الاقتضاء، مجلس الإدارة أو الملاك - المسؤولية النهائية عن ضمان أن تكون هياكل الحوكمة والأنظمة والضوابط الخاصة بالأعمال والمهن غير المالية المحددة مرنةً وموجهةً نحو إدارة المخاطر ومناسبةً للغرض المقصود منها. يشمل ذلك تحديد مستوى مناسب من تقبّل المخاطر، وتعزيز ثقافة الامتثال، وضمان عمل برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باستقلالية وكفاءة

وموارد كافية. يُطلب من الإدارة العليا إظهار مشاركة فعّالة في برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، ولا يجوز لها نقل مسؤولية فعاليته. تتجاوز واجباتها مجرد الموافقة على السياسات؛ إذ يجب أن تشمل أيضًا الإشراف المباشر، والتقييمات الدورية، واتخاذ إجراءات فورية بشأن مسائل الامتثال الهامة.

تشمل المسؤوليات الرئيسية للإدارة العليا ما يلي:

#### بيئة الحوكمة والرقابة

- تعيين مسؤول امتثال كفؤ على مستوى الإدارة، مع ضمان تمتعه بالاستقلالية والأقدمية والسلطة الكافية لتنفيذ مسؤولياته بفعالية، وتقديم تقاريره مباشرةً إلى الإدارة العليا و/أو مجلس الإدارة.
- تفويض تعيين نائب أو بديل لمسؤول الامتثال عند الاقتضاء، مع مراعاة طبيعة وحجم وملف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الأعمال والمهن غير المالية المحددة.
- ضمان حصول مسؤول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المعلومات في الوقت المناسب، والموارد البشرية والتقنية الكافية، وصلاحيات الإشراف على ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، بما في ذلك الحالات التي يتم فيها الاستعانة بمستشارين أو موردين خارجيين.
- تعيين مدقق حسابات مستقل أو إدارة عملية تدقيق مستقلة.
- وضع خطوط مساءلة واضحة، خالية من أي تأثير غير مبرر أو تضارب في المصالح، لا سيما فيما يتعلق باتخاذ القرارات المتعلقة بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة أو المعاملات المشبوهة.

#### الموافقة على السياسات ومستوى تقبل المخاطر

- اعتماد واعتماد إطار سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة للكيان، والذي يشمل سياسات ما يلي:
  - تحديد المخاطر وتخفيفها
  - العناية الواجبة بالعملاء (بما في ذلك العناية الواجبة المعززة، والعناية الواجبة المبسطة، والمراقبة المستمرة)
  - مؤشرات المعاملات المشبوهة وإجراءات الإبلاغ
  - فحص العقوبات والامتثال للعقوبات المالية المستهدفة
  - فحص الموظفين وتدريبهم على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة
  - حفظ السجلات وحماية البيانات
- تحديد مستوى تقبل المخاطر للكيان فيما يتعلق بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، وإعادة تقييمه دوريًا، بما يضمن توافقه مع نموذج أعمال الأعمال والمهن غير المالية المحددة والمسؤوليات التنظيمية.

#### الإشراف على الامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة

- فحص وتقييم التقارير الدورية من مسؤول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، والتي تشمل النتائج، والتدابير التصحيحية، والمخاطر الناشئة، والتحديثات المتعلقة بفعالية برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة.
- الموافقة أو التصعيد:
  - العلاقات التجارية مع العملاء ذوي المخاطر العالية (بما في ذلك الشخصيات السياسية البارزة)
  - المعاملات والعلاقات المرتبطة بالدول ذات المخاطر العالية
  - التعديلات الجوهرية على أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتمويل السيادي، والضوابط، وحلول الموردين

- الإشراف على تنفيذ التوصيات المستمدة من عمليات التدقيق المستقلة أو عمليات التفتيش الرقابية.

#### تنفيذ توجيهات السلطة المختصة

- تطبيق التوجيهات الصادرة عن مجلس الوزراء الإماراتي، واللجنة الوطنية، والهيئات الرقابية فيما يتعلق بأوامر التفتيش أو التجميد أو رفع التجميد الواردة.
- ضمان الامتثال للتوجيهات الصادرة بشأن الولايات القضائية ذات المخاطر العالية والعقوبات المالية المستهدفة.

#### التكامل الاستراتيجي والتحسين المستمر

- ضمان دمج ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتمويل السيادي في استراتيجية العمل، ومشاركة مسؤول الامتثال في:
  - قرارات تطوير المنتجات أو الخدمات.
  - استراتيجيات توسيع السوق.
  - اختيار طرف ثالث أو الاستحواذ على نظام له آثار على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.
- دراسة الدروس المستفادة من الحوادث الداخلية أو إجراءات الإنفاذ، على المستويين المحلي والعالمي، لتحسين البرنامج ومنع تكرارها مستقبلاً.

للإدارة العليا دورٌ أساسي في إنشاء إطار عمل قوي للامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. ويُعدّ تفانيها المستمر وإشرافها ومشاركتها الفعالة أمراً بالغ الأهمية لحماية الأعمال والمهنة غير المالية المحددة من الاستغلال في أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. من خلال وضع معايير عالية وتمكين مسؤول الامتثال، تضمن الإدارة العليا أن المؤسسة لا تفي فقط بالمتطلبات التنظيمية، بل تلعب أيضاً دوراً هاماً في تحقيق أهداف دولة الإمارات العربية المتحدة الأوسع نطاقاً في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.

#### 6-7 إدارة تحديات الامتثال في الأعمال والمهنة غير المالية المحددة

على الرغم من اختلاف حجم الأعمال والمهنة غير المالية المحددة ومدى تعقيد عملياتها، إلا أن جميعها - بغض النظر عن هيكلها أو موظفيها - ملزمة بالامتثال لأحكام المرسوم بقانون الاتحاد رقم (10) لسنة 2025 وقرار مجلس الوزراء رقم (134) لسنة 2025. قد تواجه الأعمال والمهنة غير المالية المحددة الصغيرة والمتوسطة، التي غالباً ما تعمل بموارد وموظفين محدودين، صعوبات في فصل المسؤوليات أو تشكيل فرق امتثال متخصصة. ومع ذلك، لا تُعفي هذه الصعوبات الأعمال والمهنة غير المالية المحددة من الوفاء بمسؤولياتها القانونية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.

في الحالات التي يكون فيها عدد الموظفين محدوداً، ويتولى موظف واحد أو مدير واحد أدواراً متعددة، ويتعذر الفصل التام بين المهام، يُطلب من الأعمال والمهنة غير المالية المحددة ضمان توثيق سياساتها وإجراءاتها بشكل كامل، لا سيما تلك المتعلقة بالعناية الواجبة بالملاء، وتحديد المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها، وفحص قائمة العقوبات، وتطبيقها باستمرار، ومراجعتها دورياً. يجب تبرير أي انحراف عن هذه السياسات أو الإجراءات تبريراً صريحاً استناداً إلى أساس منطقي قائم على تقييم المخاطر، وأن يُعتمد من قبل الموظفين المختصين، وأن يُرفق بضوابط تخفيف إضافية عند الضرورة. يجب الاحتفاظ بجميع هذه الوثائق وفقاً للالتزامات القانونية المتعلقة بحفظ السجلات، وينبغي إدراج أي استثناءات ملحوظة في التقارير الدورية التي يقدمها مسؤول الامتثال إلى الجهة الرقابية المختصة. وللتعويض عن القيود التشغيلية، يتعين على المؤسسات المالية الصغيرة والمتوسطة الحجم تعزيز ترتيبات التدقيق المستقل لديها. عند الاقتضاء، قد يشمل ذلك ما يلي:



- دمج عمليات تدقيق الضوابط الرئيسية، مثل تدابير العناية الواجبة بالعملاء، وإجراءات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وفحص العقوبات، في خطة التدقيق الداخلي أو الخارجي.
- زيادة وتيرة ونطاق مراجعات التدقيق، بما في ذلك أخذ عينات عشوائية، ومراجعات المعاملات بأثر رجعي، أو تحديد عتبات أقل لقيمة المعاملات للمراجعة.
- توثيق نتائج التدقيق والإجراءات التصحيحية، وضمان معالجتها ضمن الأطر الزمنية المحددة، ومراجعتها من قبل الإدارة العليا. عندما تكون الموارد الداخلية غير كافية، يجوز لمؤسسات إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الاستعانة بطرف ثالث مؤهل للمساعدة في أنشطة الامتثال أو التدقيق. ومع ذلك، تظل مؤسسة إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - من خلال إدارتها العليا ومسؤول الامتثال - مسؤولة مسؤولية كاملة عن الإشراف على هذه الخدمات وضمان جودتها والامتثال للوائح التنظيمية.

## الجزء الثالث: تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة

### 8- تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة

#### 1-8 المتطلبات القانونية الرئيسية

وفقاً لقانون وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، عند تحديد وتقييم وتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، يُطلب من الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة الخاضعة للرقابة ما يلي:

- تحديد المخاطر وتقييمها وفهمها
- مراعاة عوامل الخطر ذات الصلة، مثل العملاء والدول/المناطق الجغرافية والمنتجات والخدمات والمعاملات وقنوات التوزيع
- توثيق وتحديث تقييمات المخاطر بانتظام وإتاحتها للسلطات الرقابية عند الطلب
- تحديد نطاق تدابير العناية الواجبة واتخاذها
- وضع وتنفيذ سياسات وضوابط وإجراءات داخلية لإدارة المخاطر المحددة وتخفيفها، بموافقة الإدارة العليا، وتطبيقها على الشركات التابعة والشركات الشقيقة المملوكة بأغلبية الأسهم
- مراقبة تنفيذ الضوابط الداخلية وتحسينها باستمرار حسب الحاجة
- التنفيذ الفوري للتوجيهات المتعلقة بقرارات مجلس الأمن الدولي بشأن تمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل
- تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة عند تحديد مخاطر مرتفعة، بما في ذلك:
  - الحصول على المزيد من المعلومات عن العملاء والمالكين المستفيدين
  - تحديث بيانات العناية الواجبة بالعملاء بشكل منهجي
  - تحديد مصدر الأموال
  - تعزيز المراقبة المستمرة وعمليات التحقق من المعاملات
  - الحصول على موافقة الإدارة العليا لبدء العلاقة التجارية
- تطبيق إجراءات العناية الواجبة المبسطة عند تحديد مخاطر منخفضة وعدم وجود شبهة، بما في ذلك:
  - تحديث البيانات على فترات زمنية أقل تكراراً
  - تقليل معدل المراقبة المستمرة وعمليات التحقق من المعاملات
  - استنتاج الغرض من العلاقة التجارية من سلوك المعاملات أو العلاقة التجارية القائمة
- الامتناع عن تطبيق إجراءات العناية الواجبة المبسطة في حال وجود شبهة بارتكاب جريمة.
- الاحتفاظ بسجلات وبيانات كاملة ومحدثة لجميع المعاملات (المحلية والدولية) وإجراءات العناية الواجبة، وتقديمها فوراً إلى السلطات المختصة عند الطلب

#### 2-8 النهج القائم على المخاطر

تماشياً مع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، وقرار تنفيذه، بالإضافة إلى المعايير الدولية، يُطلب من الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة اعتماد نهج قائم على المخاطر في تحديد وتقييم وتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. وفقاً للمادة (19) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، يتعين على كل الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة تحديد وفهم وإدارة وتقييم وتوثيق وتحديث مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة ضمن نطاق أعمالها، مع مراعاة النهج القائم على المخاطر والجوانب المتعددة للمخاطر كما هو محدد في اللوائح التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، مع الاحتفاظ بدراسة تقييم المخاطر والمعلومات ذات الصلة، وتقديمها إلى السلطة الرقابية عند الطلب. وفيما يتعلق بتحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة التي تتناسب مع حجم وطبيعة أعمال الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة، تنص اللوائح التنفيذية على تقييم "جميع عوامل الخطر ذات الصلة"، مثل

العملاء أو البلدان أو المناطق الجغرافية؛ والمنتجات والخدمات والمعاملات وقنوات التسليم، قبل تحديد مستوى المخاطر الإجمالية ومستوى التخفيف المناسب الذي سيتم تطبيقه” و”توثيق عمليات تقييم المخاطر، وتحديثها باستمرار وإتاحتها عند الطلب”.

على عكس النهج الموحد الذي لا يراعي جميع الحالات، فإن تطبيق النهج القائم على المخاطر في تحديد وتقييم وتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب يسمح بتخصيص الموارد بكفاءة وتناسب، وتطبيق تدابير أكثر صرامة تتناسب مع مستوى المخاطر المحددة، حيث تُطبق تدابير معززة في حالات المخاطر العالية، وتدابير مبسطة في حالات المخاطر المنخفضة، حيثما يسمح بذلك. وبالتالي، فإن النهج القائم على المخاطر ليس مجرد التزام قانوني، بل هو ضرورة عملية لضمان وجود برنامج قوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، يتكيف مع تطورات بيئة المخاطر واللوائح التنظيمية.

مع وجود حدود لأي نهج لإدارة المخاطر، وعدم إمكانية اعتبار أي نهج قائم على المخاطر مضموناً تماماً، فقد توجد حالات تتخذ فيها جهة غير مصرفية جميع التدابير المعقولة لتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتخفيفها، ولكنها مع ذلك تُستخدم في حالات معزولة. ومع ذلك، من الضروري أن تدرك الأعمال والمهنة غير المالية المحددة أن اتباع نهج قائم على المخاطر لا يُبرر تجاهل بعض مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، ولا يُعفيها من اتخاذ تدابير تخفيف معقولة ومتناسبة، حتى بالنسبة للمخاطر التي تُقِيم على أنها منخفضة، كما تُلزمها التزاماتها القانونية بتحديد وتقييم وفهم مستوى المخاطر (الكامنة) التي تُمثلها أنواع عملائها ومنتجاتها وخدماتها ومعاملاتها ومناطقها الجغرافية وقنوات التوزيع، وأن تكون قادرة دائماً على تطبيق تدابير كافية للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، بما يتناسب مع مستوى المخاطر.

يُمكن أن يُساعد إجراء تقييم شامل لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال والمهنة غير المالية المحددة في فهم مدى تعرضها للمخاطر والمجالات التي ينبغي إعطاؤها الأولوية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. يُعد هذا التقييم عنصراً أساسياً في تطبيق نهج قائم على المخاطر، وركيزة أساسية لبرنامج فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. يستند فهم التهديدات ونقاط الضعف والمخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستويين الوطني والقطاعي بشكل أساسي إلى هيئة تنظيم الدولة وهيئة تنظيم الخدمات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى مصادر معلومات أخرى كما هو موضح في القسم 8.3.1.3، عوامل الخطر.

يتم تقييم مدى تعرض الأعمال والمهنة غير المالية المحددة للمخاطر بناءً على مجموعة متنوعة من عوامل الخطر الكامنة، بعضها يتعلق بطبيعة وحجم وتعقيد وبيئة عمل هذه المؤسسات، بينما يرتبط البعض الآخر بالعملاء أو العلاقات الخاصة بهم (انظر القسم 8.3.1.3، عوامل الخطر). وبناءً على المخاطر الكامنة، تستطيع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة تحديد طبيعة وكثافة ضوابط تخفيف المخاطر التي يجب تطبيقها. يؤثر مستوى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الكامنة على أنواع ومستويات موارد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واستراتيجيات التخفيف التي تحتاجها الأعمال والمهنة غير المالية المحددة. سيؤدي تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة الكامنة، وفعالية تدابير تخفيف هذه المخاطر، إلى تقييم للمخاطر المتبقية، أي المخاطر التي تبقى حتى مع وجود تدابير رقابية فعالة. في حال تجاوزت المخاطر المتبقية مستوى المخاطر المقبول لدى الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، فسيُلزم تطبيق تدابير رقابية إضافية لضمان أن يكون مستوى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة مقبولاً لدى هذه الأعمال والمهنة.

### 3-8 تقييم المخاطر على مستوى المؤسسة

يهدف تقييم المخاطر على مستوى المؤسسة إلى تحسين فعالية إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، من خلال تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة الكامنة التي تواجهها الأعمال والمهنة غير المالية المحددة ككل، وتحديد كيفية تخفيف هذه المخاطر بفعالية من خلال السياسات والإجراءات والتدابير الداخلية، وتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

وانتشار الأسلحة المتبقية، وأي ثغرات في الضوابط التي ينبغي معالجتها. وبالتالي، يُمكن تقييم المخاطر الأساسي الفعال الأعمال والمهن غير المالية المحددة من تحديد الثغرات وفرص التحسين في إطار عملها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، واتخاذ قرارات إدارية مدروسة بشأن مستوى تقبل المخاطر، وتخصيص موارد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، واستراتيجيات تخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتناسب مع المخاطر المتبقية.

يمكن للأعمال والمهن غير المالية المحددة استخدام نماذج أو منهجيات متنوعة لتقييم المخاطر، بما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها. ينبغي على هذه المؤسسات تحديد كل من وتيرة ومنهجية تقييم المخاطر الأساسي، بما في ذلك مراجعة خط الأساس (التي تُعد نقطة انطلاق حاسمة لضمان الوعي بالمخاطر والامتثال) ومراجعات المتابعة التي تتضمن إعادة تقييم وتحديث فهم المخاطر بناءً على التغييرات أو التطورات الجديدة. ينبغي أن تكون منهجية تقييم المخاطر الأساسي مناسبة لظروف الأعمال والمهن غير المالية المحددة، مع مراعاة طبيعة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمخاطر المتبقية التي تتعرض لها، بالإضافة إلى نتائج تقييم المخاطر الوطني وأي تقييم للمخاطر القطاعية.

في الحالات التي تقوم فيها الأعمال والمهن غير المالية المحددة بتكليف بائعين من أطراف ثالثة بإجراء تقييمات للمخاطر، يجب توخي الحذر لضمان عدم التعامل مع التقييم على أنه عملية "صندوق أسود". يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة فهم المنهجية ومصادر البيانات والافتراضات والأدوات التحليلية التي يستخدمها المورد، والتأكد من ملاءمتها لنموذج أعمالها وقاعدة عملائها ومنتجاتها وخدماتها، كما يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة التحقق من مراعاة جميع عوامل المخاطر ذات الصلة، كما هو موضح في القسم 8.3.1.3، عوامل المخاطر، وترجيحها بشكل صحيح. ينبغي على الإدارة العليا للشركة غير المالية مراجعة نتائج تقييم الطرف الثالث مراجعةً دقيقة، وتكييف الضوابط المناسبة. وتحمل الأعمال والمهن غير المالية المحددة مسؤولية كفاية وفعالية تقييم المخاطر على الرغم من إسناد هذه العملية إلى جهة خارجية.

في معظم الحالات، ينبغي على الأعمال والمهن غير المالية المحددة النظر في إجراء تقييم مخاطر الأعمال مرة واحدة على الأقل سنويًا؛ ومع ذلك، قد يكون من المبرر إجراء تقييمات بوتيرة أعلى أو أقل، حسب الظروف، كما ينبغي على الأعمال والمهن غير المالية المحددة تحديد السياسات والإجراءات المتعلقة بالمراجعة الدورية لمنهجية تقييم مخاطر الأعمال، مع مراعاة التغييرات في العوامل الداخلية أو الخارجية. ويجب توثيق هذه القرارات، واعتمادها من قبل الإدارة العليا، وإبلاغها إلى المستويات المعنية في الشركة.

كجزء من النموذج أو المنهجية، ينبغي على الأعمال والمهن غير المالية المحددة مراعاة تضمين العناصر التالية في تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة:

- احتمالية وقوع المخاطر الكامنة المحددة
- توقيت وقوع المخاطر الكامنة المحددة
- تأثير المخاطر الكامنة المحددة على المؤسسة

ستؤدي عملية تقييم مخاطر الأعمال الفعالة إلى تصنيف المخاطر المحددة إلى فئات مختلفة، مثل عالية، متوسطة، منخفضة، أو مزيج من هذه الفئات مثل متوسطة-عالية، متوسطة-منخفضة. قد تساعد هذه التصنيفات الأعمال والمهن غير المالية المحددة على تحديد أولويات تعرضها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة بشكل أكثر فعالية، بحيث يمكنها تحديد الأنواع والمستويات المناسبة من موارد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة اللازمة، واعتماد وتطبيق تدابير تخفيف معقولة ومتناسبة مع المخاطر.



لضمان وجود إطار عمل فعال لإدارة المخاطر، من الضروري أن تميز الأعمال والمهنة غير المالية المحددة بين تقييم مخاطر العملاء وتقييم مخاطر الأعمال. فبينما يُعدّ كلا التقييمين عنصريين أساسيين في إطار عمل شامل، إلا أنهما يخدمان أغراضًا مختلفة. يركز تقييم مخاطر العملاء على تقييم المخاطر التي يمثلها العملاء الأفراد أو الشركات فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، ويتضمن تحديد العملاء ذوي المخاطر العالية، بالإضافة إلى تعديل إجراءات المراقبة والتحقق اللازمة للتخفيف من المخاطر المرتبطة بها. يشمل ذلك تحليل خصائص العميل وسلوكياته وأنماط معاملاته وعناصره الجغرافية لتقييم احتمالية تورطه في جرائم مالية. يساعد هذا التقييم في تحديد المستوى المناسب من التحقق والمراقبة المطلوبين، لا سيما أثناء عملية قبول العملاء الجدد والمراجعات الدورية. من جهة أخرى، يركز تقييم مخاطر الأعمال (BRA) على تقييم المخاطر الإجمالية التي تتعرض لها الأعمال والمهنة غير المالية المحددة فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة على مستوى الكيان، وذلك من خلال مراعاة مجموعة واسعة من العوامل الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على إطار إدارة المخاطر الشامل للكيان. ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة الرجوع إلى دليل تقييم مخاطر العملاء الصادر عن وزارة الاقتصاد والسياحة للحصول على إرشادات مفصلة.

### 1-3-8 منهجية تقييم المخاطر وتوثيقها

يُعدّ التقييم الموثق جيدًا لعوامل المخاطر الكامنة المحددة (انظر القسم 8.3.1.3، عوامل المخاطر) أساسيًا لاعتماد وتطبيق تدابير فعالة ومعقولة للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة. وبالتالي، تسمح نتيجة تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة بتصنيف وتحديد أولويات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة الكامنة والمتبقية بشكل منهجي، مما يسمح بدوره للأعمال والمهنة غير المالية المحددة بتحديد أنواع ومستويات موارد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة المناسبة لأغراض التخفيف. لا يُشترط أن يكون تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة الفعّال معقدًا. فمبدأ النهج القائم على المخاطر يعني أن تقييمات المخاطر للأعمال والمهنة غير المالية المحددة يجب أن تتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها. قد يكون لدى الأعمال والمهنة غير المالية المحددة ذات نماذج الأعمال الأصغر أو الأقل تعقيدًا تقييمات مخاطر أبسط من تلك الخاصة بالمؤسسات ذات نماذج الأعمال الأكبر أو الأكثر تعقيدًا، والتي قد تتطلب تقييمات مخاطر أكثر تطورًا.

### 1-1-3-8 منهجية تقييم المخاطر

تُلزم اللوائح التنفيذية الأعمال والمهنة غير المالية المحددة بتوثيق عمليات تقييم المخاطر الخاصة بها. ويجوز لهذه المؤسسات استخدام نماذج أو منهجيات متنوعة لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة تحديد نوع ونطاق منهجية تقييم المخاطر التي تراها مناسبة لحجم وطبيعة أعمالها، وتوثيق الأساس المنطقي لهذه القرارات.

ولكي يكون تقييم المخاطر فعالاً، ينبغي أن يستند إلى منهجية:

- تعتمد على بيانات ومعلومات كمية ونوعية، وتستفيد من الاجتماعات أو المقابلات الداخلية؛ والاستبيانات الداخلية المتعلقة بتحديد المخاطر والضوابط؛ ومراجعة تقارير التدقيق الداخلي.
- يعكس هذا النهج مستوى تقبل المخاطر والاستراتيجية المعتمدة من قبل إدارة الأعمال والمهنة غير المالية المحددة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.
- يأخذ في الاعتبار المدخلات الواردة من المصادر الداخلية ذات الصلة، بما في ذلك مدخلات وآراء مسؤول الامتثال المعين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، والوحدات الأخرى ذات الصلة مثل إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.
- يأخذ في الاعتبار المعلومات ذات الصلة (مثل اتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة والمخاطر القطاعية) من مصادر خارجية، بما في ذلك الهيئة الوطنية للتقييم أو أي جهة تقييم مخاطر قطاعية، والجهات الرقابية وغيرها من السلطات المختصة، ومجموعة العمل المالي، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وغيرها من الهيئات التنظيمية المالية، ومجموعة إيجمونت، وغيرها عند الاقتضاء.
- يصف ترجيح عوامل المخاطر، وتصنيف المخاطر إلى فئات مختلفة، وتحديد أولوياتها.

- يقيّم احتمالية وقوع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة المحددة، ويحدد توقيتها وتأثيرها على المنظمة.
- ينظر في مدى فعالية ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، وتحديداً ما إذا كانت هناك ضوابط كافية للتخفيف من المخاطر المتعلقة بالعملاء أو المنتجات أو الخدمات أو المعاملات.
- يحدد مدى فعالية تدابير التخفيف من مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة المطبقة باستخدام معلومات مثل تقارير التدقيق والامتثال أو تقارير معلومات الإدارة. يحدد المخاطر المتبقية نتيجة للمخاطر الكامنة وفعالية تدابير الحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.
- يحدد، بناءً على المخاطر المتبقية ومستوى تقبل المخاطر، ما إذا كان من الضروري وضع ضوابط إضافية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.
- يحدد الأساس المنطقي والظروف اللازمة للموافقة على التدخلات اليدوية أو استثناءات ترجيح المخاطر أو تصنيفاتها القائمة على النماذج، وتنفيذها.
- يتم توثيقه وصيانته بشكل سليم، وتقييمه وتحديثه بانتظام، وإبلاغ الإدارة والموظفين المعنيين داخل المؤسسة به.
- يتم اختباره ومراجعته للتأكد من فعالية منهجية إدارة المخاطر واتساقها، ومخرجاتها، فيما يتعلق بالالتزامات القانونية.

#### 2-1-3-8 التوثيق والتحديث

##### (أ) التوثيق

- تلتزم الأعمال والمهنة غير المالية المحددة بتوثيق تقييم مخاطر أعمالها المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، بما في ذلك المنهجية والتحليل والبيانات الداعمة، وإتاحتها للسلطات الرقابية عند الطلب. ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة تضمين المعلومات المستخدمة في إجراء تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة في وثائقها، وذلك لإثبات فعالية عمليات تقييم المخاطر لديها. تشمل أمثلة هذه المعلومات، على سبيل المثال لا الحصر:
- سياسات إدارة المخاطر العامة للكيان (على سبيل المثال، بيان تقبل المخاطر، وسياسة قبول العملاء الجدد، وغيرها، عند الاقتضاء).
  - نموذج ومنهجية وإجراءات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، بما في ذلك معلومات مثل الأدوار والمسؤوليات التنظيمية؛ وتدقيقات العمليات وتوقيتها وتواترها؛ ومتطلبات إعداد التقارير الداخلية؛ ومتطلبات المراجعة والاختبار والتحديث.
  - عوامل المخاطر المحددة، والمدخلات الواردة من المصادر الداخلية ذات الصلة، بما في ذلك مسؤول الامتثال المعين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة.
  - تفاصيل تحليل عوامل المخاطر الكامنة والمتبقية التي تشكل تقييم المخاطر.
- ينبغي أن تكون إجراءات التوثيق التي تتخذها الأعمال والمهنة غير المالية المحددة معقولة ومتناسبة مع طبيعة وحجم أعمالها. يجب على الإدارة العليا التصديق رسمياً على أن تقييم مخاطر الأعمال الذي أجرته الجهة يعكس بدقة مستوى تعرضها للمخاطر، وأنه مدعوم بتدابير تخفيف مناسبة، ومتاح بسهولة للمراجعة من قبل الجهة الرقابية.

##### (ب) التحديث

- تلتزم الأعمال والمهنة غير المالية المحددة بتحديث تقييم مخاطر أعمالها المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والتمويل الخاص بشكل مستمر. وللوفاء بهذا الالتزام، ينبغي عليها مراجعة وتقييم عمليات ونماذج ومنهجيات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتمويل الخاص بشكل دوري، بما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها. كما ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة تحديث تقييم

مخاطر أعمالها المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والتمويل الخاص كلما علمت بأي أحداث أو تطورات داخلية أو خارجية قد تؤثر على دقتها أو فعاليتها.

قد تشمل هذه التطورات، من بين أمور أخرى، تغييرات في استراتيجيات أو أهداف العمل، وتغييرات في المنتجات والخدمات، وتطورات تكنولوجية، وتطورات تشريعية أو تنظيمية، أو تحديد تهديدات أو عوامل خطر جديدة جوهرية متعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والتمويل الخاص. في هذا الصدد، ينبغي على الأعمال والمهنيين المالية المحددة مراعاة نتائج أحدث تقييم للمخاطر الوطنية أو أي تقييم للمخاطر القطاعية، بالإضافة إلى التعاميم والإشعارات والمعلومات المنشورة من حين لآخر من مصادر رسمية، مثل الجهات الرقابية؛ والسلطات الوطنية المختصة الأخرى؛ أو المنظمات الدولية ذات الصلة، مثل مجموعة العمل المالي، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وغيرها من هيئات تنظيم القطاع المالي، ومجموعة إجمونت، وغيرها. يمكن الاطلاع على روابط لبعض هذه المصادر في القسم 13، "روابط مفيدة".

### 3-1-3-8 عوامل الخطر

تتمثل الخطوة الأولى للأعمال والمهنيين غير المالية المحددة في إجراء تقييم للمخاطر التجارية في تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد الكامنة (أي المخاطر التي تتعرض لها الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة في حال عدم وجود تدابير رقابية للتخفيف منها) عبر جميع خطوط الأعمال والعمليات، وذلك فيما يتعلق بعوامل الخطر التالية: العملاء، والمنتجات/الخدمات، والمعاملات، وقنوات التوزيع، والمواقع الجغرافية، وأي عوامل خطر أخرى.

يُعدّ تحديد عوامل الخطر بدقة أمرًا بالغ الأهمية لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة بشكل فعال. تُستخدم عوامل الخطر المحددة لتصنيف المخاطر الكامنة بدقة، وكذلك لتطبيق تدابير التخفيف المناسبة. على مستوى الكيان، يشمل ذلك اعتماد وتطبيق سياسات وإجراءات وضوابط كافية على عمليات الأعمال. بدورها، تُعالج هذه السياسات والإجراءات والضوابط المخاطر على مستوى كل عميل على حدة، بما في ذلك تحديد تصنيفات المخاطر المناسبة للعملاء وتطبيق تدابير العناية الواجبة التي تتناسب مع المخاطر المحددة (انظر القسم 9.3، تدابير العناية الواجبة بالعملاء).

تُحدد اللوائح التنفيذية عدة عوامل خطر يجب على الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة مراعاتها "فيما يتعلق بمخاطر العملاء، والدول أو المناطق الجغرافية، والمنتجات، والخدمات، والعمليات، وقنوات تنفيذها، قبل تحديد مستوى المخاطر الإجمالي وتدابير الحد من المخاطر المناسبة التي يجب اعتمادها". قد تأخذ الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الاعتبار مجموعة واسعة من عوامل الخطر الإضافية، التي تنبع من مصادر متنوعة، مثل:

الفئة	المصدر	الوصف
مصادر داخلية	مدخلات مسؤول الامتثال لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب/تمويل الانتشار	الملاحظات، والتنبيهات، والمدخلات المقدمة من مسؤول الامتثال المعين.
	التدقيق الداخلي ومراجعات الامتثال	النتائج المستخلصة من عمليات التدقيق والمراجعات الدورية للضوابط الداخلية.
مصادر وطنية	نتائج التقييم الوطني للمخاطر	تقييم التهديدات ونقاط الضعف والمخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار على المستوى الوطني.
	التقييمات القطاعية للمخاطر	تقارير حول المخاطر الخاصة بقطاعات معينة.
	منتديات تبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص /	تمارين الأنماط الإجرامية (Typologies) أو التبادل



المشترك للمعلومات بين السلطات المختصة والقطاع الخاص.	الطاوولات المستديرة	
الإرشادات، ودراسات الحالة، والمؤشرات التحذيرية (Red Flags)، وتقارير التحليل الاستراتيجي الصادرة عن السلطات المختصة.	الإرشادات الرقابية / تقارير الأنماط الإجرامية	
تقييمات فاعلية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار على مستوى الدولة.	تقارير التقييم المتبادل الصادرة عن مجموعة العمل المالي	مصادر دولية
تقارير تركز على التهديدات ونقاط الضعف والمخاطر العالمية والإقليمية والخاصة بقطاعات معينة.	منشورات مجموعة العمل المالي / الهيئات الإقليمية الشبيهة بمجموعة العمل المالي / مجموعة إجمونت / مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	

تماشياً مع الطبيعة المتغيرة باستمرار لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الإرهاب، ولضمان تطبيق الأعمال والمهنة غير المالية المحددة نموذجاً لإجراء تقييم مخاطر الأعمال يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها، ينبغي لهذه المؤسسات تحديث عوامل المخاطر التي تأخذها في الاعتبار بشكل مستمر، بما يعكس المخاطر والأنماط الجديدة والناشئة في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الإرهاب.

من الممارسات الجيدة لتقييم عوامل المخاطر الكامنة، أن تقوم الأعمال والمهنة غير المالية المحددة بصياغة سيناريوهات للمخاطر وتقييم احتمالية حدوث كل سيناريو وتأثيره في حال تحققه. ويمكن تقييم الاحتمالية بناءً على عدد مرات حدوث سيناريو المخاطر سنوياً. يمكن تقييم الأثر بناءً على الآثار المالية والسمعة المحتملة التي قد تنجم عن وقوع سيناريو معين. وبهذه الطريقة، تستطيع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة تحديد المخاطر الكامنة في كل عامل من عوامل المخاطرة.

عند تقييم المخاطر الكامنة، ينبغي للأعمال والمهنة غير المالية المحددة إعداد قائمة بأسماء عملائها، والمنتجات والخدمات التي تقدمها، وتحديد نطاق مجالات الأعمال المراد تقييمها، بما في ذلك وحدات الأعمال، والكيانات القانونية، والأقسام، والدول، والمناطق. لتحقيق ذلك، ينبغي للأعمال والمهنة غير المالية المحددة الاستعانة بمعلومات كمية ونوعية حديثة، على سبيل المثال، حول أنواع العملاء وعددهم، وحجم العمليات لكل نوع من العملاء، وحجم الأعمال لكل منتج وخدمة، والمواقع الجغرافية.

ترد في الأقسام التالية أمثلة توضح بعض عوامل المخاطرة الرئيسية التي ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة مراعاتها عند إجراء تقييم المخاطر. على الرغم من أن بعض عوامل الخطر هذه ستكون ذات صلة بتقييم مخاطر عميل أو علاقة عمل فردية، إلا أنه بالنسبة لتقييم المخاطر التجارية، يُدرك مديرو الأعمال والمهنة غير المالية المحددة بضرورة تبني نظرة شاملة عند تقييم مدى تعرضهم لهذه الفئات من العملاء.

### 1-3-1-3-8 مخاطر العملاء

تشير عوامل خطر العملاء إلى أنواع أو فئات العملاء أو علاقات العمل التي تُشكّل زيادة أو نقصاناً في مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. ينبغي تقييم هذه العوامل عند إجراء تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة على مستوى الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، ويجب أن تنعكس هذه العوامل في تصنيفات المخاطر الخاصة بكل عميل. قد تُشكّل بعض أنواع العملاء أو فئات العلاقات مخاطر أعلى بطبيعتها في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، وعند تحديد هذه الفئات، ينبغي على مديري الأعمال والمهنة غير المالية المحددة مراعاة المصادر المذكورة في القسم 8.3.1.3، عوامل الخطر.

ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة مراعاة ما يلي، من بين أمور أخرى، عند تقييم عوامل مخاطر العملاء:

- نوع العملاء: قد تختلف المخاطر المتعلقة بعملاء التجزئة بالإضافة إلى احتياجاتهم من المنتجات/الخدمات عن تلك المتعلقة بالعملاء ذوي الثروات العالية أو عملاء الشركات واحتياجاتهم من المنتجات/الخدمات. وبالمثل، قد تختلف المخاطر المرتبطة بالعملاء المقيمين عن تلك المرتبطة بالعملاء غير المقيمين.
- قاعدة العملاء: قد تواجه الشركات غير الربحية ذات قواعد العملاء الصغيرة والمتجانسة مخاطر مختلفة عن تلك التي تمتلك قواعد عملاء أكبر وأكثر تنوعاً. وبالمثل، قد تواجه الشركات غير الربحية التي تستهدف الأسواق النامية أو الناشئة مخاطر مختلفة تتعلق بالعملاء مقارنةً بتلك التي تمتلك قواعد عملاء راسخة.
- نضج العلاقات: قد تتعرض المؤسسات غير المالية التي تعتمد على تفاعلات أكثر عرضية أو مرة واحدة مع عملائها لمخاطر مختلفة عن المؤسسات التي لديها علاقات تجارية أكثر تكراراً أو طويلة الأمد.
- تشمل عوامل العملاء ذوي المخاطر العالية التي ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة مراعاتها ما يلي:
  - قد تشكل فئات العلاقات التجارية ذات الهياكل القانونية أو الملكية المعقدة، أو ذات الهياكل المباشرة أو غير المباشرة للمجموعات أو الشبكات، أو ذات الشفافية الأقل فيما يتعلق بالملكية المستفيدة أو السيطرة الفعلية أو الإقامة الضريبية، مخاطر غسل أموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة العامة مختلفة عن تلك ذات الهياكل القانونية/الملكية الأبسط أو ذات الشفافية الأكبر.
  - فئات العملاء المشاركين في أنشطة تخضع لتنظيم وإشراف مكثفين، وأولئك المشاركين في أنشطة غير خاضعة للتنظيم.
  - العملاء المرتبطون بأشخاص أو مهنة ذات مخاطر عالية (على سبيل المثال، الشخصيات السياسية الأجنبية و/أو شركائهم)، أو المرتبطون بقطاعات ذات مخاطر أعلى في غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة العامة. • الكيانات غير المقيمة، لا سيما تلك التي لها صلات بمناطق خارجية ذات مخاطر عالية.
  - الأشخاص الذين يعملون كوسطاء أو مقدمين نيابة عن العملاء أو مجموعات العملاء (حيث لا يوجد اتصال مباشر مع العميل).
  - الأفراد ذوو الملاحة المالية العالية الذين تتسم هياكل ثروتهم أو تدفقاتهم المالية بالغموض أو عدم وضوحها.
- تُعدّ بعض عوامل مخاطر العملاء هذه ذات صلة أيضاً عند تحديد تصنيف مخاطر العميل الفردي ونوع ومدى العناية الواجبة التي يجب إجراؤها.

### 2-3-1-3-8 المخاطر الجغرافية

- ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة مراعاة عوامل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة الجغرافية، سواءً من مصادر محلية أو عابرة للحدود. قد تنشأ هذه المخاطر من:
- المواقع التي تتواجد فيها مكاتب وفروع وشركات تابعة للأعمال والمهنة غير المالية المحددة.
  - المواقع التي يقيم فيها العملاء أو يمارسون أنشطتهم.

ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة مراعاة ما يلي، من بين أمور أخرى، عند تقييم عوامل المخاطر الجغرافية:

- الإطار التنظيمي/الإشرافي: تُمثل الدول التي تتمتع بضوابط أقوى لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة مستوىً مختلفاً من المخاطر عن الدول ذات الأطر التنظيمية والإشرافية الأضعف، على سبيل المثال، الدول التي حددتها مجموعة العمل المالي على أنها دول ذات تدابير ضعيفة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة. ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة مراقبة هذه القوائم والتوصيات الرسمية بانتظام.

- العقوبات الدولية: ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة النظر فيما إذا كانت الدول أو الولايات القضائية التي تتعامل معها خاضعة لعقوبات دولية، مثل العقوبات المالية الموجهة أو التدابير التقييدية الأوسع نطاقاً التي يفرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أو سلطات دولة الإمارات العربية المتحدة، أو مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، أو الاتحاد الأوروبي، أو غيرها من الهيئات ذات الصلة، والتي قد تؤثر على تعرضها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة ومتطلبات التخفيف منها.
- السمعة: ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة النظر فيما إذا كانت الدول أو الولايات القضائية التي تتعامل معها مرتبطة بمستويات أعلى أو أقل من غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، والفساد، وانعدام الشفافية (لا سيما فيما يتعلق بالتقارير المالية والضريبية، والمسائل الجنائية والقانونية، والملكية المستفيدة، مع الأخذ في الاعتبار أيضاً عوامل مثل حرية المعلومات والصحافة). يمكن الاستعانة بمصادر مثل منظمة الشفافية الدولية، ومجموعة العمل المالي، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال، ومؤشرات الفساد العالمية لدعم هذه التقييمات.
- الجمع بين عوامل المخاطر الكامنة لدى العملاء: ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة مراعاة مخاطر الدول بالتزامن مع مخاطر العملاء، بما في ذلك مواقع الإقامة أو التشغيل الرئيسية للعملاء. على سبيل المثال، قد يُمثل شخص ذو مكانة سياسية أجنبية مقيم أو مرتبط بمنطقة ذات مخاطر عالية مخاطر أعلى بكثير فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. وبالمثل، فإن العملاء الذين يمارسون أنشطة تجارية عبر مناطق متعددة تُعتبر عالية المخاطر يستدعون تقييماً أدق.

### 3-3-1-3-8 مخاطر المنتجات والخدمات والمعاملات

عند تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة الكامنة المرتبطة بالمنتجات والخدمات وأنواع المعاملات، ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة تحديد خطوط أعمالها ومنتجاتها وخدماتها الأكثر عرضة لإساءة استخدام غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة الكامنة الناتجة عن إساءة استخدام المنتجات والخدمات من قبل عملائها، مع مراعاة عدة عوامل مثل سهولة الاحتفاظ بالقيمة وتحويلها، أو مدى تعقيدها وشفافيتها، وارتباطها بأنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة المعروفة.

من بين عوامل الخطر التي ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة غير المالية مراعاتها، ما يلي:

- التصنيفات: ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة النظر فيما إذا كان المنتج أو الخدمة أو نوع المعاملة مرتبطاً بأي من التصنيفات أو المؤشرات التحذيرية المعروفة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، والتي حدتها السلطات الوطنية أو الهيئات الدولية، على سبيل المثال لا الحصر، استخدام الهيكل القانونية لإخفاء الأصول، وشراء العقارات بأموال غير قابلة للتتبع، وإشراك تدفقات مالية معقدة عبر الحدود.
- التعقيد: غالباً ما تُستغل المنتجات أو الخدمات أو أنواع المعاملات التي تُشجع على التعقيد، لا سيما عندما يكون هذا التعقيد مفرطاً أو غير ضروري، لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب و/أو تمويل انتشار الأسلحة. ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة مراعاة التعقيدات المفاهيمية والتشغيلية والقانونية والتكنولوجية وغيرها من التعقيدات المتعلقة بالمنتج أو الخدمة أو نوع المعاملة. قد تُعرض الأعمال والمهنة غير المالية المحددة ذات التعقيد العالي أو التي تعتمد بشكل أكبر على التفاعلات بين أنظمة متعددة و/أو مشاركين في السوق، لأنواع ومستويات مختلفة من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب و/أو تمويل انتشار الأسلحة، مقارنةً بتلك ذات التعقيد المنخفض أو التي تعتمد بشكل أقل على أنظمة متعددة و/أو مشاركين في السوق.
- الشفافية وقابلية النقل: يمكن استغلال الظروف التي تُشجع على إخفاء الهوية لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.

- ينبغي على الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة مراعاة مستوى الشفافية وقابلية نقل ملكية أو السيطرة على المنتجات أو الخدمات أو أنواع المعاملات، لا سيما فيما يتعلق بالقدرة على مراقبة هويات وأدوار ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية في كل مرحلة. يجب إيلاء اهتمام خاص للمنتجات أو الخدمات أو أنواع المعاملات التي يمكن فيها تجميع الأموال أو خلطها، أو التي يمكن فيها لأطراف متعددة أو مجهولة الهوية أن تتمتع بسلطة التصرف في الأموال، أو التي يمكن فيها نقل الملكية المستفيدة أو السيطرة بسهولة نسبية و/أو مع الكشف المحدود عن المعلومات.
- الحجم/القيمة. قد تُشكل المنتجات أو الخدمات أو أنواع المعاملات ذات معايير أو حدود الحجم أو القيمة المختلفة مستويات مختلفة من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، لا سيما عندما يكون الحجم والتكرار غير متسقين مع ملف تعريف العميل، ويمكن تقسيم القيمة أو إخفاؤها بسهولة لتجنب الكشف.

#### 4-3-1-3-8 مخاطر قنوات التوزيع

تتضمن قنوات التوزيع المختلفة المستخدمة في اكتساب العملاء وإدارة العلاقات التجارية، وكذلك في تقديم المنتجات والخدمات، أنواعًا ومستويات مختلفة من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. قد تحدّد بعض قنوات التوزيع من إمكانية الاطلاع على علاقة العميل/الشركة أو المعاملة، مما يزيد من احتمالية إساءة استخدامها. عند تقييم المخاطر المتعلقة بقنوات التوزيع، ينبغي على الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة إيلاء اهتمام خاص لتلك القنوات، سواءً كانت متعلقة باكتساب العملاء و/أو إدارة العلاقات، أو بتقديم المنتجات أو الخدمات، والتي قد تُفضّل إخفاء الهوية، أو تُقلّل من إشراف الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة المباشر، أو تتضمن أطرافًا ثالثة أو تقنيات تتطلب عمليات تحقق ومراقبة معقدة. من بين قنوات التوزيع التي قد تنطوي على مخاطر عالية، قد تشمل تسجيل العملاء أو تقديم الخدمات لهم عبر قنوات غير مباشرة (خاصةً في الحالات التي لا توجد فيها ضمانات مثل وسائل التعريف الإلكتروني)، مثل الإنترنت أو الهاتف أو غيرها من خدمات أو تقنيات الوصول عن بُعد. استخدام وسطاء أو وكلاء أو موزعين من أطراف ثالثة، مما قد يعرض الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة لمخاطر ناجمة عن عدم كفاية إجراءات العناية الواجبة التي يقوم بها الطرف الثالث أو محدودية سيطرته على تفاعل العميل (ينبغي على الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة ضمان إشراف الجهات الخارجية على هذه الأطراف والتزامها بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة)؛ واستخدام وسطاء دفع أو معاملات آخرين من أطراف ثالثة، مما يحد من الشفافية أو يعيق مراقبة المعاملات، مثل معالجي الدفع الخارجيين ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية.

#### 5-3-1-3-8 عوامل الخطر الأخرى

نظرًا لطبيعة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة المتغيرة باستمرار، تظهر مخاطر جديدة باستمرار. بينما قد تتغير أهمية المخاطر الحالية نتيجة للتطورات القانونية أو التنظيمية، أو التغيرات في السوق، أو نتيجة لظهور منتجات أو تقنيات جديدة أو ثورية. لهذا السبب، لا يمكن اعتبار أي قائمة للمخاطر شاملة. ومع ذلك، تشمل العوامل الإضافية التي قد تُشكّل مخاطر محددة، على سبيل المثال، طرح منتجات أو خدمات جديدة، أو تقنيات أو عمليات تقديم جديدة، أو إنشاء فروع وشركات تابعة جديدة محليًا ودوليًا.

ولضمان فعالية نهجهم القائم على المخاطر، ينبغي على الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة مراقبة بيئة المخاطر لديها والتأكد من مراجعة وتحديث تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، بالإضافة إلى تدابير تخفيف المخاطر المُقابلة، وذلك استجابةً للتحديثات التنظيمية، والتوجهات الصادرة عن الجهات الرقابية، ونتائج تقييم المخاطر الوطنية والقطاعية، والتطورات في المنتجات والخدمات ونماذج التقديم، والمنشورات العالمية الصادرة عن هيئات دولية مثل مجموعة العمل المالي، ومجموعة إيجمونت، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وغيرها. يمكن الاطلاع على روابط بعض هذه المصادر في الملحق 11.2.

ومن أمثلة أنواع عوامل المخاطر الإضافية التي قد تأخذها الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة في الاعتبار عند تحديد وتقييم تعرضها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة:

- الجدة/الابتكار: ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة مراعاة مدى خبرتها ومعرفتها بالمنتج أو الخدمة أو المعاملة أو نوع القناة. قد لا تكون المنتجات أو الخدمات أو المعاملات أو قنوات التوزيع الجديدة في السوق أو في مجال الأعمال مفهومة جيداً، وبالتالي قد تشكل مستوى مختلفاً من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة مقارنةً بالمنتجات أو الخدمات أو المعاملات أو قنوات التوزيع الأكثر رسوخاً. وبالمثل، فإن المنتجات أو الخدمات أو المعاملات أو قنوات التوزيع غير المتوقعة أو غير المألوفة بالنسبة لنوع معين من العملاء قد تشير إلى مستوى مختلف من التعرض المحتمل لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة مقارنةً بالمنتجات أو الخدمات أو المعاملات أو قنوات التوزيع التقليدية أو المتوقعة لنفس نوع العملاء.
- الأمن السيبراني/الشبكات الموزعة: قد تنظر الأعمال والمهنة غير المالية المحددة في تقييم مدى تعرض عملياتها التشغيلية و/أو عملائها لخطر الاستغلال لأغراض غسل الأموال الاحترافي من قبل أطراف ثالثة و/أو تمويل الإرهاب أو تمويل انتشار الأسلحة، من خلال الهجمات السيبرانية أو عبر وسائل أخرى، مثل استخدام التقنيات الموزعة أو الشبكات الاجتماعية. من الأمثلة على هذا الخطر الزيادة الكبيرة في حالات الاحتيال باسم الرئيس التنفيذي على مستوى العالم، حيث يقوم المحتالون باستهداف الشركات برسائل بريد إلكتروني تصيدية تزعم أنها من الرئيس التنفيذي أو غيره من كبار المسؤولين التنفيذيين، ويحاولون إجراء معاملات احتيالية أو الحصول على بيانات حساسة يمكن استخدامها لأغراض إجرامية.
- التوسع التنظيمي: يؤدي إنشاء فروع أو شركات تابعة أو شركات منسوبة جديدة، سواء على الصعيد المحلي أو العالمي، إلى زيادة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، لا سيما إذا كانت العمليات تتم في مناطق ذات مخاطر أعلى.

#### 2-3-8 تقييم مخاطر المنتجات والتقنيات الجديدة

كجزء من التزامهم بتحديث تقييمات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار بشكل مستمر، تنص اللوائح التنفيذية، في المادة (24)، تحديداً على إلزام الأعمال والمهنة غير المالية المحددة بتحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار التي قد تنشأ عن تطوير منتجات وممارسات تجارية جديدة، بما في ذلك آليات تقديم الخدمات الجديدة واستخدام التقنيات الجديدة أو قيد التطوير للمنتجات الجديدة والقائمة. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة تقييم المخاطر قبل إطلاق أو استخدام المنتجات أو الممارسات أو التقنيات، واتخاذ التدابير المناسبة لإدارة هذه المخاطر والتخفيف من آثارها. يجب على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة إكمال تقييم هذه المخاطر، واتخاذ تدابير إدارة المخاطر المناسبة، قبل إطلاق أي منتجات أو خدمات أو ممارسات أو تقنيات جديدة. بشكل عام، ينبغي عليهم دمج متطلبات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار والتخفيف من آثارها في عمليات تطوير منتجاتهم أو خدماتهم أو قنواتهم أو تقنياتهم الجديدة.

لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد المرتبطة بالمنتجات أو الخدمات أو الممارسات أو التقنيات أو التكنولوجيات الجديدة، يجوز للأعمال والمهنة غير المالية المحددة النظر في استخدام نماذج أو منهجيات تقييم المخاطر نفسها أو ما يماثلها المستخدمة في تقييمات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد في أعمالها، مع تحديثها حسب الضرورة بما يتناسب مع الظروف. كما ينبغي عليها توثيق تقييمات مخاطر المنتجات أو الخدمات أو الممارسات أو التقنيات أو التكنولوجيات الجديدة، بما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها (انظر القسم 8.3.2.1، التوثيق والتحديث).

ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة توخي الحذر الشديد عند تقييم مخاطر الاحتيال وجرائم نقل الأموال والفساد المرتبطة بأنواع الابتكارات المختلفة، والتي قد تؤدي إما إلى ظهور ثغرات أمنية جديدة أو تفاقم المخاطر القائمة، مثل الأصول الرقمية والحلول القائمة على تقنية البلوك تشين، والتي قد تتضمن استخدام الأصول الافتراضية (العملات المشفرة، والرموز غير القابلة للاستبدال، والعملات المستقرة) في المعاملات أو الاستثمار، واعتماد العقود الذكية القائمة على تقنية البلوك تشين، واستخدام الرموز المميزة للتسويات، وإشراك مزودي خدمات الأصول الافتراضية كعملاء أو شركاء، حيث تتيح هذه الخدمات إخفاء الهوية، وسرعة معالجة المعاملات، وتُصعب تتبع الملكية المستفيدة، وما إلى ذلك. تشمل الأساليب الابتكارية الأخرى دمج الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في عمليات التسجيل أو المراقبة، بما في ذلك التفاعل الآلي مع العملاء وأدوات الخدمة الذاتية التي تتطلب الحد الأدنى من الإشراف البشري؛ قد تؤدي هذه



الأساليب إلى جمع بيانات غير مكتملة أو غير دقيقة، وضعف التحقق من صحة المستندات، وانتحال الشخصية في حال عدم وجود تدابير مناسبة.

#### الجزء الرابع: تخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة

##### 9- عناصر برنامج قوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة

يجب أن يستند أي برنامج فعال وناجح لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة إلى إطار عمل خطوط الدفاع الثلاثة المعترف به عالميًا. تُعد هذه العناصر، التي ينبغي تخصيصها وفقًا لحجم وطبيعة وتعقيد عمليات المؤسسات غير المالية، بالغة الأهمية للحد من المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة.

- نظام من السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية، بما في ذلك برنامج تدريب مستمر للموظفين (خط الدفاع الأول).
- وظيفة امتثال مُخصصة، بقيادة مسؤول امتثال/مسؤول مكافحة غسل أموال كفؤ وذو خبرة، مسؤول عن الإشراف على السياسات والإجراءات والضوابط (خط الدفاع الثاني).
- وظيفة تدقيق مستقلة تُقيّم الفعالية الشاملة لبرنامج مكافحة غسل الأموال (خط الدفاع الثالث).

يُطلب من الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة تنفيذ تدابير لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة والتخفيف من حدتها بفعالية، باستخدام نهج قائم على المخاطر، وفقًا لما ينص عليه قانون وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة.

#### 1-9 السياسات والضوابط والإجراءات الداخلية

لدعم مبادرات التخفيف من المخاطر، يجب على الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة وضع إطار عمل للسياسات والضوابط والإجراءات الداخلية التي تتوافق مع ملف تعريف المخاطر ونموذج أعمالها.

##### السياسات

إعلان وبيان مفصل رفيع المستوى يحدد التوجه التنظيمي وإطار العمل الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة. يجب أن تُعتمد هذه السياسات من قبل الإدارة العليا للكيان.

##### الإجراءات

دليل تفصيلي خطوة بخطوة يترجم السياسات بوضوح إلى إجراءات عملية، ويضمن تحديد المسؤوليات بوضوح لأصحاب المصلحة والموظفين المعنيين.

##### الضوابط

الأنظمة والتقنيات والأدوات الداخلية التي تستخدمها الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة لرصد ودعم وضمان التنفيذ الفعال لبرنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، وفقًا للمعايير المحددة والتوقعات التنظيمية والقوانين واللوائح المحلية والدولية. وفقًا للمادة (19) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة، والمواد من (5) إلى (20) من اللائحة التنفيذية، يُلزم الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة بوضع وتنفيذ سياسات وإجراءات وضوابط داخلية شاملة لإدارة المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة والتخفيف من حدتها بفعالية. يجب صياغة هذه التدابير بناءً على نتائج تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة على مستوى الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة، وينبغي أن تتوافق مع طبيعة وحجم وتعقيد عملياتها التجارية.

يجب أن تتضمن هذه الأطر الداخلية ما يلي:

- توثيقها، واعتمادها من قبل الإدارة العليا، وتعميمها بوضوح في جميع أنحاء الكيان.
- تطبيقها على جميع الفروع والشركات التابعة والشركات الشقيقة التي تمتلك فيها الأعمال والمهن غير المالية المحددة حصّة مسيطرة، داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها.
- عكس نتائج هيئة تنظيم الدولة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهيئة تنظيم الخدمات، وأي تقييمات مخاطر قطاعية ذات صلة، وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة الخاص بالكيان.
- خضوعها لمراجعة دورية، واختبار فعاليتها، وتحديثات منتظمة استجابةً لتغيرات المخاطر في السوق أو التحولات في التوقعات التنظيمية.

لضمان تطبيق فعال قائم على المخاطر، يجب أن تكون السياسات والضوابط والإجراءات:

- معقولة ومتناسبة مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة التي تم تقييمها.
- مُدمجة في العمليات اليومية، وتشمل عمليات الأعمال المباشرة والإشراف على الامتثال.
- مهيأة لتعكس قاعدة العملاء المحددة، وعروض المنتجات/الخدمات، وقنوات التوزيع، والنطاق الجغرافي للأعمال والمهن غير المالية المحددة.

#### 1-1-9 اعتبارات التكنولوجيا والبنية التحتية

يُطلب من الأعمال والمهن غير المالية المحددة تقييم مدى كفاية بنيتها التحتية لتكنولوجيا المعلومات وأنظمة إدارة المعلومات عند تطوير وتنفيذ ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. يشمل هذا التقييم ما يلي:

- القدرة على إعداد تقارير مخاطر دقيقة وفي الوقت المناسب
- تسهيل أنظمة مراقبة المعاملات الآلية وأنظمة العناية الواجبة بالعملاء
- ضمان تخزين البيانات بشكل آمن ووظائف سجل التدقيق
- مواءمة قدرة أنظمة إدارة المعلومات مع حجم العمليات وتعقيدها، لا سيما في قطاعات الأعمال عالية المخاطر أو سريعة النمو
- يجب أن تغطي سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الداخلية المجالات الوظيفية التالية:
- تحديد المخاطر وتقييمها: وضع آليات لتحديد وتقييم وتوثيق مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المؤسسة ككل.
- العناية الواجبة بالعملاء: تطبيق إجراءات العناية الواجبة بالعملاء، والتي تشمل العناية الواجبة المبسطة والعناية الواجبة المعززة، والمراجعات الدورية، وبروتوكولات الاعتماد على جهات خارجية.
- المراقبة والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة: المراقبة المستمرة للعملاء والمعاملات، وإجراءات التصعيد، والإبلاغ الفوري عن المعاملات المشبوهة إلى وحدة الاستخبارات المالية.
- الحوكمة والتدريب في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: تحديد مسؤوليات الامتثال، وضمان توفير الموارد الكافية، وتدريب الموظفين، وإجراء عمليات تدقيق داخلية مستقلة لتقييم فعالية البرنامج.
- حفظ السجلات: ضمان الحفاظ السليم لسجلات العملاء والمعاملات وإمكانية الوصول إليها بما يتوافق مع الأطر الزمنية القانونية.

يُظهر إنشاء هذه الأنظمة الداخلية التزام الأعمال والمهن غير المالية المحددة وانتشار الأسلحة بالوفاء بالتزاماتها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة بموجب قوانين ولوائح دولة الإمارات العربية المتحدة، ويتماشى مع التوصيات الرئيسية لمجموعة العمل المالي.

## 2-9 العناية الواجبة بالعملاء

يجب أن يتضمن برنامج العناية الواجبة بالعملاء الشامل العناصر الرئيسية التالية، وفقاً لقانون وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتماشياً مع توصيات مجموعة العمل المالي:

- تحديد هوية العميل والمالك المستفيد والتحقق منها
- تحديد مستوى مخاطر العميل وتصنيفها
- إجراءات قبول العميل
- فهم الغرض من العلاقة التجارية وطبيعتها المقصودة • المراقبة المستمرة للعلاقة التجارية
- التحقق في المعاملات غير المعتادة وتصعيدها
- حفظ السجلات والوثائق

تشكل هذه العناصر أساس إطار عمل قوي للامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. ويتيح تطبيقها للأعمال والمهنيين غير المالية المحددة التعرف على عملائها وفهمهم، وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة، وفرض ضوابط مناسبة.

يساعد برنامج العناية الواجبة بالعملاء المنظم بفعالية في منع استغلال الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة في أنشطة غير مشروعة، ويسهل الكشف السريع عن الأنشطة المشبوهة، ويعكس الالتزام بالالتزامات القانونية الوطنية والمعايير الدولية.

## 1-2-9 تطبيق إجراءات العناية الواجبة بالعملاء على أساس المخاطر

يُطلب من الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة تطبيق نهج قائم على المخاطر في إجراءات العناية الواجبة بالعملاء. وهذا يعني أنه يجب على هذه المؤسسات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة التي يشكلها كل عميل من عملائها وعلاقاتها التجارية، وتكييف نطاق وعمق وتواتر إجراءات العناية الواجبة بالعملاء وفقاً لذلك. يجب أن يأخذ تقييم المخاطر هذا في الاعتبار نتائج تقييم المخاطر الوطنية وتقييم المخاطر الاستراتيجية وأي عوامل مخاطر أخرى ذات صلة تم تحديدها من خلال تقييمات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة الخاصة بهذه المؤسسات.

يُطلب من الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة تطبيق نهج قائم على المخاطر في العناية الواجبة بالعملاء، بما في ذلك:

- العناية الواجبة المعززة: في الحالات التي تنطوي على مخاطر أعلى لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل انتشار الأسلحة (انظر القسم 9.3.6، إجراءات العناية الواجبة المعززة).
- العناية الواجبة المبسطة: للعملاء ذوي المخاطر المنخفضة، والعلاقات التجارية، والحالات التي لا توجد فيها شبهة غسل أموال/تمويل مدفوعات غير مشروعة (انظر القسم 9.3.5، العناية الواجبة المبسطة أو المؤجلة).

يجب على الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة أيضاً مراعاة عوامل مخاطر متعددة عند تحديد ملفات تعريف مخاطر عملائها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- عوامل المخاطر الجغرافية.
- نوع العميل، وأنشطته، وهيكل ملكيته.
- المنتجات، أو الخدمات، أو المعاملات، أو قنوات التوزيع التي قد تشكل مخاطر متزايدة.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة أيضاً مراعاة مصدر أموال العميل وثروته، واستخدام هياكل ملكية معقدة أو وسطاء، والمشاركة في أنشطة كثيفة النقد، والمخاوف المتعلقة بالسمعة مثل التغطية الإعلامية السلبية أو العقوبات التنظيمية، ومدة وطبيعة العلاقة التجارية، وأي سلوك غير معتاد أو أنماط معاملات تختلف عن الملف الشخصي المتوقع للعميل. تساعد هذه العوامل في

ضمان إجراء تقييم شامل لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، بما يتماشى مع إطار عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومعايير وتوصيات مجموعة العمل المالي.

يُعدّ ملف تعريف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة لكل عميل ديناميكيًا، ويجب مراجعته وتحديثه بانتظام ليعكس التغييرات في الظروف، أو المعلومات الجديدة، أو السلوكيات التي قد تؤثر على مستويات المخاطر. ويتعين على الأعمال والمهّن غير المالية المحددة زيادة أو تقليل كثافة وتواتر إجراءات العناية الواجبة بالعملاء بما يتماشى مع التغييرات في مستوى المخاطر المُقيّم.

لا ينبغي أبدًا اعتبار إجراءات العناية الواجبة بالعملاء إجراءً ثابتًا أو لمرة واحدة. يجب على الأعمال والمهّن غير المالية المحددة أن تظل متيقظة وأن تُطبّق تدقيقًا مُعزّزًا كلما وُجدت شكوك حول دقة أو كفاية تصنيف المخاطر أو معلومات العناية الواجبة بالعملاء التي تم تحديدها مسبقًا. تقوم السلطات الرقابية بتقييم فعالية تطبيق الأعمال والمهّن غير المالية المحددة لإطار عمل العناية الواجبة بالعملاء القائم على المخاطر، كجزء من أنشطة الإشراف والتفتيش المستمرة.

### 2-2-9 تقييم مخاطر علاقات العملاء والشركات

يُقصد بالعميل أي فرد أو كيان يُجري نشاطًا أو معاملة مالية لمرة واحدة أو عرضية، أو يُقيم علاقة تجارية أو مالية مستمرة مع الأعمال والمهّن غير المالية المحددة. يُعدّ التقييم الدقيق لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد المرتبطة بالعميل أو علاقة العمل أمرًا أساسيًا لتحديد مستوى العناية الواجبة بالعميل المناسب. يُشكّل هذا التقييم أساس تصنيف مخاطر العملاء، ويدعم النهج القائم على المخاطر للامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

قد تتبنى الأعمال والمهّن غير المالية المحددة مناهج مختلفة لتصنيف مخاطر علاقات العملاء والشركات، وذلك تبعًا لطبيعة وحجم وتعقيد عملياتها وقاعدة عملائها. قد تشمل هذه المناهج أساليب مبسطة أو قائمة على ملفات تعريفية للأعمال والمهّن غير المالية المحددة الأصغر حجمًا أو تلك التي لديها أنواع عملاء متجانسة، كما يمكن تطبيق ملفات تعريفية عامة لفئات العملاء المتشابهة. بالنسبة للأعمال والمهّن غير المالية المحددة الأكبر حجمًا أو الأكثر تعقيدًا، يمكن اعتماد نظام تقييم أو نماذج تقييم مخاطر مرخّجة، تستند إلى عوامل مخاطر متعددة (مثل نوع العميل، والاختصاص القضائي، ونوع الخدمة، وقناة التسليم).

وبغض النظر عن المنهجية المُستخدمة، يجب على الأعمال والمهّن غير المالية المحددة ضمان توثيق نموذج تقييم المخاطر بشكل شامل، مع شرح واضح للأساس المنطقي والافتراضات التي يستند إليها. يجب أن تحظى المنهجية بموافقة رسمية من الإدارة العليا، وأن تُعمّم على جميع الأقسام المعنية داخل المؤسسة. إضافةً إلى ذلك، يُطلب من الأعمال والمهّن غير المالية المحددة وضع سياسات وإجراءات للمراجعة الدورية والتحديث المستمر لتصنيفات مخاطر العملاء الفردية وإطار تقييم المخاطر، لا سيما استجابةً للتغيرات في العمليات الداخلية أو عوامل المخاطر الخارجية. من الضروري أن تُسهم نتائج عملية تصنيف المخاطر بشكل مباشر في تطبيق إجراءات العناية الواجبة المناسبة بالعملاء، سواء كانت مبسطة أو قياسية أو مُحسّنة، بما يتوافق تمامًا مع النهج القائم على المخاطر والتوقعات التي وضعتها الهيئات التنظيمية في دولة الإمارات العربية المتحدة والمعايير الدولية.

### 3-2-9 إعداد ملف تعريف مخاطر العميل

يُطلب من الأعمال والمهّن غير المالية المحددة إعداد ملف تعريف لمخاطر العميل يعكس أنواع ومستويات المخاطر المرتبطة بكل عميل. يُمكن ملف تعريف المخاطر هذا الجهات من مقارنة النشاط الفعلي للعميل بالسلوك المتوقع، مما يُعزز قدرتها على كشف المعاملات غير المعتادة أو التي يُحتمل أن تكون مشبوهة. بالنسبة للعملاء من الأشخاص الاعتباريين أو الترتيبات القانونية، يجب على الأعمال والمهّن غير المالية المحددة تحديد أي شخص طبيعي يمتلك أو يُسيطر على 25% أو أكثر من الكيان.

في بعض الحالات، ينبغي على الأعمال والمهين غير المالية المحددة النظر في تحديد المالكين المستفيدين الذين تقل نسبة ملكيتهم عن 25% المنصوص عليها في اللوائح التنفيذية. على سبيل المثال، قد يمتلك شخص ذو منصب سياسي بارز وزوجته وأبناؤه الثلاثة 15% لكل منهم من شركة. لا يُشترط تحديد أي فرد من أفراد العائلة كمالك مستفيد بموجب قانون دولة الإمارات العربية المتحدة، ولكن عند جمع حصص ملكيتهم، يتضح أن العائلة تُمارس سيطرة كاملة على الشركة. من المرجح أن تخضع هذه الشركة لمتطلبات العناية الواجبة المعززة. بالإضافة إلى ذلك، قد تختار الأعمال والمهين غير المالية المحددة النظر في تحديد المالكين المستفيدين الذين تقل نسبة ملكيتهم عن 25%، بما يتماشى مع سياستها الداخلية.

لفهم هيكل الملكية والسيطرة بشكل فعال، ينبغي على الأعمال والمهين غير المالية المحددة الحصول على ما يلي وإدراجه في ملف تعريف المخاطر:

- شرح مفصل أو مخطط هيكل الشركة يوضح حصص الملكية التي تبلغ 25% أو أكثر، مرورًا بالكيانات الوسيطة أو أصحاب المصلحة المرشحين وصولاً إلى الأشخاص الطبيعيين الذين يملكون أو يُسيطرون على الكيان في نهاية المطاف.
  - معلومات عن الهيكل الإداري الداخلي للكيان، مع تحديد الإدارة العليا أو الأشخاص الذين يُمارسون السيطرة عليه.
  - تفاصيل الشركات التابعة التشغيلية المملوكة أو الخاضعة لسيطرة الأغلبية، بما في ذلك طبيعة أعمالها ومواقع عملياتها.
- بالإضافة إلى ذلك، يجب على الأعمال والمهين غير المالية المحددة فهم الغرض المقصود وطبيعة العلاقة التجارية. يشمل ذلك اكتساب فهم شامل لأنشطة أعمال العميل، وهيكل ملكيته، وآليات الرقابة لديه. وبناءً على مستوى المخاطر، يُطلب من الأعمال والمهين غير المالية المحددة المعنية بإجراء العناية الواجبة بشكل مستمر لضمان توافق أنشطة المعاملات مع السلوك المتوقع للعميل وخصائص المخاطر العامة لديه.

بالنسبة للعملاء المصنفين ضمن فئة المخاطر العالية أو الأكثر تعقيداً، يُتوقع من الأعمال والمهين غير المالية المحددة غير المالية جمع معلومات تكميلية وتحديثها بانتظام، وتشمل هذه المعلومات على سبيل المثال لا الحصر:

- الحجم والقيمة وحجم المعاملات المتوقعة
  - أنواع المعاملات وتواترها والغرض منها
  - الأطراف المقابلة والمستفيدين والوسطاء الخارجيون المعروفون أو المتوقعون المشاركون في المعاملات
  - المناطق الجغرافية أو الدول المرتبطة بعمليات العميل أو معاملاته أو الأطراف المقابلة له
  - توقيت وأنماط نشاط معاملات العميل
  - مصدر أموال العميل وثروته، لا سيما في الحالات التي تنطوي على ملفات تعريف عالية المخاطر أو شخصيات سياسية بارزة
- بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الأعمال والمهين غير المالية المحددة غير المالية مراعاة مخاطر العقوبات كجزء من ملف تعريف مخاطر العميل، بما في ذلك تحديد ما إذا كان للعملاء أو المعاملات صلات بجهات قضائية أو أفراد أو كيانات مدرجة في قوائم العقوبات (تشمل القوائم الإلزامية قوائم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقوائم الإرهاب الإماراتية؛ ويمكن النظر في قوائم أخرى وفقاً للسياسة الداخلية للجهة المانحة غير المالية).

ينبغي أيضاً مراعاة مخاطر قناة التوصيل، لا سيما في الحالات التي لا تتم فيها عملية التسجيل وجهاً لوجه، أو عند استخدام المنصات الرقمية، أو عند إشراك مزودي خدمات من أطراف ثالثة، مما قد يزيد من احتمالية التعرض لسرقة الهوية، وإخفاء الهوية، وغير ذلك من أشكال غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، أو إساءة استخدام تمويل انتشار الأسلحة.

ينبغي دمج الاعتبارات المتعلقة بمخاطر سلوك العميل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أنماط المعاملات غير المعتادة، والتردد أو التهرب، والارتباطات عالية المخاطر، والطلبات غير المعتادة، وسلوك ما بعد التسجيل/بناء العلاقة، في إطار شامل للمراقبة القائمة على المخاطر كجزء من تقييم المخاطر القائم على المخاطر لدى الأعمال والمهين غير المالية المحددة. ويجب أن تشير أي انحرافات عن السلوك

المتوقع للعميل إلى إعادة تقييم المخاطر، بالإضافة إلى التصعيد أو المراجعة أو الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة عند الاقتضاء. يجب إجراء المراجعات بشكل دوري بما يتناسب مع مستوى مخاطر العميل.

بالنسبة للعملاء ذوي المخاطر المنخفضة، قد تعتمد الأعمال والمهن غير المالية المحددة ملفات تعريف مخاطر أكثر عمومية لمقارنة مستويات النشاط الفعلية والمتوقعة، مع ضمان أن تظل هذه الملفات كافية لاكتشاف الانحرافات التي يمكن أن تشير إلى مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب/تمويل انتشار الأسلحة.

#### 4-2-9 الظروف والتوقيت لاتخاذ تدابير العناية الواجبة بالمستهلك

في الظروف العادية، يُطلب من الأعمال والمهن غير المالية المحددة إجراء إجراءات العناية الواجبة بالعملاء، بما في ذلك تحديد هوية العملاء والمالكين المستفيدين والمستفيدين والأشخاص المسيطرين والتحقق منها، قبل أو عند إنشاء علاقة تجارية. وبالمثل، بالنسبة للعملاء الذين لا تربطهم علاقة تجارية قائمة، يجب إتمام إجراءات العناية الواجبة بالعملاء قبل تنفيذ أي معاملة. يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة تطبيق نهج شامل قائم على المخاطر في إجراءات العناية الواجبة بالعملاء، مع مراعاة جميع عوامل المخاطر ذات الصلة، مثل ملف تعريف العميل، وهياكل الملكية والسيطرة، وقنوات تقديم الخدمات بما في ذلك التسجيل عن بُعد أو غير المباشر، والتعرض لمخاطر العقوبات وفقاً للوائح دولة الإمارات العربية المتحدة. يجب أن يضمن توقيت ونطاق إجراءات العناية الواجبة بالعملاء الامتثال الكامل للالتزامات القانونية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتمويل السيادي والمعايير الدولية. ترد إرشادات إضافية حول تطبيق هذه المتطلبات، بما في ذلك أحكام خاصة بالظروف الاستثنائية، في الأقسام الفرعية التالية.

#### 5-2-9 إنشاء علاقة عمل

تُنشأ علاقة عمل عندما يوافق طرف ثالث غير مصرفي على تقديم خدمات أو إجراء معاملات لصالح عميل، أو بناءً على طلبه، أو نيابةً عنه، أو بتوجيه منه، مع علمه أو وجود أسباب معقولة لديه للاعتقاد بأن هذه العلاقة مستمرة و/أو دورية، سواء كانت دائمة أو مؤقتة. يُلزم إنشاء علاقة عمل بتطبيق إجراءات العناية الواجبة الكاملة بالعميل وفقاً لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة للعميل.

تُعتبر هذه العلاقة قائمة عند حدوث أي من الإجراءات التالية - على سبيل المثال لا الحصر:

- الدخول أو الموافقة على الدخول في أي نوع من التعامل أو المعاملات أو الأنشطة مع العميل بشكل مستمر أو دوري، أو كمعاملة واحدة.
- إجراء معاملات أو تقديم خدمات نيابةً عن العميل أو بناءً على تعليماته، بما في ذلك المعاملات التي تُجرى لصالح طرف ثالث.
- تقديم خدمات مهنية أو تجارية أو غيرها بموجب عقد أو توكيل رسمي أو خطاب تكليف أو وثيقة مماثلة.
- استلام تعويض، بما في ذلك الرسوم والعمولات أو أي شكل من أشكال المكافأة مقابل خدمة تشير إلى استمرار العلاقة.
- التواصل مع العميل لتحديد الالتزامات التنظيمية أو المهنية أو التعاقدية للمراقبة المستمرة أو بذل العناية الواجبة بغض النظر عن شكل أو طبيعة العلاقة التجارية أو المعاملة. عند إنشاء علاقة تجارية، يجب على الجهات المسؤولة عن العناية الواجبة اتخاذ تدابير العناية الواجبة بالعميل بما يتناسب مع مستوى المخاطر الذي حدده لنوع العميل المحدد وطبيعة وغرض العلاقة التجارية بين الجهة والعملاء. تشمل هذه التدابير، على سبيل المثال لا الحصر:
- معرفة هوية العميل والمالك المستفيد والمالك المستفيد والشخص المسيطر والتحقق منها.
- فهم طبيعة وغرض العلاقة التجارية.
- تقييم مخاطر العميل وفقاً لملفه الشخصي لتحديد المستوى الصحيح للعناية الواجبة - مبسط أو قياسي أو مُعزز.

يجب إجراء العناية الواجبة بالعملاء أو تحديثها في الحالات التالية:

- وجود شبهة غسل أموال أو تمويل إرهاب.
  - وجود شكوك حول دقة أو اكتمال أو صحة بيانات تعريف العملاء التي تم الحصول عليها مسبقًا.
- من خلال تطبيق إجراءات العناية الواجبة بالعملاء عند بدء العلاقة التجارية والاستمرار في تطبيقها طوال مدة العلاقة، لا تقتصر فوائد الأعمال والمهنة غير المالية المحددة على تلبية متطلبات القوانين واللوائح، كما هو مطلوب بموجب نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة، بل تشمل أيضًا الالتزام التام بمبادئ النهج القائم على المخاطر. كلما بدأت العناية الواجبة بالعملاء مبكرًا، كلما تمكنت الأعمال والمهنة غير المالية المحددة من تكوين فهم شامل لهوية العملاء، بما في ذلك ملفاتهم الشخصية وطبيعة أنشطتهم وعلاقتها بالمخاطر، مما يحمي الشركة قبل حدوث أي تأثير جوهري على أعمالها. يتيح توثيق إجراءات العناية الواجبة بالعملاء والتحقق منها طوال مدة العلاقة التجارية للأعمال والمهنة غير المالية المحددة مراقبة التغيرات في سلوك العملاء، واكتشاف المخاطر الناشئة، والتصرف وفقًا لذلك تجاه الأنشطة غير المعتادة والمعاملات المشبوهة. تضمن هذه العملية المستمرة والمتواصلة تحديث تقييمات المخاطر وتعديل الضوابط بما يتناسب مع تغيرات مستوى المخاطر.

وبذلك، تُظهر الأعمال والمهنة غير المالية المحددة التزامها بحماية خدماتها من سوء الاستخدام في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو غيرها من الاستخدامات غير المشروعة، مما يُمكنها من الحفاظ على نزاهة عملياتها والمساهمة في الجهود الوطنية والدولية لمكافحة الجرائم المالية.

#### 6-2-9 المعاملات العرضية

تشير المعاملات العرضية إلى المعاملات التي تُجرى لمرة واحدة أو قصيرة الأجل من قبل الأعمال والمهنة غير المالية المحددة لصالح عميل لا تربطها به علاقة عمل قائمة. مع أن هذه المعاملات لا تُعد علاقات عمل قائمة، إلا أنها قد تُعرض الأعمال والمهنة غير المالية المحددة لمخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، وبالتالي يجب إخضاعها لإجراءات العناية الواجبة بالعملاء المناسبة في ظروف معينة.

تشمل أمثلة المعاملات العرضية، على سبيل المثال لا الحصر:

- بيع أو شراء سلع عالية القيمة لمرة واحدة، مثل المعادن الثمينة، والأحجار الكريمة، والمجوهرات، أو العملات المعدنية النادرة.
- قبول دفعة مقدمة أو دفعة مالية تتعلق بمعاملة عقارية واحدة من مشتري لا تربطه علاقة مستمرة بالجهة المانحة للأصول غير المالية.
- مساعدة عميل في تأسيس شركة لمرة واحدة.

يُطلب من الأعمال والمهنة غير المالية المحددة اتخاذ إجراءات العناية الواجبة بالعملاء، بما في ذلك تحديد هوية العميل والتحقق منها، في الحالات التالية:

- عندما تساوي قيمة المعاملة العرضية 55,000 درهم إماراتي أو تتجاوزها (أو ما يعادلها بأي عملة أخرى)، سواء أُجريت كمعاملة واحدة أو كمعاملات متعددة تبدو مرتبطة ببعضها.
- عند وجود شبهة غسل أموال، أو تمويل إرهاب، أو تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، بغض النظر عن قيمة المعاملة.
- عند وجود شكوك حول دقة أو صحة أو اكتمال بيانات الهوية التي تم الحصول عليها مسبقًا.

في جميع الحالات المطبقة، يجب على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة تحديد هوية العميل والتحقق منها، وعند الاقتضاء، تحديد هوية المالك (المالكين) المستفيد (المستفيدين) والأشخاص المسيطرين. كما يُطلب منها فهم طبيعة المعاملة والغرض منها. وبناءً على المعلومات المُتَّحَصَل عليها والمخاطر الكامنة، يجب على هذه الجهات تطبيق نهج قائم على المخاطر لتحديد التدابير المناسبة للعناية الواجبة بالعميل. لا يجوز إعفاء المعاملات العرضية من التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمجرد أنها لا تنطوي على علاقة مستمرة. ويجب

ممارسة نفس مستوى اليقظة والتقدير المهني المتوقع في حالة العلاقات التجارية، لا سيما في القطاعات التي قد يُخفي فيها قيمة المعاملات أو سرية هوية أصحابها أنشطة غير مشروعة.

### 3-9 إجراءات العناية الواجبة بالعملاء

يجب على الأعمال والمهني غير المالية المحددة تطبيق إجراءات قوية وحساسة للمخاطر للعناية الواجبة بالعملاء، بما يتوافق مع تصنيفات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة للتعامل. ينبغي أن يتناسب مستوى وتعقيد إجراءات العناية الواجبة المطبقة مع المخاطر المرتبطة بالعميل أو العلاقة التجارية، وأن تستند إلى مبادئ أساسية لنهج قائم على المخاطر، كما هو منصوص عليه في قانون دولة الإمارات العربية المتحدة والمعايير العالمية.

كجزء من عملية العناية الواجبة بالعملاء، يجب على الأعمال والمهني غير المالية المحددة، كحد أدنى، القيام بالمكونات الرئيسية التالية:

- تحديد هوية العميل والمالك (المالكين) المستفيدين، والمستفيدين، والأشخاص المسيطرين، والتحقق منها. يجب أن يستند التحقق إلى وثائق أو سجلات أو معلومات من مصدر مستقل وموثوق.
- فحص العقوبات والتغطية الإعلامية السلبية للعميل وجميع المالكين المستفيدين لتحديد مدى تعرضهم للالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، ولتحديد المخاطر القانونية أو المتعلقة بالسمعة المحتملة، لا سيما في حالات المخاطر العالية.
- فهم ومعرفة الغرض المقصود من العلاقة التجارية وطبيعتها. بالنسبة للأشخاص الاعتباريين والترتيبات، يشمل ذلك فهمًا واضحًا لأنشطة العميل التجارية، بالإضافة إلى هيكل ملكيته وإدارته.
- التحقق من مصدر الأموال/الثروة.
- إنشاء ملف تعريف لمخاطر العميل، يمكن من خلاله مقارنة السلوك الفعلي والتحقق منه وتقييمه.
- المراقبة المستمرة للعلاقة التجارية، من خلال تحليل المعاملات التي تتم خلالها، مما يضمن التوافق مع ملف تعريف العميل المعروف ومستوى ونوع النشاط المتوقع، ويسهل اكتشاف المعاملات المشبوهة المحتملة.
- توثيق معلومات العميل بدقة وتحديثها بشكل كافٍ، لا سيما بالنسبة للعملاء ذوي المخاطر العالية. يجب على الأعمال والمهني غير المالية المحددة المسؤولية عن التعامل مع العملاء وضع إجراءات للمراجعة الدورية وتحديث المستندات والبيانات والمعلومات الأخرى التي تم جمعها خلال عملية العناية الواجبة بالعميل.
- بالنسبة للعملاء المصنفين على أنهم ذوو مخاطر عالية، يُطلب من الأعمال والمهني غير المالية المحددة المسؤولية عن التعامل مع العملاء إجراء عناية واجبة معززة، والتي قد تشمل تحديد مصدر الأموال والثروة، وتطبيق إجراءات تحقق أو مراقبة أكثر صرامة.

يجب على الأعمال والمهني غير المالية المحددة أيضًا تضمين سياسات وإجراءات وضوابط داخلية موثقة تعكس نهجًا قائمًا على المخاطر في إجراءات العناية الواجبة بالعملاء. ينبغي تصميم هذه الأطر الداخلية مع مراعاة ما يلي:

- نتائج تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة على مستوى الأعمال والمهني غير المالية المحددة.
- توقيت وتسلسل وشروط تطبيق تدابير العناية الواجبة بالعملاء.
- وتيرة ومواعيد تحديث معلومات العناية الواجبة بالعملاء.
- مستوى المراقبة المستمرة المطلوب بناءً على ملف تعريف مخاطر العميل.

يجب أن تتناسب هذه الضوابط الداخلية مع حجم وطبيعة وتعقيد أعمال الأعمال والمهني غير المالية المحددة. وينبغي اعتمادها من قبل الإدارة العليا، وأن تتماشى مع نتائج هيئة تنظيم الدولة في الإمارات العربية المتحدة، وهيئة تنظيم الخدمات، وأي تقييمات مخاطر قطاعية ذات صلة، وأن يتم تعميمها بوضوح على جميع المستويات المعنية في المؤسسة.

### 1-3-9 تحديد هوية العميل والمالك المستفيد والتحقق منها

يُعدّ تحديد هوية العملاء والتحقق منها (بما في ذلك المالك المستفيد والمستفيدين والأشخاص المسيطرين) عنصراً أساسياً في عملية العناية الواجبة بالعملاء الفعالة، وركيزة أساسية لبرنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب السليم. يجب اتخاذ هذه الإجراءات قبل الدخول في أي علاقة تجارية أو تنفيذ أي معاملة عرضية، وذلك وفقاً للنهج القائم على المخاطر والالتزامات المنصوص عليها في اللوائح التنفيذية وقرار مجلس الوزراء رقم 58 لسنة 2020 بشأن تنظيم الإجراءات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي (قرار المالك المستفيد الحقيقي).

يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة تحديد هوية جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين أو الترتيبات القانونية المشاركة في العلاقة أو المعاملة والتحقق منها، بما في ذلك أي شخص يتصرف نيابة عنهم. يجب أن يستند التحقق إلى وثائق أو بيانات أو معلومات موثوقة ومستقلة. ويُحدد نطاق وطريقة تحديد الهوية والتحقق بناءً على مستوى المخاطر التي يمثلها العميل، وبما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمال الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

#### تحديد هوية الأشخاص الطبيعيين والتحقق منها:

يتعين على الأعمال والمهن غير المالية المحددة اتخاذ الخطوات التالية للحصول على المعلومات التالية والتحقق منها على الأقل:

- بيانات الهوية الشخصية، بما في ذلك الاسم الكامل، والجنسية، وتاريخ الميلاد، ومكان الميلاد، ورقم بطاقة الهوية الوطنية أو جواز السفر، وبلد الإصدار، وتاريخ الإصدار، وتاريخ الانتهاء.
- إثبات عنوان السكن، على شكل فاتورة خدمات، أو وثائق صادرة عن جهة حكومية، أو عقد إيجار، أو كشف حساب صادر عن مؤسسة مالية خاضعة للرقابة الحكومية.
- يجب أن تتضمن بيانات الهوية اسم الشخص الطبيعي، وجنسيته، وتاريخ ميلاده، ومكان ميلاده، ورقم هويته الوطنية. عند تعذر الحصول على الوثائق الرسمية، يجوز قبول وثائق بديلة إذا كانت معقولة ومدعومة بتقييم موثق للمخاطر. تشمل البدائل المقبولة ما يلي:
- خطابات من جهات عمل أو مؤسسات تعليمية أو سلطات حكومية ذات سمعة طيبة.
- وثائق تثبت استلام مساعدات أو إعانات حكومية.

في هذه الحالات، يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة للوثائق الرقمية تسجيل مبررات قبول الوثائق البديلة وتطبيق تدابير مناسبة للحد من المخاطر. عند استخدام أنظمة الهوية الرقمية، يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة للوثائق الرقمية ضمان استيفاء النظام لمعايير الموثوقية والاستقلالية والأمان، كما هو موضح في إرشادات مجموعة العمل المالي بشأن الهوية الرقمية (2020).

#### تحديد هوية الرعايا الأجانب والتحقق منها

بالنسبة للرعايا الأجانب، يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة للوثائق الرقمية ضمان صحة وثائق الهوية والاعتراف بها بموجب قوانين الدولة المُصدرة. في الحالات ذات المخاطر العالية، ينبغي على الأعمال والمهن غير المالية المحددة غير المصرفية التحقق من صحة هذه المستندات من خلال وسائل مثل:

- تأكيد من الجهة المصدرة أو السفارة/القنصلية المعنية
- استخدام برامج تجارية للتحقق من صحة مناطق القراءة الآلية أو الشرائح البيومترية

#### تحديد هوية الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية والتحقق منها

بالإضافة إلى تحديد الكيان القانوني، يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة غير المصرفية تحديد ما يلي والتحقق منه:

- المالك المستفيد النهائي، وهو الشخص الطبيعي الذي يملك أو يسيطر بشكل نهائي على الكيان القانوني.



● الممثل/الممثلون المعتمدون للعميل (بما في ذلك توضيح صلاحيات الموقعين، والأوصياء، والوكلاء، أو الممثلين القانونيين، والتوكيلات المعينة من المحكمة أو قراراتها).

تشمل الأدلة المقبولة على الصلاحية وثائق مثل التوكيلات الموثقة، وقرارات مجلس إدارة الشركة، ومستخرجات السجلات الرسمية، والأوامر القضائية. تشمل المعلومات المطلوبة عن الأشخاص الاعتباريين والترتيبات التي يجب الحصول عليها والتحقق منها ما يلي:

- الاسم القانوني الرسمي، ورقم التسجيل، وتاريخ ومكان التأسيس.
- العنوان المسجل والمكان الرئيسي للعمل.
- الشكل القانوني وهيكل الملكية.

في حال تحديد ملكية أسهم أو عضوية مجلس إدارة الوكالة، يجب على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة تحديد والتحقق من كل من الوكالة والمالك المستفيد النهائي، والحصول على وثائق ترتيب الوكالة، وتقييم شرعية هيكل الوكالة والغرض منه، وتطبيق تدقيق مُعزز في حال وجود غموض أو تعقيد واضح.

#### الوثائق والتصديق

يجب على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة وضع إجراءات فعّالة لتوثيق وثائق هوية العملاء وتصديقها. يمكن إجراء التصديق من قبل:

● موظفي الأعمال والمهنة غير المالية المحددة (على سبيل المثال، نسخة طبق الأصل مصدقة، مع ذكر الاسم والمنصب والتاريخ والتوقيع).

● جهات خارجية ذات سمعة طيبة (مثل: محامون، موثقون، مؤسسات خاضعة للتنظيم)، بما في ذلك، عند الاقتضاء، الوثائق المصدقة بتصديق أبوستيل بموجب اتفاقية لاهاي.

#### التدابير القائمة على المخاطر والضوابط الداخلية

يجب على المؤسسات غير المالية تطبيق تدابير معززة في سيناريوهات المخاطر العالية، مثل الأشخاص ذوي النفوذ السياسي، أو الهياكل القانونية المعقدة، أو العلاقات العابرة للحدود. في المقابل، يمكن تطبيق إجراءات مبسطة عند تحديد مخاطر أقل.

ينبغي أن تتضمن السياسات والإجراءات الداخلية للعناية الواجبة بالعملاء ما يلي:

- آلية مراجعة "ذات أربع عيون" للحالات عالية المخاطر.
- معايير توثيق للتأكد من الهوية.
- إجراءات تصعيد محددة في حال تعذر إتمام عملية التحقق.

يجب تحديث جميع بيانات الهوية والتحقق باستمرار، ويتعين على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة إجراء مراجعات دورية لضمان استمرار الامتثال، لا سيما بالنسبة للعملاء ذوي المخاطر العالية أو عند ظهور مؤشرات تحذيرية أثناء المراقبة المستمرة.

#### 2-3-9 تدابير العناية الواجبة بالعملاء المتعلقة بالأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية

يجب على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة تطبيق تدابير العناية الواجبة بالعملاء المناسبة على الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، بما يتماشى مع اللوائح التنفيذية وبما يتوافق مع نهج قائم على المخاطر. يشمل ذلك تحديد هوية المالكين المستفيدين والمستفيدين وغيرهم من الأشخاص المسيطرين والتحقق منها قبل إنشاء علاقة عمل أو تنفيذ معاملة.

تُطبَّق المبادئ التالية عند إجراء العناية الواجبة بالعملاء على كيانات مثل:

#### الأشخاص الاعتباريون ذوو هياكل الملكية المتعددة المستويات

عندما يكون العميل شخصاً اعتبارياً مملوكاً أو خاضعاً لسيطرة أشخاص اعتباريين آخرين أو ترتيبات قانونية - مثل شركة تابعة لشركة أم أو هيكل يتضمن صناديق استثمارية - يجب على للأعمال والمهن غير المالية المحددة ما يلي:

- اتخاذ خطوات معقولة لتحديد الأشخاص الطبيعيين الذين يملكون أو يسيطرون في نهاية المطاف على العميل من خلال ملكية مباشرة أو غير مباشرة لـ 25% أو أكثر من الأسهم أو حقوق التصويت، أو من خلال وسائل سيطرة أخرى.
- فحص كل مستوى من مستويات الملكية والسيطرة حتى يتم تحديد الأشخاص الطبيعيين. قد يتطلب ذلك تتبع الملكية عبر كيانات وولايات قضائية متعددة.
- مراعاة الملكية أو السيطرة التراكمية عبر الكيانات التي قد تبدو منفصلة ولكنها تخضع فعلياً لسيطرة نفس الأطراف. حتى لو كانت الحصص الفردية أقل من 25%، يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة تقييم ما إذا كانت الملكية أو السيطرة المشتركة تفي أو تتجاوز عتبة 25% إجمالاً.

في حال عدم استيفاء أي شخص طبيعي لشرط الملكية أو السيطرة، يتعين على الأعمال والمهن غير المالية المحددة غير المالية تحديد هوية الشخص (الأشخاص) الطبيعي (الذين) يشغلون منصب المسؤول الإداري الأعلى والتحقق منها، وفقاً للمادة (10) من اللوائح التنفيذية.

#### الترتيبات القانونية (مثل الصناديق الاستثمارية والمؤسسات)

بالنسبة للعملاء الذين يمثلون ترتيبات قانونية - بما في ذلك الصناديق الاستثمارية والهياكل المماثلة - يتعين على الأعمال والمهن غير المالية المحددة غير المالية تحديد هوية جميع الأطراف المعنية والتحقق منها، بما في ذلك الوصي، والمؤسس، وحمي الصندوق الاستثماري، والمستفيدين، أو فئات المستفيدين، والصلاحيات والسلطات الممنوحة للسيطرة الفعلية النهائية على الترتيب.

في حال تحديد المستفيد حسب الفئة أو النوع، يتعين على الأعمال والمهن غير المالية المحددة غير المالية الحصول على معلومات كافية للتأكد من إمكانية تحديد هوية المستفيد وقت التوزيع أو عند ممارسة المستفيد لحقوقه المكتسبة. إذا كان الترتيب يسمح بمساهمات من أشخاص آخرين غير المؤسس (المؤسسين) الأصليين، فيجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة غير المالية اتخاذ خطوات لفهم هوية هؤلاء المساهمين ودورهم، وتقييم أي تغييرات ناتجة على هيكل الملكية المستفيدة.

#### فهم هيكل التحكم والأطراف المرتبطة به

يُطلب من الأعمال والمهن غير المالية المحددة غير المالية الحصول على معلومات وتوثيقها عن الأفراد أو الكيانات المشاركة في إدارة الترتيب القانوني. ويشمل ذلك:

- الأمناء أو ما يعادلهم من الأشخاص الإداريين.
- مقدمي الخدمات مثل المستشارين القانونيين، والمحاسبين، ومستشاري الضرائب، ومديري الاستثمار، أو أعضاء مجالس الإدارة.
- الوسطاء الخاضعين للإشراف التنظيمي.

يجب الحصول على هذه المعلومات من الأمناء أو الممثلين المعنيين، والاحتفاظ بها كجزء من ملف العناية الواجبة بالعميل. يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة غير المالية أيضاً تطبيق هذه المبادئ نفسها على أنواع أخرى من الترتيبات القانونية مثل المؤسسات، والمؤسسات الدينية، والمنظمات الخيرية، أو نوادي العضوية، مع ضمان تحديد المؤسسين والمديرين والأشخاص المسؤولين والتحقق منهم.

في جميع الأحوال، يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة غير المالية تطبيق نهج قائم على المخاطر لتحديد مدى عمق إجراءات العناية الواجبة بالعملاء ونطاق التحقق المطلوب. ينبغي إخضاع الهياكل ذات المخاطر العالية (مثل الترتيبات متعددة الاختصاصات



القضائية أو طبقات الرقابة غير الشفافة) لإجراءات العناية الواجبة المعززة. يجب توثيق المعلومات التي تم جمعها بشكل كافٍ، وتحديثها باستمرار، وإتاحتها للسلطات المختصة عند الطلب.

### 3-3-9 المراقبة المستمرة للعلاقة التجارية

يجب على الأعمال والمهين غير المالية المحددة غير المالية إجراء مراقبة مستمرة للعلاقات التجارية لضمان توافق المعاملات والأنشطة التي تتم بمرور الوقت مع ملف تعريف مخاطر العميل، وطبيعة أعماله، والمعلومات التي تم الحصول عليها من خلال العناية الواجبة بالعملاء. تشكل المراقبة المستمرة جزءاً أساسياً من النهج القائم على المخاطر في أعمال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، وهي ضرورية للكشف عن الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها.

#### مبادئ المراقبة المستمرة

يجب على الأعمال والمهين غير المالية المحددة تطبيق إجراءات مراقبة المعاملات التي تُجرى طوال فترة العلاقة، والتأكد من توافق هذه المعاملات مع بيانات العميل المعروفة، بما في ذلك أنشطته التجارية، ومستوى المخاطر، ومصدر تمويله، وأنماط معاملاته المتوقعة. كما يجب عليها تحديد المعاملات التي تنحرف عن السلوك المتوقع، وتقييم ما إذا كان يلزم إجراء مزيد من التحقيقات أو الإبلاغ. ويجب أن تتناسب وتيرة وكثافة المراقبة المستمرة مع مستوى المخاطر المرتبطة بالعميل أو العلاقة.

#### المراقبة والتصعيد بناءً على المخاطر

يتعين على الأعمال والمهين غير المالية المحددة الخاضعة للرقابة اعتماد نهج قائم على المخاطر لتحديد نطاق المراقبة وتواترها. ويشمل ذلك ما يلي:

- العملاء والعلاقات عالية المخاطر: تتطلب مراقبة معززة، وتحليلاً معمقاً لغرض المعاملة ومصدرها، ومراجعات أكثر تواتراً لمعلومات العناية الواجبة بالعملاء. يجب التحقيق في أنماط المعاملات المشبوهة أو غير الطبيعية، وإبلاغ وحدة الاستخبارات المالية عند الضرورة.
  - العملاء والعلاقات منخفضة المخاطر: قد تخضع لمراقبة بسيطة أو عرضية، إذا بررت ذلك نتائج تقييم مخاطر العملاء، ووفقاً للقسم 9.3.5 بشأن العناية الواجبة المبسطة أو المؤجلة.
- يجب توثيق جميع القرارات المتعلقة بعتبات المراقبة وأساليبها، ومراجعتها دورياً، والموافقة عليها من قبل الإدارة العليا.

#### تقنيات وضوابط المراقبة

يجوز للأعمال والمهين غير المالية المحددة الخاضعة للرقابة اعتماد منهجية مراقبة واحدة أو مجموعة من منهجيات المراقبة التالية، وذلك حسب طبيعة أعمالها وحجمها ومدى تعقيدها.

- المراقبة القائمة على العتبات: تتضمن هذه المراقبة تحديد قيم نقدية أو أحجام معاملات أو معدلات تكرار محددة مسبقاً، وعند تجاوزها، يتم تلقائياً إجراء مراجعة أو تحقيق إضافي. من الناحية المثالية، تُمكن هذه المراقبة الأعمال والمهين غير المالية المحددة من رصد أي نشاط غير معتاد أو مشبوه من خلال تحديد النمط المعتاد للعميل (أو نوع نشاطه التجاري). يجب تقييم العتبات وفقاً لمخاطر العميل ومراجعتها بانتظام لمراعاة أي تغييرات في أنشطة العميل أو طريقة إدارته لأعماله.
- مراقبة أنواع المعاملات: تستهدف هذه المراقبة أنواعاً معينة من المعاملات التي تُعتبر بطبيعتها أكثر خطورة أو عرضة للاستغلال في غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. تشمل هذه المعاملات، على سبيل المثال لا الحصر، المعاملات النقدية، والتحويلات المالية المستحقة الدفع لأطراف ثالثة، والتحويلات المصرفية عبر الحدود. فيما يتعلق بتفسير هذه المعايير، بما في ذلك مستوى مخاطر العميل والظروف المحيطة بتنفيذ المعاملات، ينبغي على الأعمال والمهين غير المالية المحددة غير المالية وضع قواعد وتنبهات بناءً على هذه الأنواع من المعاملات ضمن نظام مراقبة المعاملات الخاص بها.

- المراقبة الجغرافية: تشمل المراقبة الجغرافية رصد المعاملات التي تشمل ولايات قضائية أو مناطق جغرافية ذات مخاطر أعلى لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو غيرها من أشكال تمويل انتشار الأسلحة. وتشمل هذه الولايات القضائية الخاضعة لعقوبات دولية، والدول المدرجة على قائمة مجموعة العمل المالي للولايات القضائية التي تعاني من أوجه قصور استراتيجية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، وتلك الولايات القضائية التي تُعرف بمستويات عالية من الفساد والتكتم وضعف الضوابط التنظيمية. يتعين على الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة غير المالية تحديد مخاطر الموقع الجغرافي الذي تأتي منه الأموال أو تذهب إليه، وموقع العميل أو الطرف المقابل أو المستفيد. ينبغي وضع علامة على هذه المعاملات مع الدول عالية المخاطر لإلزامها بإجراءات العناية الواجبة المعززة وتبرير الغرض منها. ينبغي أن يشمل التتبع الجغرافي أيضًا معلومات مُحدّثة مراعاة التغييرات في قوائم العقوبات الدولية أو توصيات مجموعة العمل المالي لضمان مواكبة المخاطر لأحدث المستجدات.
- المراقبة القائمة على العملاء: هي التدقيق المستمر في معاملات الأفراد أو الكيانات المصنفة ضمن فئة المخاطر العالية في غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. يشمل ذلك العملاء الحاصلين على تصنيف مخاطر عالية نظرًا لمهنتهم، أو مصدر ثروتهم، أو هيكل ملكية شركاتهم، أو الأنشطة المشبوهة التي تم رصدها سابقًا. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة للعاملين في القطاعات عالية المخاطر، حيث يزداد احتمال استغلال الأنظمة المالية. يتعين على الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة تكييف إجراءات المراقبة الخاصة بها مع المخاطر الفعلية المرتبطة بكل عميل من فئة المخاطر العالية، مما يتطلب منها تطبيق تدقيق مُعزز على النشاط المعاملاتي، لا سيما طبيعة المعاملة وحجمها وتكرارها وسببها. تتيح هذه الأساليب تحديد الأنشطة المشبوهة بشكل أكثر فعالية، وتدعم الإبلاغ في الوقت المناسب إلى السلطات المختصة عند الضرورة.

قد تكون أنظمة المراقبة آلية أو شبه آلية أو يدوية. بغض النظر عن الطريقة المستخدمة، يجب على الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة ما يلي:

- توثيق أنظمتها وإجراءاتها
- إجراء مراجعات دورية لضمان فعالية الأنظمة المطبقة.
- التأكد من موافقة الإدارة العليا على الأنظمة وتحديد مسؤوليات الإشراف واتخاذ الإجراءات بوضوح.

#### تحديث معلومات العناية الواجبة بالعميل واكتشاف المخالفات

يجب دعم المراقبة المستمرة بمراجعات دورية لملف تعريف العميل وبيانات العناية الواجبة بالعميل. يجب على الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر ما يلي:

- تحديث معلومات العناية الواجبة بالعميل عند تحديد مخاطر أو تناقضات جديدة.
- إعادة التحقق من هوية العميل والملكية المستفيدة عند الحاجة.
- فحص الأساس الاقتصادي للمعاملات التي تبدو غير معتادة أو لا تتوافق مع بيانات العميل المعروفة.

عند الضرورة، ينبغي على الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة جمع معلومات إضافية حول المعاملات أو الأطراف المقابلة، مثل الأسماء القانونية والوضع التنظيمي والسجلات المتاحة للجمهور، وذلك لتحديد ما إذا كان النشاط:

- طبيعيًا: متوافقًا مع سلوك العميل المعتاد.
- معقولًا: مبررًا بشكل واضح ومدعومًا بالسياق التجاري والوثائق المتوفرة.
- مشرورًا: يتم تنفيذه ضمن الإطار القانوني والتنظيمي المطبق على العميل والطرف المقابل.

### مراقبة العملاء والإبلاغ إلى وحدة الاستخبارات المالية

يجب على الأعمال والمهني غير المالية المحددة إبلاغ وحدة الاستخبارات المالية عن أي عميل عبر تقرير المعاملات المشبوهة/تقرير الأنشطة المشبوهة بمجرد علمها أو اشتباهها أو وجود أسباب معقولة للاشتباه في أن الأموال أو المعاملة أو المعاملة المقترحة مرتبطة بارتكاب جريمة أو غسل أموال أو تمويل إرهاب.

يُعدّ الإبلاغ الفوري، إلى جانب القدرة على المتابعة الفعالة بعد الإبلاغ، ضروريًا للوفاء بالالتزامات القانونية وحماية الأعمال والمهني غير المالية المحددة من التورط في غسل الأموال. إذا أبلغت الأعمال والمهني غير المالية المحددة عن تقرير معاملة مشبوهة بشأن عميل أو معاملة، فيجب عليها تكثيف مراقبة العميل واتخاذ الإجراءات اللازمة بناءً على تقييم المخاطر. يشمل ذلك أيضًا مراجعة شاملة، وعند الضرورة، إعادة تقييم العلاقة التجارية بجميع جوانبها لتحديد ما إذا كانت لا تزال ضمن نطاق المخاطر المقبولة لدى الأعمال والمهني غير المالية المحددة. إذا أظهرت المراجعة أن المخاطر غير مقبولة، أو أن استمرار العلاقة التجارية قد يُعرض الأعمال والمهني غير المالية المحددة لمشاكل تنظيمية أو قانونية أو تتعلق بسمعتها، فقد يكون من المناسب تقييد العلاقة التجارية أو تعليقها أو حتى إنهائها. يجب توثيق جميع الإجراءات المتخذة بعد تقديم تقرير المعاملة المشبوهة توثيقًا واضحًا وفقًا للمتطلبات المنصوص عليها في اللوائح التنفيذية والسياسات والإجراءات الداخلية للأعمال والمهني غير المالية المحددة. ينبغي أن تتضمن الوثائق مبررات استمرار التعاقد أو إنهائه، وأي إجراءات تدقيق إضافية مطبقة، وسجلات المداولات أو الموافقات الداخلية.

### 4-3-9 مراجعة وتحديث معلومات العناية الواجبة بالعملاء

تُعدّ المراجعة الدورية والتحديث الفوري لمعلومات العناية الواجبة بالعملاء جزءًا أساسيًا من أي برنامج لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. ويتعين على الأعمال والمهني غير المالية المحددة ضمان دقة سجلات وبيانات ومعلومات العناية الواجبة بالعملاء والمالكين المستفيدين، وتحديثها، والحفاظ عليها طوال فترة العلاقة التجارية.

### تحديث معلومات العناية الواجبة بالعملاء بناءً على المخاطر

يتعين على الأعمال والمهني غير المالية المحددة اعتماد نهج قائم على المخاطر لتحديد وتيرة ونطاق وطريقة مراجعات العناية الواجبة بالعملاء. ويشمل ذلك:

- العملاء ذوو المخاطر العالية: يجب مراجعة معلومات العناية الواجبة بالعملاء وتحديثها بشكل متكرر. ينبغي تحديد دورة المراجعة المحددة (مثلًا، كل 6 أو 12 شهرًا) في السياسات الداخلية، وتبويبها بناءً على تصنيف مخاطر العميل ومستوى تقبل المخاطر لدى الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر المالية.
- العملاء ذوو المخاطر المنخفضة: يجوز للجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر المالية إجراء مراجعات أقل تكرارًا (مثلًا، كل 24 شهرًا)، في حال عدم وجود شبهة غسل أموال أو تمويل إرهاب أو جرائم مالية أخرى، أو أي حدث مُنبّه أو مُحفّز قد يستدعي بدء المراجعة.

يجب توثيق هذه المراجعات الدورية، واعتمادها من قِبل الإدارة، ومواءمتها مع برنامج إدارة مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية الأخرى الأوسع نطاقاً للكيان.

### المراجعات المؤقتة والمراجعات عند وقوع حدث ما

بالإضافة إلى المراجعات الدورية المُجدولة، يجب على الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر المالية إجراء مراجعات مؤقتة أو مراجعات عند وقوع حدث ما، وذلك عند حدوث تغييرات جوهرية أو ظهور مؤشرات للمخاطر. وتشمل هذه، على سبيل المثال لا الحصر:

- اكتشاف معلومات متناقضة أو قديمة في إجراءات العناية الواجبة بالعميل.
  - تغيير في ملكية أو هيكل أو سيطرة العميل إذا كان شخصاً اعتبارياً أو ترتيباً قانونياً.
  - إجراءات قانونية أو قضائية جديدة تتعلق بالعميل أو المالك المستفيد.
  - تقارير إعلامية سلبية أو معلومات استخباراتية تشير إلى تورطه في جرائم مالية.
  - آراء تدقيق متحفظة أو مخاوف أثارها مستشارون خارجيون.
  - معاملات لا تتوافق مع الملف التعريفي المعروف للعميل، أو توجي بنشاط غير معتاد أو مشبوه.
- يجب أن تُقيّم المراجعات التي تُجرى بناءً على أحداث معينة ما إذا كان ينبغي تحديث تصنيف مخاطر العميل، أو تصعيد الأمر إلى الإدارة العليا، أو تقديم تقرير عن معاملات مشبوهة، أو النظر في تعليق العلاقة أو إنهاؤها.

### نطاق ومكونات مراجعة العناية الواجبة بالعميل:

يجب أن تتناسب كل مراجعة دورية أو مراجعة تُجرى بناءً على أحداث معينة للعناية الواجبة بالعميل مع مستوى مخاطر العميل، وقد تشمل ما يلي:

- التحقق من وثائق الهوية وصلاحياتها
  - مراجعة الغرض من العلاقة وطبيعتها المقصودة
  - إعادة تقييم مصدر الأموال والثروة
  - تأكيد أو مراجعة هيكل الملكية والسيطرة المستفيدة للعميل
  - فحص أنشطة العميل التجارية الأخيرة
  - إعادة تقييم عمليات العميل التجارية وقطاعه ومدى تعرضه للمخاطر المتعلقة بالاختصاص القضائي.
- تُنصح الأعمال والمهني غير المالية المحددة باستخدام أدوات منظمة، مثل قوائم مراجعة المخاطر أو نماذج سير العمل، لضمان الاتساق والفعالية في جميع تحديثات العناية الواجبة بالعملاء.

### السياسات والإجراءات الداخلية

يجب على الأعمال والمهني غير المالية المحددة وضع وتنفيذ سياسات وضوابط داخلية واضحة تتناول ما يلي:

- الحد الأقصى المسموح به للفترة الزمنية بين المراجعات وفقاً لفئة مخاطر العميل
  - الظروف التي تستدعي إجراء مراجعات دورية
  - مستوى التوثيق المطلوب لكل نوع من أنواع المراجعات
  - إجراءات تصعيد النتائج إلى مسؤولي الامتثال أو الإدارة العليا
  - عمليات الموافقة على الأشخاص ذوي المناصب السياسية العليا، أو العملاء ذوي المخاطر العالية، أو النتائج السلبية
  - إرشادات حول كيفية معالجة ملفات العناية الواجبة بالعملاء غير المكتملة أو القديمة
- يجب أن تتناسب هذه السياسات مع طبيعة وحجم المؤسسة غير الربحية، وينبغي مراجعتها دورياً لضمان استمرار ملاءمتها.

#### المسؤوليات التنظيمية:

ينبغي على الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تحديد أدوار ومسؤوليات محددة لعملية مراجعة وتحديث إجراءات العناية الواجبة بالعملاء، بما في ذلك:

- قيام موظفي الخطوط الأمامية أو مديري العلاقات بإجراء المراجعة الأولية
- قيام فرق الامتثال بمراجعة التحديثات والتحقق من توافقها مع إرشادات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- إشراف الإدارة العليا على قرارات العناية الواجبة بالعملاء، لا سيما بالنسبة للعملاء ذوي المخاطر العالية والشخصيات السياسية البارزة
- قيام فرق التدقيق الداخلي أو ضمان الجودة بإجراء مراجعات دورية لجودة تحديثات العناية الواجبة بالعملاء
- قيام فرق حفظ السجلات بالاحتفاظ بسجلات لتواريخ المراجعة والنتائج والإجراءات المتخذة (انظر القسم 11، حفظ السجلات)

ينبغي توضيح المسؤولية والمساءلة في إطار إدارة الامتثال للجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.

#### 5-3-9 إجراءات العناية الواجبة المبسطة أو المؤجلة

وفقاً للنهج القائم على المخاطر المنصوص عليه في قانون وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، يجوز للأعمال والمهين غير المالية المحددة تطبيق إجراءات العناية الواجبة المبسطة أو تأجيل بعض جوانب عملية العناية الواجبة بالعملاء في ظروف محدودة، حيث لا توجد شبهة غسل أموال أو تمويل إرهاب أو أي نشاط إجرامي آخر، وحيث يكون خطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو أي نشاط إجرامي آخر منخفضاً بشكل واضح. يجب أن تكون هذه الإجراءات متناسبة، ومبررة بتقييمات موثقة للمخاطر، وخاضعة لضوابط ورقابة مناسبة.

#### 1-5-3-9 الشروط المسموح بها

يجوز للأعمال والمهين غير المالية المحددة تطبيق إجراءات العناية الواجبة أو تأجيل التحقق من الهوية في الحالات التالية:

- العملاء أو الملاك المستفيدون ذوو المخاطر المنخفضة: إذا تم تقييم العميل أو المالك المستفيد، بعد إجراء تحليل موثق للمخاطر، على أنه يشكل خطراً منخفضاً لغسل الأموال/تمويل الإرهاب/الاحتيال المالي، ولم تكن هناك أي شبهة، فيجوز للأعمال والمهين غير المالية المحددة إقامة علاقة تجارية قبل إتمام عملية التحقق من الهوية.

في مثل هذه الحالات، يجب على الأعمال والمهين غير المالية المحددة ما يلي:

- الحصول على معلومات الهوية الأساسية قبل بدء التعامل
- إتمام عملية التحقق الكاملة في الوقت المناسب
- تطبيق تدابير تخفيفية لإدارة المخاطر المتبقية، مثل تأجيل تنفيذ المعاملة لحين الانتهاء من التحقق

الشركات المدرجة: تُعفى الأعمال والمهين غير المالية المحددة من التحقق من هوية المساهمين أو المالكين المستفيدين في الحالات التالية:

- إذا كان العميل أو الكيان المسيطر مدرجاً في بورصة منظمة تخضع لمتطلبات إفصاح مماثلة لتلك المطبقة في دولة الإمارات العربية المتحدة
- وجود مصدر مناسب لمعلومات الملكية (مثل مواقع البورصة الإلكترونية، والتقارير السنوية، والسجلات العامة)
- تتحقق الأعمال والمهين غير المالية المحددة من هوية وسلطة أي فرد يتصرف نيابة عن العميل

الترتيبات القانونية مع مستفيدين غير مُسمّين: في حالات مثل الصناديق الاستثمارية ذات المستفيدين غير المُسمّين أو المستفيدين المحتملين، يجب على الأعمال والمهّن غير المالية المحددة ما يلي:

- الحصول على معلومات كافية عن فئة المستفيدين لتمكين تحديد هويتهم عند صرف الأموال أو الأصول، حيث تدير الأعمال والمهّن غير المالية المحددة أموال العميل أو أصوله أو الترتيبات التي تُؤدّي إلى توزيعات على المستفيدين. حتى في الحالات التي تُقدّم فيها شركات إدارة الأصول غير المالية خدمات إدارية أو خدمات شركات بحتة (دون التعامل مع الأموال)، يُعدّ الحصول على معلومات المستفيد الحقيقي عنصراً أساسياً في إجراءات العناية الواجبة بالعملاء.
- التحقق من هويات المستفيدين قبل التسوية أو الدفع أو ممارسة الحقوق القانونية في الحالات التي تكون فيها شركة إدارة الأصول غير المالية مسؤولة عن إدارة أصول العملاء أو تسهيل المعاملات التي تُفيد أطرافاً ثالثة. حتى في الحالات التي تُقدّم فيها شركات إدارة الأصول غير المالية خدمات إدارية أو خدمات شركات بحتة (دون التعامل مع الأموال)، يُعدّ التحقق من معلومات المستفيد الحقيقي عنصراً أساسياً في إجراءات العناية الواجبة بالعملاء.
- مراقبة العلاقة لرصد أي تغييرات قد تستدعي الكشف المبكر عن المستفيد.

القيود التشغيلية الاستثنائية: يجوز لشركات إدارة الأصول غير المالية تأجيل التحقق في الحالات الاستثنائية التي يكون فيها الكشف الفوري غير ممكن عملياً، شريطة ما يلي:

- عدم وجود شبهة غسل أموال/تمويل مدفوعات غير مشروعة
- توثيق المبرر
- إجراء التحقق في أقرب وقت ممكن عملياً، وتطبيق الضوابط المناسبة لمنع إساءة الاستخدام

الشركات التابعة المدرجة: يجوز للأعمال والمهّن غير المالية المحددة الاعتماد على إدراج الشركة الأم عندما يكون العميل شركة تابعة مملوكة بأغلبية الأسهم، شريطة استيفاء متطلبات الشفافية المكافئة.

### 2-5-3-9 ضوابط المخاطر المتبقية

عند تطبيق إجراءات العناية الواجبة القطاعية أو إجراءات العناية الواجبة بالعميل، يجب على الأعمال والمهّن غير المالية المحددة تطبيق ضوابط لإدارة المخاطر المرتبطة بها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- تعليق أو تأجيل المعاملات لحين اكتمال التحقق
- تحديد نطاق أو قيمة المعاملات
- وضع علامة على العلاقة لتعزيز المراقبة بعد التحقق

يجب تسجيل جميع الاستثناءات وتبريرها وإخضاعها لإشراف الامتثال. يجب أن تُعتمد تصنيفات المخاطر وقرارات تأجيل التحقق من قبل الإدارة العليا أو مسؤول الامتثال/مسؤول مكافحة غسل الأموال، ويجب مراجعتها دورياً.

من الضروري أن تفهم الأعمال والمهّن غير المالية المحددة المعنية بالتعامل مع الشركات أن العناية الواجبة المحددة لا تعني إغفال العناية الواجبة القياسية، بل تعني تطبيق نفس التدابير الأساسية للعناية الواجبة القياسية، مثل تلك المنصوص عليها في الأقسام السابقة (تحديد هوية العميل والمالك المستفيد والتحقق منهما، وفهم طبيعة العلاقة التجارية، وإجراء مراقبة مستمرة)، ولكن بكثافة أو تكرار أقل؛ وبطريقة أقل تدخلاً.

### 6-3-9 تدابير العناية الواجبة المعززة

يجب على الأعمال والمهّن غير المالية المحددة المعنية بالتعامل مع الشركات تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة فيما يتعلق بأي عميل أو علاقة تجارية تُصنّف على أنها تنطوي على مخاطر عالية لغسل الأموال/تمويل الإرهاب/الفساد المالي، وذلك وفقاً للنهج القائم على المخاطر

المنصوص عليه في اللوائح التنفيذية. تُعتبر العناية الواجبة المعززة عالية المخاطر المستوى التالي للعناية الواجبة القياسية، إذ تتضمن تدقيقًا أكثر تفصيلاً، وجمعاً أشمل للمعلومات، ومراقبة أكثر كثافة تناسب مع مستوى المخاطر المتصور.

ملاحظة: على الرغم من مناقشة عناصر العناية الواجبة المعززة في أقسام مختلفة من هذه الإرشادات، يُعد هذا القسم المرجع الرئيسي لالتزامات العناية الواجبة المعززة.

### نطاق تطبيق العناية الواجبة المعززة

تُعتبر تدابير العناية الواجبة المعززة إلزامية - على سبيل المثال لا الحصر - في الحالات التالية:

- عندما يُصنف عميل أو معاملة على أنها عالية المخاطر بناءً على تقييم المخاطر الداخلي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة المالي لدى الأعمال والمهن غير المالية المحددة.
  - عندما يندرج العميل ضمن فئات قانونية محددة تتطلب العناية الواجبة المعززة (مثل: الشخصيات السياسية البارزة، والعملاء من الدول عالية المخاطر).
  - عندما توجد شكوك حول كفاية أو دقة أو اتساق معلومات العناية الواجبة بالعميل التي تم الحصول عليها سابقاً.
  - عند ملاحظة مؤشرات دالة على معاملات مشبوهة أو غير عادية.
- يمكن أيضاً تطبيق العناية الواجبة المعززة كإجراء احترازي عندما يكون تصنيف مخاطر العميل غير واضح أو قيد المراجعة.

### إجراءات العناية الواجبة المعززة الأساسية

عند تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة، يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة تطبيق إجراءات العناية الواجبة الإضافية التالية للحصول على مزيد من التأكيدات بشأن هوية العميل وأنشطته وشرعيته:

- تحديد هوية العميل والمالك (المالكين) المستفيدين والتحقق منهما بشكل أكثر دقة، بما في ذلك الاعتماد على وثائق مستقلة وموثوقة.
  - فهم معمق لطبيعة أعمال العميل، والغرض من العلاقة التجارية وطبيعتها المقصودة، والنشاط المتوقع للحساب.
  - التحقق من مصدر الأموال ومصدر الثروة، بما في ذلك تقديم المستندات الداعمة.
  - مراجعة السجلات المالية، مثل البيانات المالية المدققة أو المراجع المصرفية.
  - جمع معلومات تكميلية، مثل الأطراف المقابلة الرئيسية، والتعرض الدولي، وأحجام المعاملات المتوقعة، والنطاق الجغرافي.
  - الحصول على موافقة إدارية أعلى قبل بدء أو استمرار أي علاقة عالية المخاطر.
  - زيادة وتيرة ونطاق مراقبة المعاملات ومراجعات العناية الواجبة بالعميل.
  - التحقق من مشروعية الاستخدام النهائي للمنتج، وتحديد نقاط الضعف في سلسلة التوريد، والتدقيق في المناطق ذات المخاطر العالية، والسلع ذات الاستخدام المزدوج، أو الهياكل المؤسسية المهمة، لا سيما عند تحديد مخاطر تمويل انتشار الأسلحة.
- يجب تقييم جميع هذه المعلومات وفقاً لملف مخاطر العميل، والتحقق من معقوليتها ومشروعيتها.

### عوامل ومؤشرات المخاطر العملية

عند تقييم تطبيق العناية الواجبة المعززة، ينبغي على الأعمال والمهن غير المالية المحددة مراعاة وجود عوامل المخاطر التالية (على سبيل المثال لا الحصر):

- العملاء الذين يُجرون معاملات نقدية كثيفة أو ذات قيمة عالية لا تتوافق مع الغرض التجاري المعلن.
- العملاء المقيمون في مناطق أو الذين يتعاملون معها، والتي حددتها مجموعة العمل المالي على أنها عالية المخاطر أو تخضع لمراقبة مشددة.
- العملاء الذين يستخدمون هياكل قانونية معقدة أو ترتيبات ترشيح دون مبرر تجاري واضح.

- المعاملات التي لا تتوافق مع ملف مخاطر العميل، أو نموذج أعماله، أو معايير القطاع.
  - العملاء الذين يستخدمون هياكل قانونية معقدة أو ترتيبات ترشيح دون مبرر تجاري واضح.
  - المعاملات التي لا تتوافق مع ملف مخاطر العميل، أو نموذج أعماله، أو معايير القطاع.
  - سجل إعلامي سلبي، أو دعاوى قضائية، أو إجراءات إنفاذ قانون تتعلق بالعميل أو الأطراف ذات الصلة.
- في حال وجود مؤشر خطر واحد أو أكثر، يجب على الأعمال والمهين غير المالية المحددة إما تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة أو تبرير قرار عدم تطبيقها، مع الاحتفاظ بهذه المبررات وفقاً لالتزامات حفظ السجلات.

من الضروري التنويه إلى أنه لا يجوز للأعمال والمهين غير المالية المحددة المشاركة في معاملات تتضمن تقنيات تعزيز إخفاء الهوية، أو خدمات خلط العملات الرقمية، أو العملات الرقمية التي لا يمكن فيها تحديد الملكية المستفيدة.

#### تطوير وتنفيذ سياسات العناية الواجبة المعززة

- ينبغي على الأعمال والمهين غير المالية المحددة وضع سياسات وإجراءات وآليات رقابية داخلية مكتوبة، والمحافظة عليها، لتحديد كيفية تطبيق العناية الواجبة المعززة. وينبغي أن تتضمن هذه الآليات ما يلي:
- أن تكون متناسبة مع حجم وطبيعة وتعقيد عمليات الأعمال والمهين غير المالية المحددة.
  - أن تكون موثقة وفقاً لنهج قائم على المخاطر، مع الإشارة إلى تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتمويل الخاص بالمؤسسة، وتقييم المخاطر الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتقييم المخاطر القطاعي ذي الصلة.
  - تحديد توقيت ومضمون وآلية تصعيد تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة.
  - تحديد محفزات للمراجعة بناءً على أحداث محددة.
  - أن يكون الحصول على موافقة موثقة من مدير رفيع المستوى إلزامياً لقبول علاقات عمل جديدة عالية المخاطر أو الإبقاء على العلاقات القائمة.
  - أن تكون مدعومة ببرامج تثقيف وتوعية مستمرة للموظفين المعنيين.
- يجب توثيق سياسات العناية الواجبة المعززة هذه، ومراجعتها دورياً، وإخضاعها للتدقيق الداخلي لضمان استمرار ملاءمتها وفعاليتها.

ينبغي أن يتولى مسؤول الامتثال مراقبة تنفيذ تدابير العناية الواجبة المعززة، وأن تخضع لمراجعة دورية من قبل الإدارة العليا لضمان تحديد العلاقات التجارية عالية المخاطر، وتصنيفها، وإدارتها وفقاً لذلك. ينبغي أن يكون لدى الأعمال والمهين غير المالية المحددة سياسات وإجراءات مكتوبة تحدد مسؤوليات إجراء تقييم مخاطر العملاء، والحصول على الموافقات اللازمة، والعوامل التي يجب مراعاتها لتحديد مستوى العناية الواجبة المطلوب. يجب تسجيل جميع استنتاجات العناية الواجبة المعززة، إلى جانب الأساس المنطقي لها، في سجل تدقيق شامل لتعزيز الشفافية والمساءلة. في حال تقييم مستوى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة على أنه غير قابل للتخفيف، ينبغي على الجهة غير المصرفية اتباع إجراءات التصعيد الرسمية، بما في ذلك رفض الدخول في العلاقة التجارية أو إنهائها. ينبغي اعتبار العناية الواجبة المعززة عملية مستمرة، وليست مجرد إجراء شكلي، بل عملية مُدمجة في النهج القائم على المخاطر، وتُجرى بشكل دوري مع ظهور معلومات جديدة أو عوامل خطر جديدة.

#### 1-6-3-9 متطلبات الأشخاص ذوي المناصب السياسية البارزة

الأشخاص ذوو المناصب السياسية البارزة هم الذين يشغلون أو شغلوا مناصب عامة بارزة، ويحكم هذه المناصب، يمكنهم إدارة الأصول العامة والشركات المملوكة للدولة. تعود المخاطر المترابطة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة (CPF) والمرتبطة بالأشخاص ذوي المناصب السياسية البارزة إلى إمكانية وصولهم إلى أموال الدولة وأنظمة المشتريات وعمليات صنع القرار. لذلك، يجب اعتبار الأشخاص ذوي المناصب السياسية البارزة دائماً من ذوي المخاطر العالية من منظور مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة.

### تعريف ونطاق الشخصيات السياسية البارزة

يُعرف قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واللوائح التنفيذية الشخصيات السياسية البارزة على النحو التالي:  
الأشخاص الطبيعيين الذين تم تكليفهم، أو سبق تكليفهم، بمنصب عامة بارزة في دولة الإمارات العربية المتحدة أو في أي دولة أخرى، مثل رؤساء الدول أو الحكومات، وكبار السياسيين، وكبار المسؤولين الحكوميين بمن فيهم المسؤولون القضائيون أو العسكريون، وكبار المديرين التنفيذيين في الشركات المملوكة للدولة، وكبار مسؤولي الأحزاب السياسية، والأشخاص الذين تم تكليفهم، أو سبق تكليفهم، بإدارة المنظمات الدولية أو أي منصب بارز فيها، بما في ذلك أعضاء الإدارة العليا مثل المديرين ونوابهم وأعضاء مجلس الإدارة أو الأشخاص ذوي المناصب المماثلة.

يشمل التعريف أيضاً ما يلي:

- أفراد الأسرة المباشرين للشخصية السياسية البارزة، مثل الأزواج والأبناء وأزواجهم والوالدين.
- الأشخاص المعروفون بأنهم مقربون من الشخصية السياسية البارزة، بما في ذلك:
- الأشخاص الذين يمتلكون ملكية مشتركة لشخصية اعتبارية أو ترتيب قانوني، أو أي علاقات مهنية أو اجتماعية وثيقة أخرى مع شخصية سياسية بارزة.
- الأشخاص الذين يمتلكون ملكية منفردة لشخصية اعتبارية أو ترتيب قانوني.

### تحديد وإدارة مخاطر الشخصيات السياسية البارزة

يُطلب من الأعمال والمهنة غير المالية المحددة إنشاء أنظمة داخلية فعّالة والحفاظ عليها لتحديد ما إذا كان العميل أو المالك المستفيد أو المستفيد أو الشخص المسيطر شخصية سياسية بارزة. يجب أن تتناسب هذه الأنظمة مع طبيعة وحجم عمليات الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، وقد تشمل ما يلي:

- أدوات فحص آلية للتحقق من العملاء والمعاملات مقابل قواعد بيانات الشخصيات السياسية البارزة المعروفة.
- عمليات تدقيق خلفية يدوية ورقمية، والتي قد تشمل ما يلي:
- عمليات بحث على الإنترنت ووسائل الإعلام
- قواعد بيانات متاحة باشتراك أو للجمهور
- خدمات التحقيق في الخلفية

يجب أن يتم التحديد عند بدء العلاقة التجارية وطوال فترة العلاقة التجارية كجزء من المراقبة المستمرة. يجب على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة التي تتعامل مع الأفراد ضمان تحديث أنظمة الفحص لديها وقدرتها على تحديد العلاقات الجديدة أو الناشئة مع الشخصيات السياسية البارزة.

### إجراءات معززة للتعامل مع الشخصيات السياسية البارزة

عند تحديد شخصية سياسية بارزة، يجب على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة التي تتعامل مع الأفراد تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- الحصول على موافقة الإدارة العليا قبل بدء أو استمرار أي علاقة عمل مع الشخصية السياسية البارزة.
  - تحديد مصدر الثروة ومصدر الأموال، ويجب أن يكون ذلك مدعوماً بوثائق موثوقة.
  - تقييم مدى صحة الوضع المالي للعميل، بما في ذلك التحقق من تاريخه المهني والإفصاحات العامة.
  - إجراء مراقبة أكثر تواتراً للمعاملات ومراجعات دورية للعلاقة.
- تنطبق هذه الإجراءات أيضاً عندما يكون الشخص ذو النفوذ السياسي مالكاً مستفيداً أو مستفيداً أو شخصاً مسيطراً.

### الالتزامات المستمرة ومؤشرات التصعيد

يجب الحصول على موافقة الإدارة العليا في الحالات التالية أيضاً:

- يصبح عميل غير مصنف كشخصية سياسية بارزة أو يُصنف كذلك خلال فترة العلاقة.
- يكشف فحص العناية الواجبة بالعميل الروتيني أو القائم على حدث معين عن تغييرات في ملف تعريف مخاطر العميل.
- يتم اكتشاف معاملة جوهرية غير معتادة أو لا تتوافق مع الملف الشخصي المعروف للشخصية السياسية البارزة.

في حال استمرار ارتفاع المخاطر أو اكتشاف نشاط مشبوه، يجب النظر في إعداد تقرير عن المعاملات المشبوهة.

### الشخصيات السياسية البارزة المحلية والسابقة

بالنسبة للشخصيات السياسية البارزة المحلية والأفراد الذين لم يعودوا يشغلون مناصب عامة بارزة، لا يُطلب من الأعمال والمهن غير المالية المحددة تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة الكاملة تلقائياً. ومع ذلك، يجب عليها تقييم ما إذا كانت العلاقة لا تزال تشكل خطراً عالياً لغسل الأموال وتمويل الإرهاب بسبب:

- النفوذ أو العلاقات المتبقية للفرد، حتى لو كانت غير رسمية.
- أقدمية المنصب العام السابق.
- ما إذا كانت الأدوار السابقة والحالية مرتبطة بشكل جوهري، مثل المشاركة المستمرة في الوظائف الحكومية أو عمليات صنع القرار.

في حال وجود عوامل خطر كهذه، يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة التعامل مع الفرد كعميل عالي المخاطر وتطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة وفقاً لذلك. يجب توثيق هذه القرارات وإخضاعها لمراجعة دورية.

ينبغي تحديد جميع الشخصيات السياسية البارزة، وتصنيفها، وتقييم مخاطرها، وعند الاقتضاء، يجب توثيق تطبيق أو استثناء إجراءات العناية الواجبة المعززة توثيقاً دقيقاً ومبرراً بشكل وافٍ. يشمل ذلك توثيق أساس النظر في الأمر، وعملية اتخاذ القرار، والأدلة الداعمة، ويجب أن يكون ذلك في شكل يُحفظ مع السجلات الأخرى المطلوبة وفقاً لمتطلبات حفظ السجلات المحددة. يجب أن تحظى هذه القرارات بموافقة رسمية من الإدارة العليا، مع توضيح الأساس المنطقي بوضوح لضمان الشفافية والمساءلة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي إعادة النظر في هذه التصنيفات والقرارات دورياً، مع مراعاة أي تغييرات في ملف تعريف العميل أو وضعه أو مستوى المخاطر التي يتعرض لها، لتحديد ما إذا كان النظر في أمر الشخصية السياسية البارزة ومستوى المخاطر المرتبط به لا يزالان مناسبين. يتحمل مسؤول الامتثال مسؤولية ضمان التنفيذ الفعال والإشراف المستمر على سياسة المؤسسة المتعلقة بالشخصيات السياسية البارزة. يشمل ذلك أيضاً ضمان التدريب اللازم لجميع الموظفين المعنيين حول كيفية تحديد الشخصيات السياسية البارزة، وتقييم مستويات المخاطر، وتطبيق إجراءات العناية الواجبة المناسبة، وتصعيد المخاوف عند الضرورة. ينبغي عقد برامج تدريبية وتوعوية دورية لتزويد الموظفين بالمعرفة اللازمة لتحديد وإدارة المخاطر المتعلقة بالشخصيات السياسية البارزة، بما يتوافق مع التغييرات في كل من المتطلبات التنظيمية والسياسات الداخلية.

### 2-6-3-9 متطلبات العملاء أو المعاملات عالية المخاطر

عندما يُمثل العميل أو المالك المستفيد أو المعاملة خطراً عالياً لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة بما يتناسب مع طبيعة وخطورة المخاطر المحددة. تُشكل هذه التدابير عنصراً أساسياً في نهج الأعمال والمهن غير المالية المحددة القائم على المخاطر، وتهدف إلى الحد من تعرض المؤسسة للتمويل غير المشروع.

العملاء والمعاملات عالية المخاطر هي تلك التي تتسم بخصائص قد تُخفي مصدر الأموال، أو هوية الأطراف المعنية، أو الغرض من العلاقة.

وتُقرّ اللوائح التنفيذية بعوامل المخاطر العالية، مثل:

- عملاء من مناطق ذات مخاطر عالية.



- عملاء غير مقيمين لا يحملون وثائق هوية معترف بها.
- هياكل قانونية أو سلاسل ملكية معقدة.
- علاقات أو معاملات تجارية تفتقر إلى مبرر اقتصادي واضح.
- عمليات كثيفة النقد أو تعاملات مع أطراف ثالثة مجهولة.

#### تحديد المخاطر وتفعيل إجراءات العناية الواجبة المعززة

يجب على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة عندما تستند إلى نتائج تقييم المخاطر الموثوقة والمثبتة. لا ينبغي تطبيق العناية الواجبة المعززة تلقائيًا، بل يجب تفعيلها عند تحديد عوامل مخاطر مرتفعة بشكل واضح. تُستمد تصنيفات المخاطر العالية من نتائج كل من تقييم مخاطر الأعمال الذي تُجره الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، وتحديد وتصنيف مخاطر العملاء، بالإضافة إلى المؤشرات التحذيرية التي تُلاحظ أثناء عملية انضمام العملاء، أو المراجعات الدورية، أو المعاملات التي يتم البدء بها. ينبغي مراعاة عوامل المخاطر القطاعية والجغرافية، كما وردت في التقييم الوطني للمخاطر في دولة الإمارات العربية المتحدة أو أي تقييمات مخاطر قطاعية أخرى سارية، عند تحديد تصنيف مخاطر العميل.

في حال تصنيف العميل على أنه عالي المخاطر، يتعين على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة تقديم أدلة تثبت الأساس الذي استند إليه هذا التقييم وخصائص المخاطر التي أدت إلى تصنيفه ضمن فئة المخاطر العالية. وينبغي أن تُستخدم هذه الوثائق كأساس لتطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة المناسبة مع طبيعة ومستوى المخاطر المحددة. يجب أن يكون النهج قائمًا على تقييم المخاطر، وأن يُظهر أن الجهة غير المصرفية المالية تعمل بفعالية وفقًا للالتزامات والمعايير الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.

#### العناية الواجبة المعززة في حالات الظروف المشبوهة أو غير الاعتيادية أو غير المنطقية

يجب تطبيق العناية الواجبة المعززة في جميع الحالات التالية، على سبيل المثال لا الحصر:

- يقدم العميل أسبابًا غير منطقية للعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة أو من خلالها، دون وجود صلة تجارية أو شخصية أو مهنية واضحة بالدولة.
- يوجد تناقض بين الملف التعريفي لأعمال العميل ووظيفته أو خلفيته المهنية المعلنة.
- المعاملات غير معتادة من حيث الحجم أو التكرار أو الأطراف المقابلة مقارنةً بنشاط العميل الاقتصادي المعروف.
- المعاملة أو الهيكل القانوني أكثر تعقيدًا مما كان متوقعًا بناءً على مستوى تعليم الفرد وخبرته وفهمه للممارسات العامة في القطاع.
- تتضمن المعاملة أطرافًا مقابلة أو ولايات قضائية أو هياكل لا تتوافق مع نموذج العمل المعلن، مما يثير مخاوف بشأن التموه أو التهرب.

#### إجراءات العناية الواجبة المعززة

بمجرد تحديد عميل أو معاملة على أنها عالية المخاطر، يجب على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة المعنية بالمعاملات التجارية تطبيق إجراءات أكثر شمولاً لفهم العلاقة والمعاملة والتحقق من المعلومات المقدمة. قد تشمل هذه الإجراءات ما يلي:

- التحقق من هوية العميل والمالك المستفيد من مصادر مستقلة وموثوقة، لا سيما غير المقيمين والعملاء ذوي الهياكل المعقدة.
- فهم هوية العميل ونشاطه التجاري، بما في ذلك أنشطته التجارية، والغرض من العلاقة التجارية، والنمط المتوقع للمعاملات.
- تقييم مدى صحة الوضع المالي للعميل، مثل مراجعة كشوف الحسابات، وسجلات الشركات، أو أي أدلة مادية أخرى تدعم نموذج العمل المعلن.
- التحقق من الهيكل القانوني للعميل لتحديد الملكية والسيطرة، بالإضافة إلى اكتشاف وجود كيانات أم أو صناديق استثمارية أو شركات قابضة خارجية. • التحقق من المعلومات باستخدام أدوات مفتوحة المصدر، مثل:

✓ عمليات البحث في وسائل الإعلام العامة  
✓ السجلات وقواعد البيانات العامة.

✓ خدمات الاشتراك التي توفر فحصًا للتقارير الإعلامية السلبية والعقوبات.

يجب اختبار المعلومات والبيانات للتأكد من اتساقها الداخلي ومصداقيتها ومعقوليتها. في حال وجود تناقضات أو ادعاءات غير موثقة، ينبغي إجراء المزيد من الاستفسارات أو اتخاذ إجراءات تصعيدية.

### 3-6-3-9 متطلبات الدول عالية المخاطر

يجب إخضاع العلاقات التجارية والمعاملات مع الدول المصنفة عالية المخاطر من قبل الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة لإجراءات العناية الواجبة المعززة، واتخاذ التدابير المضادة عند الضرورة. لا يقتصر هذا الالتزام على العملاء أنفسهم فحسب، بل يشمل أيضًا المالكين المستفيدين الرئيسيين الذين يتعاملون مع الكيانات القانونية والترتيبات في هذه الدول. الدول عالية المخاطر هي:

- الدول التي تستدعي اتخاذ إجراءات أو تخضع لمراقبة مشددة من قبل مجموعة العمل المالي.
  - الدول المصنفة من قبل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة والمنظمات غير المشروعة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
  - الدول التي حددتها الجهات التنظيمية في دولة الإمارات العربية المتحدة أو وحدة الاستخبارات المالية على أنها تعاني من أوجه قصور استراتيجية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، أو أنها معرضة لمخاطر متزايدة.
- ينبغي أن تمتلك الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة أنظمة وضوابط داخلية تساعد في تحديد هذه المخاطر وتسجيلها والإبلاغ عنها كجزء من نهجها القائم على المخاطر.

### تحديد الدول عالية المخاطر

يتعين على الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة إنشاء قائمة بالدول المصنفة عالية المخاطر وتحديثها دوريًا، وذلك بالاستناد إلى مصادر موثوقة. تُعد هذه القائمة مدخلًا أساسيًا لأطر تقييم المخاطر الخاصة بها، وتساعد في تحديد المخاطر الجغرافية المتزايدة أثناء إجراءات العناية الواجبة بالعملاء وجزء من المراقبة المستمرة. ينبغي أن تشمل المصادر الأساسية البيانات العامة وقوائم الدول عالية المخاطر الصادرة عن مجموعة العمل المالي والتصنيفات التي تنشرها الهيئة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، أو أي من الإشعارات أو التعاميم أو التوجهات الصادرة عن هيئة الرقابة المختصة في دولة الإمارات العربية المتحدة أو وحدة الاستخبارات المالية.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي إدراج مؤشرات المخاطر المحددة في هيئة تنظيم الدولة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما يعكس الأولويات الوطنية وبيئة التهديدات. ويمكن استخدام أدوات تكميلية، مثل مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال، وقائمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للدول غير المتعاونة في مجال الضرائب، وغيرها من مؤشرات المخاطر المستقلة، لزيادة الوعي بالمخاطر، إلا أنها لا تُعني عن القوائم الصادرة عن مجموعة العمل المالي أو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو السلطات داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، ولا تُلغها.

ويجب أن تكون هذه الوسائل الخارجية ثانوية وداعمة. كما ينبغي على الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة ضمان دمج قوائم الدول عالية المخاطر في إجراءات تقييم المخاطر الداخلية لديها، وعند الاقتضاء، تضمينها في أنظمة المراقبة الآلية لتسهيل التنبيه الفوري وزيادة التدقيق في أي معاملات أو علاقات، حسب الاقتضاء.

### التزامات العناية الواجبة المعززة

يجب تطبيق تدابير معززة على أي علاقة تجارية أو عميل أو معاملة تتعلق بدولة عالية المخاطر. ويتعين على الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة تطبيق تدابير معززة لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة والحد منها. وتشمل هذه التدابير، على سبيل المثال لا الحصر:

- التحقق من الهوية بشكل أكثر دقة باستخدام وثائق من مصادر مستقلة وموثوقة.
  - تحقيق مفصل في الغرض من العلاقة أو المعاملة ومبرراتها الاقتصادية.
  - تقييم شرعية مصادر ثروة العميل وأمواله.
  - تقييم الأنشطة التجارية والجهات المقابلة، لا سيما إذا كان النشاط يشمل قطاعات معرضة للاستغلال.
  - تحديد وتقييم مخاطر الأشخاص ذوي النفوذ السياسي الأجنبي من بين العملاء أو الملاك المستفيدين أو غيرهم من الأشخاص المسيطرين.
  - مراجعة وتحديث معلومات العملاء بانتظام، وتطبيق إجراءات أكثر صرامة للإبلاغ والموافقة الداخلية.
- يجب أن تتناسب هذه الإجراءات مع حجم النشاط التجاري وتعقيده ومستوى المخاطر التي ينطوي عليها، ومع مدى تقبل الكيان للمخاطر.

### التدابير المضادة والتوقعات الرقابية

في حالات المخاطر القصوى، لا سيما إذا كانت الدولة خاضعة لدعوة عمل من مجموعة العمل المالي أو قرارات مماثلة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يجب على الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة تطبيق تدابير تخفيف المخاطر والتدابير المضادة وفقاً لتوجيهات السلطات الإماراتية المختصة. وقد تشمل هذه التدابير:

- تقييد أو إنهاء منتجات أو خدمات محددة.
  - تطبيق حدود للمعاملات، أو ضوابط معززة، أو آليات تسوية مؤجلة.
  - اشتراط موافقة الإدارة العليا على أي تعاملات مع الدولة أو مواطنيها.
  - تكثيف مراقبة المعاملات مع التركيز على رصد الأنماط المرتبطة بالولايات القضائية عالية المخاطر.
  - رفض العلاقات أو إنهاؤها، في حال تعذر التخفيف من المخاطر بشكل فعال.
- يجب ألا تُنفذ التدابير المضادة بمعزل عن السياق، بل يجب أن تتبع توجيهات واضحة من الهيئة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، ووحدة الاستخبارات المالية، والجهة الرقابية. يجب على الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة أن تبقى على أهبة الاستعداد للإشعارات العامة والتعاميم الإشرافية التي تُعلن عن تصنيفات جديدة أو تغييرات في تصنيفات المخاطر الحالية.

### السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية

لضمان الامتثال للمتطلبات المشار إليها أعلاه، يُطلب من الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة وضع سياسات وإجراءات داخلية والحفاظ عليها، والتي تشمل ما يلي:

- مدى تقبل المؤسسة للمخاطر فيما يتعلق بالتعرضات للدول عالية المخاطر.
- تعريفات وآلية حساب مخاطر الدولة، بما في ذلك دمجها في نموذج تقييم مخاطر العملاء.
- توصيفات الأدوار ومعايير التصعيد المتعلقة باستقطاب العملاء من المناطق ذات المخاطر العالية، والتحقق من بياناتهم، والحفاظ على علاقاتهم.
- التوعية المستمرة للموظفين بشأن التهديدات الجيوسياسية والقضائية.
- مراجعات دورية لعمليات التدقيق والتأكيد على إجراءات العناية الواجبة المعززة والتدابير المضادة المتعلقة بالدول ذات المخاطر العالية.

يجب وضع السياسات بما يتناسب مع نموذج أعمال مؤسسات التمويل غير المصرفية، وملف المخاطر الخاص بها، وملف العملاء، مع ضرورة مراجعتها وتحديثها دوريًا، لضمان استجابتها للتغيرات في بيئة المخاطر الدولية والمحلية.

#### 4-6-3-9 متطلبات خدمات تحويل الأموال أو القيمة

يجب على مؤسسات التمويل غير المصرفية توخي الحذر الشديد عند إنشاء أو الحفاظ على علاقات تجارية مع خدمات تحويل الأموال أو القيمة، لا سيما بسبب مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد المرتبطة بتحويل الأموال السريع عبر الحدود، وشبكات الوكلاء غير الرسمية في كثير من الأحيان. يجب أن تتناسب إجراءات العناية الواجبة المطلوبة مع طبيعة العلاقة ومستوى التعرض لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، وأن تشكل جزءًا من برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة الأوسع نطاقًا والقائم على المخاطر لدى الأعمال والمهني غير المالية المحددة.

- الترخيص والوضع القانوني: قبل الدخول في علاقة عمل مع مزود خدمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، يجب على الأعمال والمهني غير المالية المحددة للأوراق المالية غير المصرفية التحقق من أن مزود الخدمة مرخص أو مسجل وخاضع للرقابة في دولة الإمارات العربية المتحدة أو في بلده الأصلي، ويخضع لأنظمة وإشراف فعالين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. يجب الحصول على ما يثبت الترخيص وتوثيقه كجزء من عملية الانضمام.
- تقييم ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة وملف المخاطر: يجب على الأعمال والمهني غير المالية المحددة للأوراق المالية غير المصرفية جمع المعلومات الكافية اللازمة لإصدار حكم قائم على المخاطر بشأن مستوى النزاهة وبيئة الرقابة. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر:
  - مراجعة سياسات وإجراءات وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة الخاصة بمزود الخدمة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعناية الواجبة بالعملاء، وحفظ السجلات، وتقديم التقارير المشبوهة.
  - مراجعة مدى امتثال نظام تحويل الأموال أو القيم لأحكام التحويلات البنكية.
  - تحديد ملكية نظام تحويل الأموال أو القيم وهيكله وفعالية الرقابة عليه، بما في ذلك أي علاقات مع شخصيات سياسية بارزة، ووجود أي تضارب في المصالح أو انعدام للشفافية في هيكله الإداري.
  - تقييم هوية عملاء نظام تحويل الأموال أو القيم ومدى تعرضه لمختلف المناطق الجغرافية (لا سيما المناطق ذات المخاطر العالية) أو القطاعات التي قد تكون عرضة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.
  - الحصول على قائمة بالوكلاء أو الوكلاء الفرعيين، عند الاقتضاء، وتقييم مدى فعالية رقابة نظام تحويل الأموال أو القيم على هؤلاء الوكلاء، بما في ذلك من خلال التدريب على الامتثال والمراقبة الدورية.
  -
- الضوابط الداخلية والوثائق: يجب على الأعمال والمهني غير المالية المحددة وضع سياسات وإجراءات داخلية تتناول المخاطر المحددة المرتبطة بعلاقات نظام تحويل الأموال أو القيم، بما في ذلك معايير بدء العلاقات والحفاظ عليها، ومنهجيات تقييم المخاطر، والحصول على موافقات الإدارة، والمراقبة المستمرة لمعاملات نظام تحويل الأموال أو القيم.

يجب أن تتناسب جميع متطلبات العناية الواجبة بالعملاء/العناية الواجبة المعززة ومتطلبات المراقبة المتعلقة بالعلاقات التي تشمل خدمات مزودي خدمات تحويل الأموال أو القيمة مع حجم وطبيعة وتعقيد العمل، ومع مستوى تعرض الأعمال والمهني غير المالية المحددة للمخاطر المرتبطة به. لا يمكن تطبيق إجراءات موحدة تناسب الجميع، ومن المتوقع أن تقوم الأعمال والمهني غير المالية المحددة بتخصيص ضوابطها للتخفيف من المخاطر المرتبطة بعلاقة محددة مع مزودي خدمات تحويل الأموال أو القيمة. في حال ثبوت وجود عوامل مخاطر مرتفعة - بما في ذلك المعاملات مع مشغلي خدمات تحويل الأموال أو القيمة غير المرخصين أو الخاضعين للتنظيم، أو الارتباطات بمناطق

ذات مخاطر عالية، أو الملكية المستفيدة من قبل أشخاص ذوي نفوذ سياسي، ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة اتخاذ تدابير إضافية. قد تشمل هذه التدابير عمليات تحقق أكثر صرامة، وتحليلاً أعمق لمصدر الأموال، وعمليات تدقيق أكثر انتظاماً ومراقبة مستمرة للمعاملات.

إذا تُعذر تقليل مخاطر علاقة مزودي خدمات تحويل الأموال أو القيمة أو التخفيف منها بشكل كافٍ من خلال ضوابط مناسبة، فينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة أن تكون مستعدة لرفض العمل أو إنهاء العلاقة. ينبغي اتخاذ القرارات بناءً على تقييم مُبَرَّر للمخاطر، وبطريقة تتوافق مع النهج القائم على المخاطر والتزامات هيئة إدارة الأعمال والمهنة غير المالية المحددة تجاه قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة.

### 5-6-3-9 متطلبات المنظمات غير الربحية

قد تُستغل المنظمات غير الربحية، في بعض الحالات، لتمويل الإرهاب أو تمويل أنشطة غير قانونية أخرى، لا سيما عندما تكون ضوابط الحوكمة ضعيفة، أو عندما تعبر التدفقات المالية الحدود، أو عندما تعمل المنظمة غير الربحية في مناطق عالية المخاطر أو متأثرة بالزلازل أو تجمع الأموال منها. يتعين على هيئات إدارة الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، مع مراعاة النهج القائم على المخاطر، عند الدخول في علاقات تجارية مع المنظمات غير الربحية أو الاستمرار فيها، تطبيق إجراءات العناية الواجبة الإضافية المناسبة للمخاطر المحددة، لضمان عدم تشكيلها عائقاً غير مبرر أمام الأنشطة المشروعة للمؤسسات الخيرية.

تشمل أمثلة التدابير التي ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة مراعاتها عند التعامل مع منظمة غير ربحية، على سبيل المثال لا الحصر:

- فهم طبيعة المنظمة غير الربحية ومستوى المخاطر التي تواجهها. يجب على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة تقييم مستوى المخاطر الإجمالية التي تتعرض لها المنظمة غير الربحية من خلال فهم تفصيلي لما يلي:
  - وضعها القانوني، وترخيصها أو تسجيلها.
  - هيكل مجلس الإدارة والإدارة العليا، وتحديد كبار المساهمين أو الأفراد ذوي المصالح المسيطرة وأي صلات لهم بالشخصيات السياسية البارزة.
  - طبيعة ونطاق ومدى عملياتها وأنشطتها.
  - مصدر وخصائص المانحين والمستفيدين، لا سيما عندما تنشأ الأموال من أو تُصرف إلى أفراد أو كيانات في ولايات قضائية عالية المخاطر.
  - المناطق الجغرافية التي تعمل فيها المنظمة غير الربحية.
- التدقيق والامتثال للعقوبات. ستحتاج الأعمال والمهنة غير المالية المحددة إلى إجراء فحوصات على المنظمة غير الربحية وإدارتها وكبار المانحين والمستفيدين الرئيسيين، وذلك بالرجوع إلى قوائم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وقائمة الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأي قوائم أخرى صادرة عن الشركاء الدوليين. بمجرد العثور على تطابق، يُطلب من الجهة المانحة اتخاذ الإجراءات المناسبة لإبلاغ وحدة الاستخبارات المالية وفقاً للسياسات والإجراءات المعمول بها.
- تقييم الضوابط الداخلية والشفافية: يتعين على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة تقييم مدى ملاءمة ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة في المنظمات غير الربحية لحجمها وتعقيد عملياتها ومستوى المخاطر التي تواجهها. قد تشمل هذه الضوابط إنشاء أنظمة محاسبية وتقارير مالية واضحة تخضع لتدقيق مستقل، بما يضمن الشفافية والمساءلة المالية. كما يتعين على المنظمات غير الربحية إنشاء أنظمة للعناية الواجبة بالمانحين، والتحقق من المستفيدين، والمراقبة المستمرة للبرامج لضمان أن الأموال مصدرها وتوزيعها على أشخاص وأغراض مشروعة.
- الضوابط القائمة على العلاقات من قبل الأعمال والمهنة غير المالية المحددة. في حال استمرار علاقة الأعمال والمهنة غير المالية المحددة مع منظمة غير ربحية، ينبغي اتخاذ تدابير إضافية تشمل تعزيز إجراءات العناية الواجبة للمنظمات غير الربحية

العاملة في قطاعات عالية المخاطر أو التي تحوّل أموالاً إلى ولايات قضائية ذات حوكمة ضعيفة، وإعادة تقييم تصنيف مخاطرها دورياً، والحصول على موافقة موثقة من الإدارة العليا على العلاقات عالية المخاطر، ووضع إجراءات واضحة لتصعيد الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة.

ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة دمج مخاطر خصائص المنظمات غير الربحية في برامجها الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، وذلك من خلال تحديد العملاء بناءً على المخاطر وقوائم التحقق من العناية الواجبة، وتعزيز فحص المنظمات غير الربحية عالية المخاطر، كما ينبغي تحديد أدوار ومسؤوليات واضحة لموظفي الامتثال المسؤولين عن التعامل مع المنظمات غير الربحية، مدعومة بتدريب دوري للموظفين الميدانيين على أنماط تمويل الإرهاب من قبل المنظمات غير الربحية، والالتزامات القانونية، ومؤشرات الخطر. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تقييم فعالية الضوابط المتعلقة بعلاقات العمل مع المنظمات غير الربحية من خلال تدقيق خارجي أو مراجعة امتثال. يجب أن تتناسب جميع هذه التدابير مع مستوى المخاطر، وأن تحظى بموافقة الإدارة العليا، وأن تتوافق مع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومع متطلبات مجموعة العمل المالي.

### 7-3-9 الاعتماد على طرف ثالث

يجوز للمنظمات غير الربحية، في ظروف معينة، الاعتماد على أطراف ثالثة لتنفيذ بعض عناصر مهام العناية الواجبة بالعملاء، مثل تحديد هوية العملاء والمالكين المستفيدين والتحقق منها، بالإضافة إلى تحديد سبب وطبيعة علاقة العمل المقصودة. لا يُعفى هذا الاعتماد المنظمات غير الربحية من مسؤوليتها الأساسية عن أداء واجباتها فيما يتعلق بالوفاء بالتزامات العناية الواجبة بالعملاء بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة ولوائحها التنفيذية. قبل الاعتماد على أي طرف ثالث، يجب على الجهة غير المصرفية المعتمدة التأكد من خضوعه للرقابة والإشراف لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، وأن يكون ملتزماً بتطبيق إجراءات العناية الواجبة بالعملاء وحفظ السجلات المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بموجب قانون أو تدابير قابلة للتنفيذ. وفي جميع الأحوال، تظل الأعمال والمهنة غير المالية المحددة المعتمدة مسؤولة مسؤولية كاملة عن:

- جودة وكفاية إجراءات العناية الواجبة بالعملاء المتخذة.
- الحصول، دون تأخير، على بيانات ووثائق العناية الواجبة بالعملاء الأساسية من الطرف الثالث.
- تقييم مستوى مخاطر العميل واتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من هذه المخاطر، مثل المراقبة المستمرة.

بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة المعتمدة إجراء تقييم موثق لإطار عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الطرف الثالث، بما في ذلك كفاية سياساته، وسلامة ضوابطه الداخلية، وخبرة وعدد موظفي الامتثال لديه، بالإضافة إلى قوة آليات حفظ السجلات والتدقيق لديه. تشمل الأدوات المفيدة في هذا الصدد استبيانات العناية الواجبة الرسمية، وخطابات إقرار مكافحة غسل الأموال من جهات خارجية، وعمليات التفتيش الميداني، أو نماذج شهادات الاعتماد. ويوصى بتوخي الحذر الشديد عندما يكون مقر الجهة الخارجية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة. في مثل هذه الحالات، يجب على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة التأكد من أن الولاية القضائية الأجنبية تطبق معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المكافئة لتلك المطبقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بالرقابة التنظيمية وإنفاذها.

عند الاعتماد على جهة خارجية، يجب على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة وضع ترتيبات واضحة وقابلة للتنفيذ، مثل اتفاقيات مستوى الخدمة أو عقود الاعتماد، تُحدد مسؤوليات كلا الطرفين. ينبغي أن تُحدد هذه الاتفاقيات نطاق إجراءات العناية الواجبة بالعملاء، وإجراءات استرجاع البيانات، وشكل وتواتر تبادل المعلومات، والالتزام بتقديم نسخ مصدقة من وثائق الهوية والتحقق عند الطلب. كما يجب على الجهات الخارجية التصديق على صحة الوثائق المقدمة، عند الاقتضاء.

يجب أن تتمكن الأعمال والمهن غير المالية المحددة غير المصرفية من الحصول دون تأخير على جميع وثائق العناية الواجبة بالعميل ذات الصلة - بما في ذلك معلومات الهوية والتحقق منها، والملكية المستفيدة، ومصدر الأموال، ومعلومات المراقبة المستمرة - التي تحتفظ بها الجهة الخارجية. يشمل ذلك أي بيانات تُستخدم كأساس لتقييمات مخاطر العملاء. يجب ألا تؤدي ترتيبات الاعتماد إلى تأخيرات أو ثغرات أو سجلات غير مكتملة قد تعيق وصول الأعمال والمهن غير المالية المحددة غير المصرفية أو الجهة الرقابية المختصة أو وحدة الاستخبارات المالية إليها في الوقت المناسب. حتى عندما تُجرى العناية الواجبة بالعميل مبدئيًا بواسطة جهة خارجية، يُطلب من الأعمال والمهن غير المالية المحددة غير المصرفية الحفاظ على إشراف مستمر على علاقة العمل. يشمل ذلك إجراء مراقبة المعاملات، والمراجعات الدورية لمعلومات العناية الواجبة بالعميل، والإبلاغ عن أي نشاط مشبوه.

يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة غير المصرفية ضمان تحديث تصنيف مخاطر العميل وتوثيق أي تحديثات أو إعادة تقييم. ينبغي على الأعمال والمهن غير المالية المحددة غير المصرفية التمييز بين الاعتماد الرسمي على جهة خارجية واستخدام المعلومات من مصادر مستقلة وموثوقة خلال عمليات العناية الواجبة بالعميل الخاصة بها. على سبيل المثال، لا يُعدّ استخدام السجلات الحكومية أو مكاتب الائتمان أو قواعد البيانات التجارية للتحقق من الهوية اعتمادًا على طرف ثالث. ومع ذلك، إذا تم الحصول على وثائق العناية الواجبة بالعملاء من جهة أخرى مُلزّمة، وكان البنك غير المالي المُعتمد عليه يعتمد الاعتماد عليها في عملية العناية الواجبة بالعملاء الخاصة بتلك الجهة، فيجب تطبيق إطار الاعتماد الكامل، بما في ذلك تقييم الوضع التنظيمي للجهة وترتيباتها التعاقدية.

ينبغي أن تتناسب درجة الاعتماد ومستوى إجراءات التحقق والمراقبة مع طبيعة وحجم ومخاطر أنشطة البنك غير المالي المُعتمد عليه. ينبغي أن تُحدد السياسات الداخلية متى يُمكن الاعتماد على طرف ثالث، والشروط التي يتم بموجبها قبول العناية الواجبة بالعملاء التي تُجرىها جهات خارجية، ومسؤوليات موظفي الامتثال في تنسيق هذه الترتيبات والموافقة عليها، كما ينبغي أن تُعتمد حالات الاعتماد عالية المخاطر من قبل الإدارة العليا، مع إجراء مراجعات أو عمليات تدقيق دورية مستقلة لتقييم فعالية عمليات الاعتماد.

### 8-3-9 قيود العناية الواجبة بالعميل في حالات المخاطر العالية والإبلاغ عن أنشطة مشبوهة

في بعض الحالات عالية المخاطر، إذا علمت أعمال ومهن غير مالية محددة أو اشتبهت في أن العميل أو المالك المستفيد متورط في أنشطة غسل أموال أو تمويل إرهابي أو أنشطة تمويل غير مشروعة، وكان لديها أسباب معقولة للاعتقاد بأن اتخاذ تدابير العناية الواجبة بالعميل سيؤدي إلى إبلاغ العميل، فإن الالتزامات التالية تسري:

- تمويل الإرهاب: إذا كان الاشتباه يتعلق بتمويل الإرهاب، أو إذا حددت الأعمال والمهن غير المالية المحددة تطابقًا مع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة أو قائمة تمويل الإرهاب المحلية لدولة الإمارات العربية المتحدة:
  - يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة تجميد الأموال أو الأصول ذات الصلة فورًا، دون إشعار مسبق للعميل.
  - يجب تقديم تقرير إلى وحدة الاستخبارات المالية دون تأخير.
  - لا يجوز إتمام المعاملة تحت أي ظرف من الظروف.
- غسل الأموال: إذا كان الاشتباه يتعلق بغسل الأموال، وكان هناك اعتقاد معقول بأن اتخاذ إجراءات العناية الواجبة بالعميل قد يُثير شكوك العميل:
  - يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة عدم تأخير المعاملة بطريقة قد تُثير الشكوك.
  - يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة رفض إتمام المعاملة إذا تعذر تخفيف المخاطر دون إثارة شكوك العميل.
  - يجب تقديم تقرير إلى وحدة الاستخبارات المالية دون تأخير.

تشمل الإجراءات المطلوبة في مثل هذه الحالات من قبل الأعمال والمهن غير المالية المحددة غير المالية، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- إيقاف إجراءات العناية الواجبة بالعميل فقط إذا كان من المحتمل أن تُثير شكوك العميل. لا ينبغي للأعمال والمهن غير المالية المحددة غير المالية طلب أي وثائق إضافية قد تُثير الشكوك أثناء عملية العناية الواجبة بالعميل إذا كان ذلك يُعدّ بمثابة إفساء للشكوك.



- عدم إتمام المعاملة إذا كان هناك اشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب ولا يمكن تخفيفه.
- تقديم تقرير فوري عن المعاملات المشبوهة إلى وحدة الاستخبارات المالية يجب أن يوضح التقرير طبيعة الاشتباه، وأسباب عدم إجراء المزيد من إجراءات العناية الواجبة بالعميل، والمؤشرات التحذيرية الملحوظة، وأساس رفض المعاملة.
- الاحتفاظ بسجل داخلي واضح يوضح الأسباب والتوقيت والأفراد المعنيين والإجراءات المتخذة.
- الامتناع عن إبلاغ العميل أو أي طرف ثالث بتقديم تقرير عن المعاملات المشبوهة أو احتمال تقديمه، أو أن قرار عدم المضي قدماً كان بسبب مخاوف تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.

في الختام، يجب أن يكون استخدام العناية الواجبة القطاعية أو تأجيل بعض عناصر العناية الواجبة بالعميل مصحوباً بأدلة تدعم انخفاض مخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل المشاريع أو غيرها من الجرائم، وأن تقييماً للمخاطر ذات الصلة قد أُجري ووُثِّق. لا يجوز للأعمال والمهنة غير المالية المحددة اتخاذ مثل هذه الإجراءات إلا في ظروف محددة وواضحة ومسموح بها، و فقط في حال وجود ضوابط داخلية قوية، ومراقبة مستمرة، وإشراف من الإدارة العليا على هذه العملية. لا ينبغي السماح لهذه الاستثناءات بتقويض إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة لدى الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، بل يجب دمجها ضمن منهجية أوسع قائمة على المخاطر. في حين أنه في حالات الاشتباه بأنشطة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الاحتيال المالي، أو عندما يُعتبر إجراء العناية الواجبة بالعملاء بمثابة تنبيه، يتعين على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة إيقاف إجراءات العناية الواجبة بالعملاء، والامتناع عن إتمام المعاملة، وتقديم تقرير عن المعاملات المشبوهة إلى وحدة الاستخبارات المالية دون تأخير. لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تُقوّض هذه الإجراءات التزامات الامتثال أو تُعيق الإبلاغ في الوقت المناسب أو التخفيف الفعال للمخاطر.

## الجزء الخامس: الإبلاغ عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب و انتشار الأسلحة وحفظ السجلات

### 10- الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة

بموجب الإطار القانوني والتنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة، تلتزم جميع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة بالإبلاغ الفوري إلى وحدة الاستخبارات المالية عن أي معاملات أو محاولات معاملات مشبوهة، وأي معلومات إضافية مطلوبة بشأنها، عند وجود شكوك، أو أسباب معقولة للاشتباه، في أن العائدات مرتبطة بجريمة، أو بمحاولة أو نية استخدام الأموال أو العائدات لغرض ارتكاب جريمة أو إخفاءها أو التبرج منها. يتعين على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة وضع مؤشرات وتحديثها باستمرار لتحديد المعاملات المشبوهة المحتملة.

لوفاء بهذه الالتزامات، ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة تطبيق سياسات وإجراءات وضوابط داخلية كافية فيما يتعلق بتحديد المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها فوراً. وتقدم الأقسام الفرعية التالية إرشادات إضافية في هذا الشأن. يُعدّ عدم الإبلاغ عن معاملة مشبوهة دون تأخير، سواء كان ذلك عمداً أو نتيجة إهمال جسيم، جريمة اتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ينص قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على عقوبات، كما هو موضح في القسم 5، نظرة عامة على العقوبات المطبقة على انتهاكات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. ضد أي شخص، بما في ذلك الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، أو مديرها وموظفيها، الذين يتقاعسون، سواء عن قصد أو عن طريق الإهمال الجسيم، عن أداء واجبهم القانوني بالإبلاغ عن أي شبهة غسل أموال وجرائم أصلية ذات صلة، أو تمويل الإرهاب أو المنظمات غير المشروعة. وبينما تتصرف الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، وأعضاء مجالس إدارتها، وموظفيها، وممثلها المعتمدين بحسن نية ووفقاً لواجبهم القانوني بالإبلاغ عن أي معاملة/نشاط مشبوه إلى وحدة الاستخبارات المالية، فإنها تتمتع بالحماية من أي مسؤولية إدارية أو مدنية أو جنائية، كما هو منصوص عليه في اللوائح التنفيذية. تسري هذه الحماية حتى لو لم يكن الفرد على علم بالنشاط الإجرامي المحدد، وبغض النظر عما إذا كان قد وقع أي سلوك غير قانوني في نهاية المطاف. كما يشمل الحالات التي يقدم فيها الموظف بلاغاً، على الرغم من رفض صاحب العمل القيام بذلك.

ومع ذلك، ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة أن تلاحظ أن هذه الحماية لا تمتد إلى الإفصاح غير القانوني للعميل أو أي شخص آخر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، عن قيامهم بالإبلاغ أو نيتهم الإبلاغ عن معاملة / نشاط مشبوه، أو عن المعلومات أو البيانات التي يحتويها التقرير، أو عن إجراء تحقيق فيما يتعلق بالمعاملة / النشاط.

ملاحظة: تُطبّق التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بصناديق الادخار، بما في ذلك الفحص والتجميد الفوري والإبلاغ، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (74) لسنة 2020 وتوجهات الهيئة التنفيذية لشبكة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، والتي يجب على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة الالتزام بها بالتوازي مع التوجيهات الحالية.

### 10-1 وحدة الاستخبارات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة

تستمد وحدة الاستخبارات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة صلاحياتها القانونية بشكل أساسي من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمواد (44) إلى (47) من اللائحة التنفيذية، بصفتها وحدة مستقلة أنشئت حصراً لتلقي وتحليل ونشر تقارير المعاملات/الأنشطة المشبوهة من جميع الكيانات المُبَيَّغَة، بما في ذلك المؤسسات المالية، والأعمال والمهنة غير المالية المحددة، ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، المرخصين أو المسجلين في دولة الإمارات العربية المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، تتولى وحدة الاستخبارات المالية، بصفتها الهيئة الوطنية المركزية، المسؤولية الحصرية عن أداء المهام التالية:

- استلام وتحليل تقارير الحالات المشبوهة من الهيئة الاتحادية للجمارك.



- طلب معلومات ووثائق إضافية تتعلق بتقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة، أو أي بيانات أو معلومات أخرى تراها ضرورية لأداء مهامها، من المؤسسات المالية، والأعمال والمهنة غير المالية المحددة، والسلطات المختصة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالإفصاحات الجمركية.
  - التعاون والتنسيق مع السلطات الرقابية من خلال نشر نتائج تحليلاتها، لا سيما فيما يتعلق بجودة تقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة، لضمان امتثال المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة لالتزاماتها القانونية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.
  - إرسال البيانات المتعلقة بتقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة ونتائج تحليلاتها وغيرها من البيانات ذات الصلة، بما في ذلك المعلومات التي تم الحصول عليها من وحدات الاستخبارات المالية الأجنبية، إلى سلطات إنفاذ القانون الوطنية، وسلطات الادعاء، والسلطات القضائية عندما تتطلب هذه السلطات اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بجريمة مشتبه بها.
  - تبادل المعلومات مع نظرائها في الدول الأخرى، فيما يتعلق بتقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة أو أي معلومات أخرى متاحة لها.
- تحت إشراف الهيئة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، ولضمان الأداء الفعال لمهامها، تحافظ وحدة الاستخبارات المالية على بروتوكولات تشغيلية مع العديد من السلطات المختصة الوطنية والدولية.

أطلقت وحدة الاستخبارات المالية نظام goAML لتسهيل تقديم التقارير المطلوبة من قبل جميع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة. يُلزم هذه المؤسسات بالتسجيل في نظام goAML باتباع دليل التسجيل الخاص بالنظام، والحفاظ على تسجيلها فعالاً. يُطلب من مسؤول الامتثال في الشركة التسجيل كمستخدم للنظام<sup>11</sup>. يوفر goAML رابطاً آمناً لكل الأعمال والمهنة غير المالية المحددة إلى وحدة الاستخبارات المالية من خلال سلطاتها الإشرافية المختصة. يستضيف النظام عمليات لتسهيل تقديم التقارير المطلوبة. تُنشر الوثائق الإرشادية لتقديم تقارير المعاملات المشبوهة على لوحة تحكم هذا النظام. يجب على جميع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة التسجيل فوراً لتأكيد جاهزيتها لتقديم تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة وجميع التقارير الأخرى ذات الصلة.

تتلقى وحدة الاستخبارات المالية هذه التقارير وتُجري عليها المعالجة للحصول على أي معلومات أو مستندات إضافية مطلوبة، أو لاتخاذ أي إجراءات أخرى من قبل سلطات إنفاذ القانون أو السلطات الرقابية. تحتفظ وحدة الاستخبارات المالية بسجل لهذه التقارير، وتُجري تحليلاً للاتجاهات لفهم الاتجاهات السائدة في المعاملات والقطاعات أو المؤسسات التي يُحتمل فيها وجود غسل أموال أو تمويل أو تمويل غير مشروع، ويتم مشاركة هذا التحليل مع جميع المستخدمين المسجلين في نظام goAML من خلال تقرير دوري عن الاتجاهات والأنماط.

## 10-2 معالجة تقارير المعاملات المشبوهة من قبل وحدة الاستخبارات المالية

تتمثل إحدى الوظائف الأساسية لوحدة الاستخبارات المالية في إجراء تحليل تشغيلي للتقارير المقدمة والمعلومات الواردة من المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، وكذلك من السلطات المختصة، ودعم تحقيقات سلطات إنفاذ القانون. تقوم وحدة الاستخبارات المالية بذلك من خلال تحديد أهداف محددة (مثل الأشخاص أو الأموال أو الشبكات الإجرامية) وتتبع مسار معاملات محددة لتحديد الروابط بين هذه الأهداف وعائدات الجريمة المحتملة، وغسل الأموال، والجرائم الأصلية، وتمويل الإرهاب.

عند استلام التقارير أو المعلومات من المؤسسات المبلغة أو مصادر أخرى، تقوم وحدة الاستخبارات المالية بتقييم المعلومات، وتحديد أولويات المخاطر، وإجراء تحليلاتها الخاصة باستخدام مصادر معلومات وتقنيات تحليلية متنوعة. في بعض الحالات، قد تطلب وحدة

<sup>11</sup> <https://www.moet.gov.ae/documents/20121/0/goAML+System+Registration+Guide+29102024.pdf/5b7e9a8f-4e82-ea40-e33b-e17b9ba21e18?t=1737006501052>



الاستخبارات المالية معلومات إضافية من الجهة المبلغة أو السلطات المختصة، أو حتى من جهات أخرى غير مالية ذات صلة تربطها علاقة عمل بالجهة محل التحليل أو التحقيق، وذلك من خلال نظام إدارة الاستفسارات المتكامل. بعد انتهاء وحدة الاستخبارات المالية من تحليلها أو تحقيقها، يجوز لها نشر المعلومات المتعلقة بالقضية إلى سلطات إنفاذ القانون أو وحدات الاستخبارات المالية الأجنبية، كما يجوز لها، وفقاً لتقديرها، تقديم ملاحظات إلى الجهة المبلّغة في شكل تعليمات بشأن الإجراءات المطلوبة، أو توصيات وإرشادات.

إضافةً إلى ما سبق، تُجري وحدة الاستخبارات المالية أيضاً تحليلاً استراتيجياً، باستخدام البيانات المُجمّعة من التقارير المُقدّمة وغيرها من المعلومات التي تتلقاها، بما في ذلك من السلطات المختصة الوطنية والدولية ووحدات الاستخبارات المالية في الدول الأخرى، لتحديد الاتجاهات والأنماط المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. نتيجةً لهذا التحليل، قد تقوم وحدة الاستخبارات المالية من حين لآخر بنشر تنبيهات بشأن العناية الواجبة المعززة والاحتياط إلى الأعمال والمهن غير المالية المحددة كإجراء وقائي، كما قد تنشر معلومات إلى هذه المؤسسات حول أنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار السائدة أو الجديدة والناشئة، أو غيرها من المخاطر المحددة التي ينبغي على هذه المؤسسات أخذها في الاعتبار.

### 10-3 معنى المعاملة المشبوهة

بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار ولوائح التنفيذ، تُشير المعاملة المشبوهة إلى أي معاملة أو محاولة معاملة أو أموال لدى الأعمال والمهن غير المالية المحددة أسباب معقولة للاشتباه في أنها تُشكل (كلياً أو جزئياً، وبغض النظر عن المبلغ أو التوقيت) أيًا مما يلي:

- عائدات الجريمة (سواء صُنفت كجنيحة أو جنائية، وسواء ارتُكبت داخل الدولة أو في دولة أخرى تُعتبر فيها جريمة).
- أن تكون مرتبطة بجرائم غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل الانتشار.
- أن يكون الغرض من استخدامها في نشاط مرتبط بهذه الجرائم.

تجدر الإشارة إلى أن الشرط الوحيد لاعتبار معاملة ما مشبوهة هو وجود "أسباب معقولة" فيما يتعلق بالشروط المذكورة أعلاه. وبالتالي، يمكن استنتاج الطبيعة المشبوهة للمعاملة من معلومات معينة، بما في ذلك المؤشرات، أو أنماط السلوك، أو معلومات العناية الواجبة بالعملاء، ولا يعتمد ذلك على الحصول على دليل على وقوع جريمة أصلية أو على إثبات المصدر غير المشروع للعائدات. لا يشترط أن يكون لدى الأشخاص غير الماليين ذوي النوايا الحسنة علم بالنشاط الإجرامي الأساسي أو أي اشتباه مبرر بأن العائدات ناتجة عن نشاط إجرامي؛ فالأسباب المعقولة كافية.

ينبغي على الأعمال والمهن غير المالية المحددة ملاحظة أن المعاملات لا يشترط أن تكون مكتملة أو قيد التنفيذ أو معلقة حتى تُعتبر مشبوهة.

يجب الإبلاغ عن محاولات المعاملات، والمعاملات غير المنفذة، والمعاملات السابقة، بغض النظر عن توقيتها أو حالة اكتمالها، والتي يتبين بعد مراجعتها أنها تُثير شكوكاً معقولة، وذلك وفقاً للمتطلبات ذات الصلة. وبالتالي، يشمل الالتزام بالإبلاغ المعاملات غير المكتملة أو المنفذة جزئياً أو المرفوضة. ينطبق هذا على محاولات إتمام المعاملات التي تم إيقافها بسبب نقص في الوثائق، أو رفضها نتيجةً لتنبيهات فحص العقوبات، أو إلغائها أو عكسها من قبل العميل بعد استفسارات العناية الواجبة، وما إلى ذلك. يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة ضمان أن سياساتها وإجراءاتها الداخلية تحدد بوضوح آليات التصعيد والإبلاغ عن محاولات إتمام المعاملات.

#### 10-4 تحديد المعاملات المشبوهة

تلتزم الأعمال والمهن غير المالية المحددة بوضع مؤشرات يمكن استخدامها لتحديد المعاملات المشبوهة، وتحديث هذه المؤشرات بشكل مستمر وفقاً لتوجيهات السلطات الرقابية أو وحدة الاستخبارات المالية، وكذلك بما يتماشى مع التطورات ذات الصلة بتصنيفات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة. كما ينبغي على الأعمال والمهن غير المالية المحددة مراعاة مؤشرات الإنذار المبكر الواردة في هذه الإرشادات، ونتائج التقييم الوطني للجهات الرقابية، وأي تقييم للمخاطر القطاعية، وتقييمات مخاطر أعمالها الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة في هذا الصدد. كجزء من إطار عملهم الشامل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، وبما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالهم، ينبغي للأعمال والمهن غير المالية المحددة تحديد السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية التي تطبقها فيما يتعلق بتحديد المؤشرات وتطبيقها وتحديثها، وكذلك فيما يتعلق بتحديد وتقييم المعاملات المشبوهة المحتملة.

تشمل بعض العوامل التي ينبغي مراعاتها، على سبيل المثال لا الحصر:

- الأدوار والمسؤوليات التنظيمية فيما يتعلق بتطبيق المؤشرات ذات الصلة ومراجعتها/تحديثها، لا سيما فيما يتعلق بالمؤشرات الإلزامية التي تطلبها السلطات الرقابية أو وحدة الاستخبارات المالية.
  - إجراءات وضوابط الأنظمة التشغيلية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات فيما يتعلق بتطبيق المؤشرات ذات الصلة على عمليات مثل معالجة المعاملات ومراقبتها، وإجراءات العناية الواجبة بالعملاء ومراجعتها، وتصعيد التنبيهات.
  - تدريب الموظفين فيما يتعلق بتحديد المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها (بما في ذلك المعاملات التي تمت محاولتها)، والاستخدام المناسب وتقييم المؤشرات ذات الصلة، ودرجة ومدى التحقيق الداخلي المناسب قبل الإبلاغ عن معاملة مشبوهة.
- ملاحظة: لأغراض هذه الإرشادات، يُقصد بمصطلحي "التنبيهات" و"الحالات" ما يلي: تنبيهات أو حالات مراقبة المعاملات الآلية، ومراقبة المعاملات اليدوية، والإحالات الداخلية، وطلبات جهات إنفاذ القانون.

يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة التأكد من وجود آلية مناسبة وموظفين متخصصين وذوي خبرة للتحقيق في التنبيهات/الحالات والتعامل معها. يجب توثيق التحقيق في التنبيهات/الحالات ونتائجه، بما في ذلك قرار إغلاق التنبيه أو الإبلاغ الفوري عن المعاملة باعتبارها مشبوهة. يُعدّ الإبلاغ الفوري إلى وحدة الاستخبارات المالية أحد العناصر الأساسية في عملية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. هذا يعني أنه يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة إبلاغ وحدة الاستخبارات المالية بالمعاملة فور اتضاح طبيعتها المشبوهة. ويتحقق ذلك عندما يكون هناك، من وجهة نظر موضوعية، مع الأخذ في الاعتبار المعلومات المتاحة، سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن المعاملة مشبوهة، وهذا يعني أن الأعمال والمهن غير المالية المحددة المختصة بالتحقيق في حالات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، تقوم بالتحقيق بسرعة في التنبيهات والحالات والمؤشرات المحتملة، وتبلغ عن المعاملة فور تحديد ضرورة إبلاغ وحدة الاستخبارات المالية بها. لذا، يجب أن تكون هذه الجهات قادرة على إثبات اتخاذها إجراءات فورية ومستمرة منذ لحظة التنبيه.

وفي هذا الصدد، يجب أن يكون لدى هذه الجهات إجراءات محددة تُبين عملية الإبلاغ والخطوات الواجب اتخاذها في مثل هذه الحالات. عند التحقيق في التنبيهات والحالات، من المهم فحص معاملات العميل السابقة والمرتبطة بها، وإعادة تقييم مستوى المخاطر لديه.

عند تحديد المعاملات المشبوهة، يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة المختصة بالتحقيق، وإدارتها وموظفيها، إدراك أنه فيما يتعلق بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، لا يوجد حد أدنى أو قيمة مالية للإبلاغ، وأنه لا ينبغي اعتبار أي مبلغ أو حجم معاملة صغيراً جداً لدرجة تثير الشكوك. يكتسب هذا الأمر أهمية خاصة فيما يتعلق بجرائم تمويل الإرهاب والمنظمات غير المشروعة، حيث أن الأنماط المرتبطة بها قد تنطوي غالباً على مبالغ مالية ضئيلة للغاية. بالإضافة إلى ذلك، وباستثناء المؤشرات الإلزامية



التي تتطلب الإبلاغ عنها من قبل الجهات الرقابية المختصة أو وحدة الاستخبارات المالية، ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة المعنية أن تلاحظ أن وجود مؤشر ما يعني ضرورة التحقيق الفوري في المعاملة لتحديد ما إذا كان ينبغي الإبلاغ عنها.

عند تحديد ما إذا كانت المعاملة مشبوهة أو ما إذا كان هناك سبب معقول للشك، ينبغي على هذه الجهات مراعاة طبيعة الظروف الخاصة، بما في ذلك المنتجات أو الخدمات المعنية، وتفاصيل العميل في سياق ملف تعريف المخاطر الخاص به. في بعض الحالات، قد لا تُعتبر أنماط النشاط أو السلوك التي قد تُعتبر مشبوهة فيما يتعلق بعميل معين أو نوع منتج معين، مشبوهة فيما يتعلق بعميل آخر. لهذا السبب، تُعد السياسات والإجراءات الداخلية الواضحة بشأن تصعيد التنبيهات/الحالات والتحقيق فيها، والإبلاغ الداخلي عن المعاملات المشبوهة، أمراً بالغ الأهمية لبرنامج فعال للحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. يشمل ذلك برنامج تدريب مناسب يمكن الموظفين من اكتشاف المعاملات غير العادية أو المشبوهة المحتملة.

مع أنه من المستحيل حصر جميع مؤشرات الاشتباه في هذه الإرشادات، إلا أن القسم 13، "روابط مفيدة"، يُقدّم بعض الروابط المفيدة لمصادر مؤشرات المعاملات المشبوهة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. وفيما يلي بعض الأمثلة على أنواع المعاملات التي يُحتمل أن تكون مشبوهة والتي ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة أخذها في الاعتبار:

- المعاملات أو سلسلة المعاملات التي تبدو معقدة بشكل غير ضروري، أو التي تُصعب تحديد المالك المستفيد، أو التي لا يبدو أن لها مبرراً اقتصادياً أو تجارياً.
  - أعداد أو أحجام أو أنواع المعاملات التي تبدو غير متسقة مع النشاط المتوقع للعميل و/أو نشاطه السابق.
  - المعاملات التي تبدو كبيرة بشكل استثنائي مقارنةً بدخل العميل أو حجم أعماله المُعلن.
  - مبالغ نقدية كبيرة غير مُبرّرة، خاصةً عندما لا تتسق مع طبيعة عمل العميل.
  - طلبات الدفع من أطراف ثالثة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالقروض أو الاستثمارات أو وثائق التأمين.
  - المعاملات التي تشمل دولاً عالية المخاطر، بما في ذلك تلك التي تتضمن تحويلات "أموال خاصة"، لا سيما في الحالات التي لا توجد فيها أسباب واضحة لمسار المعاملة المحدد.
  - التغييرات المتكررة أو غير المبررة في ملكية أو إدارة العلاقات التجارية.
  - التغييرات غير المنطقية في الأنشطة التجارية، خاصةً تلك التي تنطوي على أنشطة عالية المخاطر.
  - الحالات التي يتعذر فيها تطبيق إجراءات العناية الواجبة بالعملاء، مثل رفض العملاء أو المستفيدين تقديم وثائق العناية الواجبة، أو تقديم وثائق مزورة أو مضللة أو احتيالية.
- عند الإبلاغ في نظام goAML، يُطلب من المستخدم اختيار السبب الأنسب للإبلاغ من القائمة المتاحة. ويمكنه أيضاً تقديم أكثر من سبب، إذا اقتضت الضرورة.

## 5-10 متطلبات الإبلاغ

تلتزم الأعمال والمهنة غير المالية المحددة بإبلاغ وحدة الاستخبارات المالية فوراً عن أي معاملات مشبوهة، عند وجود شكوك أو أسباب معقولة تدعو إلى ذلك، بأن العائدات مرتبطة بجريمة، أو بمحاولة أو نية استخدام الأموال أو العائدات لارتكاب جريمة أو إخفاءها أو الترويج منها. لا يوجد حد أدنى للإبلاغ؛ إذ يجب الإبلاغ عن جميع المعاملات المشبوهة، بما في ذلك محاولات المعاملات، بغض النظر عن قيمتها. كما لا يوجد تقادم على تاريخ وقوع الجرائم المحتملة أو المعاملات المشبوهة. بموجب القانون واللوائح الاتحادية، سواء كانت الأعمال والمهنة غير المالية المحددة تعمل في البر الرئيسي لدولة الإمارات العربية المتحدة أو في منطقة مالية أو تجارية حرة، فإن وحدة الاستخبارات المالية هي الجهة المختصة بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.



يُعدّ عدم الإبلاغ الفوري عن أي معاملة مشبوهة، سواءً كان ذلك عن قصد أو نتيجة إهمال جسيم، جريمة اتحادية. وباستثناء الإعفاء المذكور في البند 10.6، "الإعفاء المحدد من متطلبات الإبلاغ" أدناه، فإن أي شخص، بما في ذلك الأعمال والمهّن غير المالية المحددة أو مديريها وموظفيها، يُخَلّ بالعقوبة المقررة إذا لم يلتزم بواجباته القانونية في الإبلاغ عن شبهة غسل أموال، أو تمويل إرهاب، أو تمويل منظمات غير قانونية.

#### 10-6 استثناء خاص من متطلبات الإبلاغ

بينما يلزم قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واللوائح التنفيذية جميع الأعمال والمهّن غير المالية المحددة بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، فإنهما يوفران استثناءً محدودًا خاصًا للمحامين، والموثقين، وغيرهم من أصحاب المهّن القانونية، أو مدققي الحسابات القانونيين المستقلين، وذلك استنادًا إلى مبدأ السرية المهنية، في حالة واحدة محددة فقط: عندما يحصلون على معلومات تتعلق بالمعاملات أثناء تقييمهم للوضع القانوني للعميل، أو دفاعهم عنه، أو تمثيلهم له أمام المحاكم، أو في إجراءات التحكيم أو الوساطة، أو عند تقديمهم رأيًا قانونيًا يتعلق بالإجراءات القضائية، بما في ذلك تقديم المشورة بشأن بدء هذه الإجراءات أو تجنبها، سواء تم الحصول على المعلومات قبل هذه الإجراءات أو أثناءها أو بعدها، أو في ظروف أخرى تخضع للسرية المهنية. ومن المهم ملاحظة أنه لا توجد استثناءات من متطلبات الإبلاغ القانونية للأعمال والمهّن غير المالية المحددة الأخرى بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واللوائح التنفيذية.

#### 10-7 إجراءات الإبلاغ عن المعاملات/الأنشطة المشبوهة

بصفقتها السلطة المختصة المعنية لتلقي وتحليل تقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة من جميع الأعمال والمهّن غير المالية المحددة، فإن تحديد إجراءات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة يقع ضمن اختصاص وحدة الاستخبارات المالية. كما هو منصوص عليه في اللوائح التنفيذية، يتعين على الأعمال والمهّن غير المالية المحددة الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة "عبر النظام الإلكتروني لوحدة الاستخبارات المالية أو بأي وسيلة أخرى معتمدة من قبلها"، وهو نظام goAML التابع لها. مع مراعاة ما سبق، تجدر الإشارة إلى أن اللوائح التنفيذية تنص على أن الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة يتم من قبل مسؤول الامتثال المعين لدى الأعمال والمهّن غير المالية المحددة.

وتحديدًا، تنص اللوائح التنفيذية على أن واجبات مسؤول الامتثال هي:

"مراجعة السجلات وتدقيقها ودراستها، وتلقي البيانات المتعلقة بالمعاملات المشبوهة، واتخاذ القرارات إما بإخطار وحدة الاستخبارات المالية أو الإبقاء على المعاملة مع ذكر أسباب الإبقاء عليها مع الحفاظ على السرية التامة." في هذا الصدد، وكجزء من إطار عملهم الشامل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة القائم على المخاطر، وبما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالهم، ينبغي على الأعمال والمهّن غير المالية المحددة وضع سياسات وإجراءات وضوابط مناسبة تتعلق بالإبلاغ الداخلي من قبل مديريها وموظفيها عن المعاملات التي يُحتمل أن تكون مشبوهة، بما في ذلك توفير السجلات والبيانات اللازمة لمسؤول الامتثال المعين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة لإجراء المزيد من التحليلات واتخاذ قرارات الإبلاغ. بالإضافة إلى إبلاغ مسؤول الامتثال عن المعاملات المشبوهة إلى وحدة الاستخبارات المالية.

ينبغي أن تراعي السياسات والإجراءات والضوابط ذات الصلة عوامل مثل:

- سياسات وإجراءات التحقيق الداخلي في المعاملات التي يُحتمل أن تكون مشبوهة قبل الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.
- شروط وتوقيت وأساليب تقديم بلاغات المعاملات المشبوهة داخليًا.
- متطلبات المحتوى وشكل بلاغات المعاملات المشبوهة داخليًا.
- ضوابط مناسبة لضمان السرية وحماية البيانات من الوصول غير المصرح به (انظر أيضًا القسم 10.10، السرية وحظر الإفشاء).

- الإجراءات المتعلقة بتوفير معلومات إضافية، ومتابعة المعاملات، وإدارة العلاقات التجارية بعد تقديم تقارير المعاملات المشبوهة.
  - السياسات والإجراءات الخاصة بتحليل المعاملات المشبوهة واتخاذ القرارات بشأنها من قبل مسؤول الامتثال فيما يتعلق بالإبلاغ إلى وحدة الاستخبارات المالية.
  - شروط أخرى يراها مسؤول الامتثال مناسبة.
- يجب توثيق هذه السياسات والإجراءات والضوابط، واعتمادها من قبل الإدارة العليا، وإبلاغها إلى المستويات المناسبة في المؤسسة، بما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمال الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

#### 8-10 توقيت تقارير المعاملات/الأنشطة المشبوهة

تلتزم الأعمال والمهن غير المالية المحددة بتقديم تقارير المعاملات/الأنشطة المشبوهة إلى وحدة الاستخبارات المالية دون تأخير. بما أن مسؤولية مسؤول الامتثال المُعيّن هي "مراجعة السجلات وتدقيقها ودراستها، واستلام البيانات المتعلقة بالمعاملات المشبوهة، واتخاذ القرارات بشأن إخطار وحدة الاستخبارات المالية أو الإبقاء على المعاملة" (انظر القسم 7.1، مسؤول الامتثال)، فإن ذلك يستلزم الإبلاغ الفوري عن المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة بمجرد اتضاح طبيعة المعاملة المشبوهة. وهذا يعني أنه يجب الإبلاغ الداخلي عن الاشتباه إلى مسؤول الامتثال مباشرةً بمجرد ثبوت الاشتباه أو وجود أسباب معقولة للاشتباه، وبمجرد تأكيد مسؤول الامتثال المُعيّن أن المعاملة (سواء كانت قيد الانتظار أو جارية أو سابقة) مشبوهة، يجب الإبلاغ عنها. مع عدم الإخلال بما سبق، ينبغي على الأعمال والمهن غير المالية المحددة ملاحظة أنه باستثناء أي مؤشرات إلزامية تتطلب الإبلاغ الفوري عنها إلى وحدة الاستخبارات المالية من قبل السلطات المختصة ذات الصلة، قد تتطلب بعض المعاملات أو مؤشرات الاشتباه المحتملة إجراء تحقيق داخلي قبل ثبوت الاشتباه أو وجود أسباب معقولة للاشتباه، وقبل الإبلاغ الداخلي عن معاملة مشبوهة إلى مسؤول الامتثال المُعيّن. ومع ذلك، ينبغي أن يكون لدى الأعمال والمهن غير المالية المحددة القدرة على إثبات بدء هذا التحقيق فوراً واستمراره بشكل متواصل حتى يتم الإبلاغ عن المعاملة إلى وحدة الاستخبارات المالية. وفي هذا الصدد، وبما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها، ينبغي على الأعمال والمهن غير المالية المحددة وضع سياسات وإجراءات واضحة، بالإضافة إلى برامج تدريبية للموظفين، تتعلق بتحديد المعاملات المشبوهة (بما في ذلك محاولات المعاملات) والتحقق فيها والإبلاغ الداخلي عنها، وتحديد مدى ونطاق التحقيقات المناسبة قبل الإبلاغ الداخلي عن أي معاملة مشبوهة (انظر أيضاً القسم 10.4، تحديد المعاملات المشبوهة). ينبغي توثيق هذه السياسات والإجراءات، واعتمادها من قبل الإدارة العليا، وإبلاغها إلى المستويات المعنية في المؤسسة.

#### 9-10 الهيكل الأساسي لتقارير المعاملات المشبوهة أو تقارير الأنشطة المشبوهة

يجب أن يكون مسؤولو الامتثال، ومسؤولو الإبلاغ عن غسل الأموال، وغيرهم من الموظفين المعنيين في الأعمال والمهن غير المالية المحددة الذين يستخدمون منصة goAML على دراية تامة بأنواع التقارير المختلفة. من الضروري أن يختار مدير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب نوع التقرير المناسب عند تقديم المعلومات عبر منصة goAML. تُعدّ تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة النوعين الرئيسيين من التقارير المستخدمة للإبلاغ عن الشكوك الجديدة. وفي المقابل، يُعدّ كلٌّ من ملف المعلومات الإضافية بدون معاملات وملف المعلومات الإضافية مع معاملات تقريرين تكمليين يُستخدمان لتوفير معلومات إضافية تتعلق بتقرير الأنشطة أو المعاملات المشبوهة مُقدّم مسبقاً. عند تقديم ملف المعلومات الإضافية مع وبدون معاملات، يجب على مدير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الإشارة إلى رقم تقديم تقرير الأنشطة أو المعاملات المشبوهة الأصلي.

#### تقرير الأنشطة المشبوهة

إذا اشتبه مدير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، أثناء إنشاء أو سير العلاقة التجارية، أو عند إجراء معاملة لصالح أو نيابة عن عميل أو عميل عرضي، في أن المعاملة قد تكون مرتبطة بغسل الأموال، أو جريمة أصلية، أو تمويل الإرهاب أو



المنظمات غير القانونية، فعليه تقديم تقرير الأنشطة المشبوهة إلى وحدة الاستخبارات المالية خلال الإطار الزمني المحدد في الإرشادات ذات الصلة.

#### تقرير المعاملات المشبوهة

إذا اشتبهت الأعمال والمهين غير المالية المحددة في أن أي نشاط أو محاولة معاملة (أي معاملة لم تُنفذ) خلال علاقة تجارية قد تكون مرتبطة بغسل الأموال أو الجرائم الأصلية أو تمويل الإرهاب أو تمويل انتشار الأسلحة، فيجب تقديم تقرير المعاملات المشبوهة إلى وحدة الاستخبارات المالية ضمن الإطار الزمني المحدد في الإرشادات.

#### تقرير المعلومات الإضافية (بدون معاملات)

إذا طلبت وحدة الاستخبارات المالية معلومات إضافية أثناء مراجعة تقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير المعاملات المشبوهة، فقد تتلقى الأعمال والمهين غير المالية المحددة التي قدمت التقرير الأصلي طلبًا للحصول على تقرير المعلومات الإضافية عبر لوحة رسائل goAML. في هذه الحالة، يجب على الأعمال والمهين غير المالية المحددة تقديم تقرير المعلومات الإضافية عبر goAML، على أن يتضمن فقط التفاصيل التكميلية غير المتعلقة بالمعاملات.

#### تقرير المعلومات الإضافية (مع معاملات)

إذا طلبت وحدة الاستخبارات المالية معلومات إضافية، بما في ذلك تفاصيل المعاملات، أثناء تقييم تقرير الأنشطة المشبوهة أو تقرير المعاملات المشبوهة، فستتلقى الأعمال والمهين غير المالية المحددة طلبًا للحصول على تقرير المعلومات الإضافية عبر لوحة الرسائل. يتعين على الأعمال والمهين غير المالية المحددة بعد ذلك تقديم تقرير المعلومات الإضافية من خلال goAML، والذي يحتوي على معلومات المعاملة المطلوبة.

#### طلب معلومات بدون معاملات

عندما تطلب وحدة الاستخبارات المالية معلومات إضافية من عدة أعمال ومهين غير مالية محددة، وليس فقط الجهة المُبلَّغة، سيتم إرسال طلب معلومات عبر لوحة رسائل goAML ويتعين على الأعمال والمهين غير المالية المحددة التي تتلقى مثل هذا الطلب تقديم تقرير معلومات عبر المنصة.

#### طلب معلومات (مع معاملات)

يشبه هذا الطلب طلب المعلومات القياسي، ولكنه يتطلب تضمين بيانات المعاملات في التقرير.

#### تقرير المعاملات مع الدول عالية المخاطر

إذا رصدت أعمال ومهين غير مالية محددة، أثناء إنشاء علاقة مع العميل أو خلال مسارها، أو عند إجراء معاملات نيابةً عن عميل أو عميل محتمل، معاملات متعلقة بدول عالية المخاطر وفقًا لتعريف اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة وتمويل المنظمات غير المشروعة<sup>12</sup>، فعندئذٍ يتعين على الجهة تقديم تقرير المعاملات مع الدول عالية المخاطر إلى وحدة الاستخبارات المالية. ولا يجوز تنفيذ هذه المعاملات إلا بعد ثلاثة أيام عمل من تاريخ الإبلاغ عنها إلى وحدة الاستخبارات المالية، شريطة ألا تعترض الوحدة على تنفيذها خلال هذه المدة.

<sup>12</sup> يمكن الاطلاع على قائمة شاملة بالدول عالية المخاطر على موقع NAMLCFTC الإلكتروني.



تقرير الأنشطة المتعلقة بالدول عالية المخاطر

إذا رصدت أعمال ومهن غير مالية محددة، أثناء إنشاء علاقة مع العميل أو خلال مسارها، أو عند إجراء نشاط نيابةً عن عميل أو عميل محتمل، أنشطة متعلقة بدول عالية المخاطر وفقاً لتعريف اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة وتمويل المنظمات غير المشروعة، يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة تقديم تقرير عن أنشطة مشبوهة إلى وحدة الاستخبارات المالية. لا يجوز تنفيذ هذه الأنشطة المبلغ عنها إلا بعد ثلاثة أيام عمل من تاريخ الإبلاغ عنها إلى وحدة الاستخبارات المالية، شريطة ألا تعترض وحدة الاستخبارات المالية على تنفيذها خلال هذه الفترة.

ملاحظة: في حال تضمنت معاملة و/أو نشاط دولة عالية المخاطر، مما يثير الشكوك، فمن الضروري أن تعطي الأعمال والمهن غير المالية المحددة الأولوية لالتزامات الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة.

10-9-1 التقرير السري عن الأنشطة المشبوهة/المعاملات المشبوهة

عندما يتم جمع جميع المعلومات ذات الصلة وتحليلها وتوثيقها، ويقرر الأعمال والمهن غير المالية المحددة أن الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة أو التقارير عن الأنشطة المشبوهة مبرر، يجب عرض التفاصيل بشكل موجز ومتسلسل زمنياً باستخدام نموذج تقرير سري مشابه لما هو موضح في الرسم البياني أدناه، والذي يقدم ملخصاً للهيكل السري المطلوب. يُعد هذا النموذج بمثابة دليل لأغراض التنسيق، ولكنه لا يغني عن محتوى التقرير الكامل. يُكمل التقرير السري عملية تقديم التقرير عبر نظام goAML، ويعالج أي قصور في حقل وصف التقرير القياسي.

مقدمة	متن التقرير	الخلاصة:
✓ الغرض من التقرير ووصف عام للتهتك المعروف أو المشتبه به	✓ تفاصيل الأطراف المعنية (بما في ذلك تفاصيل الهوية سواء كان فرداً أو كياناً قانونياً)	✓ ملخص النتائج
✓ الشخص/الأشخاص المعنويون (بما في ذلك تفاصيل الهوية سواء كان فرداً أو كياناً قانونياً)	✓ وصف المعاملات المشبوهة (أرقام الحسابات، المبالغ، التواريخ، الأنواع)	✓ الإجراءات المتخذة (مثل: المراقبة، إنهاء العلاقة)
✓ الإشارة إلى تقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة السابقة (بما في ذلك تاريخ التقرير وسببه)	✓ مصدر ووجهة الأموال (الأسماء، العناوين، أرقام الحسابات)	✓ معلومات إضافية متاحة للسلطات
✓ الروابط بقوائم العقوبات أو المراقبة، إن وجدت	✓ سبب الاشتباه والجريمة المشتبه بها	✓ بيانات الاتصال بالموظفين المُبلِّغين
✓ ملخص للعلامات التحذيرية أو السلوك المشبوه الذي أدى إلى تقديم التقرير	✓ أسلوب العمل (الطريقة المستخدمة في تنفيذ النشاط المشتبه به)	✓ مشاركة جهات إنفاذ القانون (إن وُجدت)
	✓ تفاصيل المعاملات النقدية (الموقع، التكرار)	
	✓ العلاقات بين الأطراف المعنية	
	✓ التصريحات أو الملاحظات التي أدلى بها الشخص المعني والتي قد تدعم الاشتباه	

10-10 السرية وحظر "الإبلاغ المُسبق"

عند الإبلاغ عن معاملات مشبوهة إلى وحدة الاستخبارات المالية، تلتزم الأعمال والمهن غير المالية المحددة بالحفاظ على سرية كلاً من المعلومات المُبلِّغ عنها وعملية الإبلاغ نفسها، وبندل الجهود المعقولة لضمان حماية المعلومات والبيانات المُبلِّغ عنها من الوصول إليها من قِبل أي شخص غير مُصرَّح له. كجزء من إطار عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة القائم على المخاطر، وبما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها، ينبغي على الأعمال والمهن غير المالية المحددة، وفروعها الأجنبية أو الشركات التابعة لها، إن وُجدت، وضع

سياسات وإجراءات وضوابط كافية لضمان سرية وحماية المعلومات والبيانات المتعلقة بتقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة. ينبغي توثيق هذه السياسات والإجراءات والضوابط، واعتمادها من قبل الإدارة العليا، وإبلاغها إلى المستويات المعنية في المؤسسة.

يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة ضمان سرية جميع المعلومات ذات الصلة بتقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة، مع مراعاة الشروط والاستثناءات المنصوص عليها في القانون، ويجب وضع المبادئ التوجيهية لذلك في السياسات والإجراءات. تحتاج الأعمال والمهن غير المالية المحددة إلى ضمان انعكاس السياسات والإجراءات، على سبيل المثال، في تحديد صلاحيات الوصول المناسبة إلى الأنظمة الأساسية المستخدمة لإدارة الحالات والإخطارات، وتأمين تدفق المعلومات، وتوفير التوجيه والتدريب لجميع الموظفين المعنيين. يُعدّ هذا التوجيه والتدريب بالغ الأهمية للموظفين الذين يتعاملون مباشرةً مع العملاء. من الضروري أن يعرف هؤلاء الموظفون متى قد توجد معاملات/أنشطة مشبوهة، وما هي الأسئلة التي يجب عليهم طرحها على العميل، وما هي المعلومات التي لا يجوز لهم بأي حال من الأحوال إفشاؤها للعميل.

تجدر الإشارة إلى أن شرط السرية لا ينطبق على التواصل داخل الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو أعضائها التابعين (الفروع الأجنبية، أو الشركات الفرعية، أو الشركة الأم) لغرض تبادل المعلومات المتعلقة بتحديد المعاملات المشبوهة و/أو الجرائم المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والإبلاغ عنها أو منعها. يُعدّ قيام الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو مديرها أو موظفيها أو ممثلها بإبلاغ أي عميل أو أي شخص آخر، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، بتقديم بلاغ أو نيته تقديمه، أو بالمعلومات أو البيانات الواردة في البلاغ، أو بأن تحقيقًا جارٍ بشأن المعاملة، جريمةً فيدرالية. يُعاقب كل من يخالف هذا الحظر بالعقوبة المقررة.

#### 11-10 الحماية من المسؤولية للأشخاص المُبلّغين

تتمتع الأعمال والمهن غير المالية المحددة، وكذلك أعضاء مجالس إدارتها وموظفيها وممثلوها المُعتمدون، بالحماية بموجب المواد ذات الصلة من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولوائحه التنفيذية، من أي مسؤولية إدارية أو مدنية أو جنائية ناتجة عن أدائهم بحسن نية لالتزامهم القانوني بالإبلاغ عن المعاملات/الأنشطة المشبوهة إلى وحدة الاستخبارات المالية. وينطبق هذا حتى لو لم يكونوا على دراية تامة بطبيعة النشاط الإجرامي الأساسي، وبغض النظر عما إذا كان قد وقع نشاط غير قانوني أم لا. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه الحماية لا تشمل الإفصاح غير القانوني للعميل أو أي شخص آخر، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، عن إبلاغهم أو نيتهم الإبلاغ عن معاملة مشبوهة، أو عن المعلومات أو البيانات التي يتضمنها التقرير، أو عن إجراء تحقيق بشأن المعاملة.

#### 12-10 التعامل مع المعاملات والعلاقات التجارية بعد تقديم تقارير المعاملات المشبوهة

بمجرد الإبلاغ عن معاملة مشبوهة أو أي معلومات مشبوهة أخرى تتعلق بعميل أو علاقة تجارية إلى وحدة الاستخبارات المالية، يترتب على ذلك نتيجتان فوريّتان:

- يلتزم الكيانات التجارية غير المالية باتباع تعليمات وحدة الاستخبارات المالية، إن وجدت، فيما يتعلق بالمعاملة المحددة والعلاقة التجارية بشكل عام.
  - يجب تصنيف العميل أو العلاقة التجارية فورًا كعميل عالي المخاطر، وتطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة القائمة على المخاطر وإجراءات المراقبة المستمرة للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة المرتبطة بها. ومع ذلك، لا يُشترط إنهاء العلاقة.
- يُرجى الاطلاع أدناه على مزيد من الإرشادات حول كلا الموضوعين.

#### ● تعليمات وحدة الاستخبارات المالية

بعد استلام تقرير المعاملات المشبوهة/تقرير الأنشطة المشبوهة من كيان تجاري غير مالي، يجوز لوحدة الاستخبارات المالية التواصل مع الكيان المُبلّغ، أو عدم التواصل معه، مع تقديم تعليمات/توجيهات محددة، أو طلبات للحصول على معلومات إضافية، أو ملاحظات، أو



مزيد من الإرشادات المتعلقة بتقرير المعاملات المشبوهة أو العلاقة التجارية بشكل عام. في مثل هذه الحالات، تُوجّه هذه المراسلات عادةً إلى مسؤول الامتثال المُعيّن لدى المؤسسة غير المالية. يجب على المؤسسات غير المالية الحفاظ على سرية تامة فيما يتعلق بتوجيهات وحدة الاستخبارات المالية، والتأكد من: حفظ الوثائق المناسبة للإجراءات المتخذة نتيجةً لتلك التوجيهات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، سجلات الوقت والتاريخ الدقيقين لاستلام توجيهات وحدة الاستخبارات المالية، وتوقيت وكيفية تنفيذ التوجيهات، وضمان الاحتفاظ بالسجلات وفقًا للالتزامات القانونية المتعلقة بحفظ السجلات.

#### سرية تعليمات وحدة الاستخبارات المالية

تقع مسؤولية تنسيق امتثال المؤسسات غير المالية الفوري لتعليمات أو طلبات وحدة الاستخبارات المالية على عاتق مسؤول الامتثال المُعيّن لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. تجدر الإشارة إلى أنه، بحسب طبيعة القضية، قد تطلب وحدة الاستخبارات المالية من مسؤول الامتثال الحفاظ على سرية و/أو امتياز بعض المعلومات المتعلقة بتعليماتها أو طلباتها داخل المؤسسة غير المالية. بمعنى آخر، في بعض الحالات، قد يُمنع مسؤول الامتثال من إفشاء معلومات حول معاملة أو علاقة تجارية لأي شخص باستثناء أعضاء محددين في الإدارة العليا أو مجلس إدارة الأعمال والمهنة غير المالية المحددة.

وبغض النظر عن الظروف المحيطة بتعليمات أو طلبات وحدة الاستخبارات المالية، بما في ذلك ما إذا كان مسموحًا لمسؤول الامتثال بتقديم توضيحات لموظفي الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، فإن الأعمال والمهنة غير المالية المحددة ملزمة دائمًا باتباع تعليمات مسؤول الامتثال فيما يتعلق بأي إجراءات متابعة مطلوبة بخصوص تقرير المعاملات المشبوهة.

#### توقيت تعليمات وحدة الاستخبارات المالية

يعتمد إصدار وحدة الاستخبارات المالية لتعليمات أو طلبات للحصول على معلومات إضافية من المؤسسة المُبلّغة، أو مدى سرعة حدوث ذلك بعد الإبلاغ الأولي عن تقرير المعاملات المشبوهة، على عوامل عديدة. قد تشمل هذه الأمور تحديد أولويات تقرير المعاملات المشبوهة الوارد من بين جميع تقارير المعاملات المشبوهة التي تتلقاها وحدة الاستخبارات المالية، ونتائج التحليل اللاحق، أو الحاجة المحتملة لتبادل المعلومات مع السلطات المختصة الأخرى أو وحدات الاستخبارات المالية الدولية، بالإضافة إلى توقيت ونتائج عمليات التبادل هذه.

عندما يتعلق تقرير المعاملات المشبوهة/الأنشطة المشبوهة بمعاملة متوقعة أو معلقة أو جارية، ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة بذل قصارى جهدها لتأخير تنفيذ المعاملة أو إتمامها، وذلك لإتاحة فترة زمنية معقولة لتلقي الملاحظات أو التعليمات أو طلبات المعلومات الإضافية من وحدة الاستخبارات المالية. عند اتخاذ هذه الإجراءات، ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة اتخاذ الخطوات اللازمة لتجنب إثارة شكوك العميل بأن المعاملة قيد التحقيق أو الإبلاغ عنها. من أمثلة الإجراءات التي قد تنظر الأعمال والمهنة غير المالية المحددة في اتخاذها، منفردة أو مجتمعة، لتأخير تنفيذ المعاملات أو إتمامها، على سبيل المثال لا الحصر:

- تأخير معالجة المعاملة دون تقديم تفسير لأطول فترة ممكنة.
- إبلاغ العميل بأن المعاملة قد تأخرت بسبب مشكلة تشغيلية أو فنية أو غيرها غير محددة، وأن الجهود جارية لحلها.
- طلب معلومات إضافية و/أو مستندات داعمة (مثل إثبات التراخيص أو التصاريح ذات الصلة، ومستندات الشحن أو الجمارك، ووثائق هوية إضافية، ومراجع بنكية أو غيرها) تتعلق بالمعاملة أو العميل أو الطرف المقابل.
- إبلاغ العميل بفقدان المستندات المتعلقة بالمعاملة وطلب إعادة تقديمها.
- إبلاغ العميل بأن المعاملة قيد انتظار الموافقة الداخلية.
- أي أساليب تأخير معقولة أخرى، مع مراعاة الالتزام بتجنب تنبيه العميل.

خلال الفترة التي يُتوقع فيها تقديم تقرير عن المعاملات المشبوهة/الأنشطة المشبوهة، أو التي يكون فيها التقرير قيد الإعداد، أو التي يتم فيها إعداد تقرير عن المعاملات المشبوهة/الأنشطة المشبوهة من قبل إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، أو



التي تم فيها إبلاغ وحدة الاستخبارات المالية بتقرير عن المعاملات المشبوهة/الأنشطة المشبوهة من قبل إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، يجب أيضاً إبلاغ وحدة الاستخبارات المالية فوراً بأي شكوك إضافية قد تنشأ كمتابعة للتقرير الأصلي.

قد تشمل أمثلة هذه الشكوك الإضافية، على سبيل المثال لا الحصر:

- معلومات سلبية جديدة تم الحصول عليها فيما يتعلق بالمعاملة، أو العلاقة التجارية، أو الطرف المقابل في المعاملة.
- سلوك غير معتاد من جانب العميل نتيجة لتأخير المعاملة، مثل، على سبيل المثال لا الحصر:
  - تعديلات أو تغييرات جوهرية مفاجئة في ظروف أو تفاصيل المعاملة.
  - ممارسة ضغط مفرط، أو تهريب، أو إظهار غضب (يتجاوز المتوقع عادةً)، أو توجيه تهديدات من أي نوع، بهدف إجبار الأعمال والمهين غير المالية المحددة أو موظفيها على إتمام المعاملة.
  - إلغاء المعاملة بشكل مفاجئ، أو إنهاء العلاقة التجارية، أو محاولات مفاجئة لإغلاق حساب العميل و/أو سحب رصيد الأموال أو الأصول الأخرى التي تحتفظ بها الأعمال والمهين غير المالية المحددة.
  - أي مؤشر آخر أو أسباب معقولة تدعو إلى الشك في أن العميل قد علم بأن المعاملة قيد التحقيق أو تم الإبلاغ عنها على أنها مشبوهة.

إذا لم ينته وقت معقول قبل استلام أي ملاحظات أو تعليمات أو طلبات معلومات إضافية من وحدة الاستخبارات المالية بخصوص تقرير المعاملات المشبوهة وأصبح من المستحيل على الأعمال والمهين غير المالية المحددة تأخير تنفيذ أو إتمام المعاملة المبلّغ عنها أكثر من ذلك دون إثارة شكوك العميل بأن المعاملة قيد التحقيق أو الإبلاغ، فعلى الأعمال والمهين غير المالية المحددة طلب تعليمات أو إذن محدد من وحدة الاستخبارات المالية بشأن تنفيذ المعاملة أو رفضها.

#### عدم تلقي تعليمات أو ملاحظات أو طلبات معلومات إضافية من وحدة الاستخبارات المالية

نظراً للعوامل المذكورة سابقاً، قد لا تتلقى الأعمال والمهين غير المالية المحددة تعليمات أو طلبات معلومات إضافية أو أي ملاحظات أخرى من وحدة الاستخبارات المالية بخصوص تقارير المعاملات المشبوهة المُقدّمة؛ أو قد يتأخر استلام هذه المراسلات إلى ما يتجاوز ما تعتبره فترة زمنية معقولة. في مثل هذه الحالات، ينبغي على الأعمال والمهين غير المالية المحددة تحديد الطريقة المناسبة للتعامل مع تقرير المعاملات المشبوهة ومع العلاقة التجارية بشكل عام، مع مراعاة جميع عوامل المخاطرة ذات الصلة. على وجه الخصوص، يُذكر أصحاب الأعمال غير المالية بأنه ما لم تُصدر وحدة الاستخبارات المالية تعليمات صريحة لهم بذلك، فإنهم غير ملزمين بإجراء أي معاملات يشتبهون، أو لديهم أسباب معقولة للاشتباه، في ارتباطها بجريمة. بالإضافة إلى ذلك، ما لم تُصدر وحدة الاستخبارات المالية تعليمات صريحة لهم بالاستمرار في العلاقة التجارية (على سبيل المثال، لتمكين السلطات المختصة من مراقبة نشاط العميل)، ينبغي لأصحاب الأعمال غير المالية اتخاذ الخطوات المناسبة لتحديد ما إذا كانوا سيستمرون في هذه العلاقة أم لا.

قد تشمل هذه الخطوات، على سبيل المثال لا الحصر:

- إعادة تقييم مخاطر العلاقة التجارية وإعادة تقييم ملف مخاطر العميل، عند الضرورة.
- بدء مراجعة معززة للعناية الواجبة بالعميل.
- النظر في إجراء تحقيق معمق في خلفية العميل (بما في ذلك، عند الاقتضاء، الاستعانة بخدمة تحقيق خارجية).
- أي خطوات أخرى معقولة، تتناسب مع طبيعة وحجم أعمالهم، مع مراعاة الالتزام بتجنب إفشاء أي معلومات للعميل.

ينبغي على الأعمال والمهين غير المالية المحددة أن تدرك أن تقديم تقرير عن المعاملات المشبوهة لا يعني بالضرورة إنهاء العلاقة مع العميل. ومع ذلك، عند اتخاذ قرار بإنهاء علاقة تجارية تم تقديم تقرير عنها ولم يتم تلقي أي رد من وحدة الاستخبارات المالية بعد فترة زمنية معقولة، ينبغي على الأعمال والمهين غير المالية المحددة إبلاغ وحدة الاستخبارات المالية رسمياً بنيتها القيام بذلك، ما لم يكن هناك اعتراض رسمي.

### الفترة الزمنية المعقولة لتلقي الرد من وحدة الاستخبارات المالية

ينبغي على الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة ملاحظة أنه لا توجد فترات زمنية محددة مسبقاً للمعالجة، ولا يوجد قانون تقادم، فيما يتعلق بالفترة الزمنية التي قد تقدم خلالها وحدة الاستخبارات المالية رداً، بما في ذلك التعليمات أو طلبات المعلومات الإضافية استجابةً لتقرير المعاملات المشبوهة. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الفترة الزمنية التي يمكن اعتبارها معقولة فيما يتعلق بهذا الرد على عوامل عديدة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- نوع المعاملة وحجمها وظروفها.
- متوسط أوقات المعالجة المعتادة لنوع المعاملة المحدد.
- نوع العميل أو العلاقة التجارية.
- طبيعة وحجم أعمال الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة.
- طبيعة الشبهة بدقة.

وبالتالي، قد تختلف الفترة الزمنية التي تُعتبر معقولة اختلافاً كبيراً من حالة إلى أخرى. كقاعدة عامة، يُتوقع عادةً أن تكون الفترات الزمنية المعقولة لتلقي ردود من وحدة الاستخبارات المالية بشأن أنواع المعاملات الأقل تعقيداً والأكثر روتينية والتي تتميز بأوقات معالجة أسرع (مثل التحويلات بين الحسابات أو التحويلات البنكية، وتبادل العملات، أو شراء المعادن أو الأحجار الكريمة خارج البورصة، على سبيل المثال) أقصر من تلك الخاصة بأنواع المعاملات الأكثر تعقيداً والأقل روتينية (مثل شراء العقارات أو الأصول المعقدة الأخرى، أو معاملات تمويل التجارة، أو مختلف أنواع اتفاقيات القروض أو الائتمان). ينبغي على الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة التي تحتاج إلى مزيد من المساعدة في تحديد الفترات الزمنية المعقولة استشارة وحدة الاستخبارات المالية أو الجهات الرقابية المختصة.

### تصنيف العلاقات التجارية المبلغ عنها ضمن فئة المخاطر العالية

عندما يتم الإبلاغ عن معاملة أو أي معلومات أخرى تتعلق بعلاقة تجارية إلى وحدة الاستخبارات المالية باعتبارها مشبوهة، فهذا يعني، بحكم التعريف، أن العميل أو العلاقة التجارية المعنية يجب تصنيفها ضمن فئة المخاطر العالية (في حال لم يتم تصنيف العلاقة التجارية على هذا النحو بعد).

في الحالات التي لم يتم فيها تلقي أي ملاحظات أو تعليمات من وحدة الاستخبارات المالية، ينبغي على الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة التي تقرر الإبقاء على العلاقة التجارية، بما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها، القيام بما يلي:

- توثيق العملية التي تم من خلالها اتخاذ قرار الإبقاء على العلاقة التجارية، مع بيان الأساس المنطقي للقرار وأي شروط متعلقة به.
- تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة الكافية لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة المرتبطة بالعلاقة التجارية والتخفيف من حدتها.

في مثل هذه الحالات، بالإضافة إلى تدابير العناية الواجبة المعززة الموضحة في الأقسام السابقة (انظر القسمين 9.3.3، المراقبة المستمرة للعلاقة التجارية، و9.3.6، تدابير العناية الواجبة المعززة)، ينبغي على الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة غير المالية تطبيق تدابير رقابية إضافية، على سبيل المثال لا الحصر:

- طلب بيانات أو معلومات أو مستندات إضافية من العميل لإتمام المعاملات (مثل إثبات التراخيص أو التصاريح ذات الصلة، والمستندات الجمركية، ووثائق هوية إضافية، ومراجع بنكية أو غيرها).
- تقييد استخدام العميل لمنتجات أو خدمات معينة.
- فرض قيود و/أو متطلبات موافقة إضافية على معالجة معاملات العميل (مثل تحديد حجم و/أو نطاق المعاملات، أو تحديد عدد المعاملات من أنواع معينة التي يمكن تنفيذها خلال فترة زمنية محددة).

كما ينبغي على الأعمال والمهني غير المالية المحددة غير المالية توثيق تدابير العناية الواجبة المعززة المحددة، والمراقبة المستمرة، والتدابير الرقابية الإضافية التي سيتم اتخاذها. في هذا الصدد، ينبغي على الأعمال والمهني غير المالية المحددة الحصول على موافقة الإدارة العليا على الخطة، بما في ذلك شروطها المحددة، ومدتها، وأي متطلبات لإلغائها، بالإضافة إلى الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بتنفيذها ومراقبتها وإعداد التقارير عنها، بما يتناسب مع طبيعة ودرجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد المرتبطة بالعلاقة التجارية.

## 11- حفظ السجلات

### 11-1 الالتزامات وفترات الاحتفاظ بالسجلات

يجب على الأعمال والمهني غير المالية المحددة إنشاء سجلات شاملة والاحتفاظ بها، تغطي جميع المعاملات، ووثائق العناية الواجبة بالعملاء، والمراسلات التجارية، ونتائج أي تحليل يتم إجراؤه. يجب أن تشمل السجلات أيضًا الوثائق المنشأة كجزء من عمليات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة والتخفيف من آثارها، وفقًا للمتطلبات المنصوص عليها في اللوائح التنفيذية. يجب حفظ السجلات بطريقة منظمة تُمكن من تحليل الأنشطة المالية وتتبعها بفعالية. ويجب أن تكون هذه السجلات كافية لإعادة بناء المعاملات بطريقة تُمكن، عند الاقتضاء، من دعم التحقيقات أو استخدامها كدليل في الإجراءات القانونية. يجب أن تكون جميع سجلات العناية الواجبة بالعملاء وسجلات المعاملات متاحة بسهولة للسلطات المختصة عند الطلب ودون تأخير غير مبرر.

الحد الأدنى لفترة الاحتفاظ القانونية بهذه السجلات هو خمس (5) سنوات، تُحسب من تاريخ آخر حدث من الأحداث التالية:

- إنهاء علاقة تجارية أو إغلاق حساب عميل. • إتمام معاملة عرضية لا توجد فيها علاقة تجارية.
- إتمام تفتيش إشرافي.
- صدور حكم نهائي من جهة قضائية مختصة.
- حلّ أو تصفية أو إنهاء كيان قانوني أو ترتيب.

يجوز للسلطات المختصة، وفقًا لتقديرها، أن تطلب من الأعمال والمهني غير المالية المحددة تمديد فترة الاحتفاظ بالسجلات لما بعد الحد الأدنى، سواء لعملاء محددين أو معاملات معينة أو فئات أوسع تُعتبر ذات أهمية إشرافية أو تحقيقية. للامتثال لهذه المتطلبات، يجب على الأعمال والمهني غير المالية المحددة تطبيق سياسات وإجراءات موثقة لحفظ السجلات، تتناسب مع طبيعة وحجم ونطاق عملياتها.

يجب أن تحظى هذه السياسات بموافقة رسمية من الإدارة العليا، وأن تُراجع بانتظام، وأن تُعمم على جميع المستويات ذات الصلة في المؤسسة. ينبغي أن تشمل الاعتبارات الرئيسية ما يلي:

- تحديد مسؤوليات حفظ السجلات، وحماية البيانات، ووضع خطط الطوارئ، بما في ذلك بروتوكولات التصعيد.
- إجراءات فهرسة السجلات وأرشفتها ونقلها وإتلافها في نهاية المطاف.
- تدابير تضمن منع أي وصول غير مصرح به إلى البيانات المؤرشفة والبيانات النشطة.
- آليات التدقيق وضمان الجودة لاختبار كفاية وفعالية إطار حفظ السجلات.

## 11-2 أنواع السجلات المطلوبة

يتطلب إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة من الأعمال والمهني غير المالية المحددة الاحتفاظ بسجلات عبر عدة فئات. وتشمل هذه الفئات بشكل عام ما يلي:

- سجلات المعاملات: جميع المستندات والبيانات المتعلقة بالمعاملات التجارية، سواء كانت محلية أو دولية.
- سجلات العناية الواجبة: معلومات تعريف العميل، والوثائق الداعمة، ونتائج العناية الواجبة، وسجلات المراقبة، والتحليلات الداخلية.
- معلومات الشركة: وثائق تأسيس الشركة وحوكمتها، بالإضافة إلى تفاصيل الملكية المستفيدة والإدارة العليا.



- سجلات الاعتماد على أطراف ثالثة: وثائق تثبت الاعتماد على أطراف ثالثة لإجراءات العناية الواجبة بالعملاء أو أي تدابير أخرى، بما يضمن إمكانية الوصول إليها والامتثال للالتزامات حفظ السجلات.
- سجلات المراقبة المستمرة: وثائق ناتجة عن المراقبة المستمرة للعلاقات التجارية، بما في ذلك المراجعات والتحليلات والمراسلات ذات الصلة.
- سجلات تقارير المعاملات المشبوهة: تقارير المعاملات المشبوهة الداخلية والخارجية، والتحقيقات، والمراسلات، والاتصالات ذات الصلة مع وحدة الاستخبارات المالية.

يرد أدناه مزيد من التفاصيل حول كل فئة.

### 1-2-11 سجلات المعاملات

- يُطلب من جميع الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة الاحتفاظ بسجلات جميع المعاملات، سواء كانت محلية أو عابرة للحدود، عرضية أو علاقة تجارية مستمرة، لمدة لا تقل عن خمس (5) سنوات. يجب أن تتضمن هذه السجلات ما يلي:
- تعليمات العملاء، والمراسلات، ونماذج الطلبات.
  - الإيصالات، والفواتير، وإشعارات الدفع، وكشوف الحسابات، وأي وثائق مالية أخرى ذات صلة.
  - سجلات حسابات الضمان أو الحسابات الائتمانية. • الاتفاقيات المتعلقة بالبيع والشراء والتأجير والاندماج.
  - البيانات التحليلية والإحصائية المتعلقة بالتدفقات المالية والقيم والأحجام وغيرها من التفاصيل ذات الصلة.
- بالإضافة إلى ما سبق، يجب على الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة الاحتفاظ بأي ملاحظات أو تفسيرات متعلقة بالمعاملات المعقدة أو الكبيرة أو غير النمطية وتجميعها.

### 2-2-11 سجلات معلومات العملاء

- يُطلب من الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة الاحتفاظ بالسجلات التي تم الحصول عليها من خلال إجراءات العناية الواجبة بالعملاء أو العناية الواجبة المعززة أو العناية الواجبة القطاعية بالعملاء والمالكين المستفيدين والأطراف المسيطرة الأخرى. ومن الأمثلة على ذلك:
- معلومات حسابات العملاء وأي ملفات ذات صلة.
  - اتصالات العملاء وسجلات المكالمات أو محاضر الاجتماعات (بما في ذلك التسجيلات والنصوص المكتوبة عند الاقتضاء).
  - نسخ من وثائق الهوية ونماذج العناية الواجبة والملفات الشخصية والوثائق الداعمة.
  - سجلات تصنيف المخاطر وتقييمها بناءً على تقييم مخاطر الكيان الذي تم إجراؤه.

### 3-2-11 سجلات معلومات الشركة

تنص اللوائح التنفيذية على أن المديرين أو المصنفين أو أي جهة معنية أخرى مشاركة في حل الشركة ملزمون بالاحتفاظ بالسجلات والوثائق والمعلومات المحددة في المواد ذات الصلة لمدة لا تقل عن خمس (5) سنوات من تاريخ حل الشركة أو تصفيتها أو إنهائها.

يجب أن تتضمن السجلات، كحد أدنى، ما يلي:

- وثائق التأسيس والتسجيل والحل والحوكمة.
  - تعديلات على الشكل القانوني أو الاسم أو العنوان أو الممثلين المعتمدين.
  - وثائق تعريف المالكين المستفيدين والمساهمين والمديرين والأطراف المسيطرة المماثلة.
- لوفاء بالتزاماتها القانونية المتعلقة بحفظ السجلات في هذا الشأن، يتعين على الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة تحديد السياسات والإجراءات والضوابط المناسبة المتعلقة بالاحتفاظ بالسجلات وتنظيمها وصيانتها بشكل كافٍ عند حل أو تصفية الشركات التي تمتلك فيها

حصة مسيطرة. يجب توثيق السياسات والإجراءات والضوابط، واعتمادها من قبل الإدارة العليا، وإبلاغها إلى المستويات المعنية في المؤسسة.

#### 4-2-11 الاعتماد على سجلات الأطراف الثالثة

تلتزم الأعمال والمهني غير المالية المحددة التي تعتمد على أطراف ثالثة، سواء كانت غير تابعة لها أو أعضاء في مجموعاتها، بضمان إمكانية الحصول على نسخ من جميع المستندات اللازمة التي تم جمعها من خلال تنفيذ إجراءات العناية الواجبة بالعملاء أو أي إجراءات أخرى تم إسنادها إلى الطرف الثالث، وذلك عند الطلب ودون تأخير، وأن تلتزم الأطراف الثالثة بأحكام حفظ السجلات الواردة في قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.

لتحقيق التزاماتها القانونية، وبما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها، ينبغي على الأعمال والمهني غير المالية المحددة تحديد السياسات والإجراءات والضوابط المناسبة المتعلقة بتقييم ومراقبة واختبار أطر حفظ السجلات الخاصة بالأطراف الثالثة. ينبغي توثيق هذه السياسات والإجراءات والضوابط، واعتمادها من قبل الإدارة العليا، وإبلاغها إلى المستويات المعنية في المؤسسة.

تشمل بعض العوامل التي ينبغي على الأعمال والمهني غير المالية المحددة مراعاتها عند صياغة السياسات والإجراءات والضوابط ذات الصلة، على سبيل المثال لا الحصر:

- دور المؤسسة ومسؤوليتها في تقييم ومراقبة واختبار سياسات وإجراءات وضوابط الأطراف الثالثة المتعلقة بحفظ السجلات وحماية البيانات. وينبغي أن يشمل ذلك أيضاً إجراءات مناسبة لاستمرارية الأعمال والتصعيد.
- اتفاقيات مستوى الخدمة التي تتناول إمكانية الوصول والأمان.
- الإجراءات التشغيلية المتعلقة بطلب ونقل السجلات والوثائق، بالإضافة إلى أمنها المادي والإلكتروني، وحماية البيانات والسجلات النشطة والمؤرشفة من الوصول غير المصرح به.
- سياسات مناسبة للتدقيق واختبار ضمان الجودة فيما يتعلق بمراقبة واختبار إطار عمل الاحتفاظ بسجلات الطرف الثالث.

#### 5-2-11 المراقبة المستمرة لسجلات علاقات العمل

يُطلب من الأعمال والمهني غير المالية المحددة غير المالية الاحتفاظ بجميع سجلات العملاء والوثائق التي يتم الحصول عليها من خلال المراقبة المستمرة لعلاقات العمل. تشمل أمثلة هذه السجلات، على سبيل المثال لا الحصر:

- سجلات المعاملات التي تمت مراجعتها وتحليلها والتحقق فيها.
- جميع مراسلات العملاء ومحاضر الاجتماعات المتعلقة بتلك المعاملات أو تحليلها والتحقق فيها. ويشمل ذلك تأكيدات العملاء بشأن الاستخدام النهائي/المستخدم النهائي، وأطراف سلسلة التوريد المقابلة، ونتائج الفحص، وأسباب قرارات العناية الواجبة.
- سجلات ووثائق وملفات تعريف أو معلومات العناية الواجبة بالعملاء والعناية الواجبة المعززة والعناية الواجبة بالبيانات التي تم جمعها أثناء مراجعة المعاملات أو تحليلها أو التحقق فيها، بالإضافة إلى الوثائق الداعمة المتعلقة بالمعاملات، بما في ذلك نتائج عمليات البحث عن معلومات أساسية حول العملاء، والمالكين المستفيدين، والمستفيدين، والأشخاص المسيطرين، أو الأطراف المقابلة في المعاملات.
- قرارات معالجة المعاملات، بما في ذلك سجلات الموافقة أو الرفض، بالإضافة إلى التحليلات والمراسلات ذات الصلة.

#### 6-2-11 سجلات تقارير المعاملات المشبوهة

يُطلب من الأعمال والمهني غير المالية المحددة غير المصرفية الاحتفاظ بجميع السجلات والوثائق المتعلقة بتقارير المعاملات المشبوهة أو أي تقارير أخرى، ونتائج جميع التحليلات أو التحقيقات التي أُجريت. يجب أن تشمل هذه السجلات، على سبيل المثال لا الحصر:

- سجلات تنبيهات مؤشرات المعاملات المشبوهة، وسجلات التحقيقات، والتوصيات، وسجلات القرارات، وجميع المراسلات ذات الصلة.



- طلبات المعلومات من السلطات المختصة.
- سجلات ووثائق ومعلومات العناية الواجبة بالعملاء ومراقبة علاقات الأعمال التي تم الحصول عليها أثناء تحليل أو التحقيق في المعاملات التي يُحتمل أن تكون مشبوهة، وجميع سجلات المراسلات أو الاتصالات الداخلية أو الخارجية المرتبطة بها.
- ملاحظات بشأن التعليقات المقدمة من وحدة الاستخبارات المالية فيما يتعلق بتقارير المعاملات المشبوهة المبلغ عنها، بالإضافة إلى الملاحظات أو السجلات المتعلقة بأي إجراءات أخرى اتخذتها وحدة الاستخبارات المالية أو طلبتها.



التعريف	المصطلح
الشخص الطبيعي الذي يملك أو يمارس السيطرة الفعلية النهائية على العميل، أو الشخص الطبيعي الذي تُجرى المعاملات نيابةً عنه. يشمل ذلك أي شخص يمارس سيطرة فعلية نهائية على شخص اعتباري أو ترتيب قانوني، سواء بشكل مباشر أو من خلال سلسلة ملكية أو سيطرة أو أي وسيلة غير مباشرة أخرى، والذي يتم تحديده، سواء كان شخصًا واحدًا أو أكثر، وفقًا لللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.	المالك المستفيد
أي علاقة تجارية أو مالية قائمة بين المؤسسات المالية، والشركات والمهن غير المالية المحددة، وعملائها فيما يتعلق بالأنشطة أو الخدمات التي يقدمونها.	علاقة العمل
اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمنظمات غير المشروعة.	اللجنة
الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ أي حكم من أحكام هذا المرسوم بموجب القانون داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.	الجهات المعنية
جريمة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها، أو تمويل الإرهاب، أو تمويل انتشار الأسلحة.	الجريمة
عملية تحديد معلومات العميل أو المالك المستفيد والتحقق منها، سواء كان شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا أو ترتيبًا قانونيًا، بالإضافة إلى تحديد طبيعة أعماله، والغرض من العلاقة التجارية، وهيكّل الملكية والسيطرة عليها، بما في ذلك إجراءات المراقبة المستمرة.	العناية الواجبة للعميل
أي شخص طبيعي أو اعتباري، أو ترتيب قانوني، يُنشئ أو يسعى إلى إنشاء علاقة تجارية مع المؤسسات المالية، أو أي من الشركات والمهن غير المالية المحددة، أو مزودي خدمات الأصول الافتراضية.	العميل
أي شخص يمارس نشاطًا تجاريًا أو مهنيًا واحدًا أو أكثر، كما هو محدد في اللوائح التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.	الأعمال/الشركات والمهن غير المالية المحددة DNFBPs
مجموعة إجمونت هي هيئة حكومية دولية تضم 159 وحدة استخبارات مالية، توفر منصة لتبادل الخبرات والمعلومات المالية بشكل آمن لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	مجموعة إجمونت
المكتب التنفيذي للرقابة ومنع الانتشار، المعني بتنفيذ العقوبات المالية الموجهة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.	المكتب التنفيذي
قرار مجلس الوزراء رقم (134) لسنة 2025 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم الاتحادي بالقانون رقم (10) لسنة 2025 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع الانتشار	اللوائح التنفيذية
مجموعة العمل المالي هي هيئة حكومية دولية تضع المعايير الدولية وتعزز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهديدات الأخرى ذات الصلة بسلامة النظام المالي الدولي.	مجموعة العمل المالي
اتخاذ إجراء دون إشعار مسبق أو مشاركة من المالك أو العميل أو الطرف المتضرر.	التجميد
الهيئات الإقليمية الحكومية الدولية التي تعزز وتقيم تنفيذ سياسات ولوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المقبولة دوليًا.	الهيئات الإقليمية على غرار مجموعة العمل المالي FSRBs
مجموعة من المؤسسات المالية تتكون من شركات قابضة أو كيانات اعتبارية أخرى تمارس السيطرة على باقي المجموعة وتنسق وظائف تطبيق الرقابة على مستوى المجموعة والفروع والشركات التابعة، وفقًا للمبادئ الأساسية الدولية للرقابة المالية، وسياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل	المجموعة المالية



الإرهاب.	
أي شخص يمارس نشاطاً أو أكثر من الأنشطة أو العمليات المالية المحددة في اللوائح التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، نيابةً عن عميل أو لمصلحته.	مؤسسة مالية
أي من الأفعال المحددة في البند (1) من المادة (3) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.	تمويل الإرهاب
وحدة الاستخبارات المالية	FIU
الأصول أو الممتلكات، مهما كانت طريقة الحصول عليها، من أي نوع أو شكل، مادية أو غير مادية، منقولة أو غير منقولة، إلكترونية أو رقمية أو مشفرة، بما في ذلك العملات الوطنية والأجنبية، والوثائق القانونية، والصكوك مهما كان شكلها، بما في ذلك الصكوك الإلكترونية أو الرقمية، التي تثبت ملكية هذه الأصول أو الممتلكات، أو الأسهم أو الحقوق المتعلقة بها؛ بالإضافة إلى الموارد الاقتصادية التي تُعتبر أصولاً من أي نوع، بما في ذلك النفط والموارد الطبيعية الأخرى وجميع الحقوق المتعلقة بها، مهما كانت قيمتها أو طريقة الحصول عليها؛ بالإضافة إلى الاعتمادات المصرفية، والشيكات، وأوامر الدفع، والأسهم، والأوراق المالية، والمستندات، وسندات الصرف، وخطابات الاعتماد، وأي عائدات أو أرباح أو إيرادات أخرى مشتقة منها أو ناتجة عنها، والتي يمكن استخدامها للحصول على أي تمويل أو سلع أو خدمات.	الأموال
العميل الذي يمثل خطراً سواءً على المستوى الشخصي، أو النشاط، أو العلاقة التجارية، أو طبيعة العمل، أو المنطقة الجغرافية، مثل عميل من دولة عالية المخاطر أو غير مقيم في دولة لا يحمل بطاقة هوية، أو عميل ذو هيكل معقد، أو يقوم بعمليات معقدة، أو لديه هدف اقتصادي غير واضح، أو يقوم بعمليات نقدية كثيفة، أو عمليات مع طرف ثالث مجهول، أو عمليات لا تتعارض بشكل مباشر مع أي عمليات أخرى عالية المخاطر تحددها المؤسسات المالية، أو الشركات والمهن غير المالية المحددة، أو السلطة الرقابية.	العميل عالي المخاطر
المنظمات التي يُجرّم تأسيسها أو التي تمارس نشاطاً مُجرّماً.	المنظمات غير القانونية
حساب يستخدمه طرف ثالث مباشرةً لإجراء معاملة نيابةً عن نفسه.	الحساب الوسيط
شخص أو كيان (بخلاف العميل أو المورد) يُستخدم لإجراء أو استلام المدفوعات، أو تحصيل البضائع، أو تنفيذ أجزاء من المعاملة. يُعدّ استخدام الوسيط دون مبرر تجاري واضح مؤشراً خطيراً على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.	الوسيط / الدافع أو المستلم من طرف ثالث
المرسوم الاتحادي رقم (10) لسنة 2025 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة	القانون (أو "قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار")
السلطات الاتحادية والمحلية المكلفة، بموجب أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار والتشريعات ذات الصلة، بمكافحة الجرائم والتحقيق فيها وكشفها وجمع الأدلة المتعلقة بها، بما في ذلك غسل الأموال والجرائم الأصلية وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار.	جهات إنفاذ القانون
الصناديق الاستثمارية أو الترتيبات المماثلة الأخرى.	الترتيب القانوني
مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) هي هيئة إقليمية على غرار مجموعة العمل المالي، تهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إنشاء نظام فعال للامتثال للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. تُعدّ دولة الإمارات العربية المتحدة من الأعضاء المؤسسين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.	MENAFATF



الوسائل	أي وسيلة تُستخدم أو يُعتمد استخدامها لارتكاب جريمة أو جناية.
غسل الأموال	أي من الأفعال المحددة في البند (1) من المادة (2) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، بما في ذلك ارتكابها عبر الأنظمة الرقمية أو الأصول الافتراضية أو تقنيات التشفير.
المنظمات غير الربحية	أي مجموعة منظمة ذات طبيعة مستمرة لفترة محددة أو غير محددة، تتكون من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو ترتيب قانوني، لا تهدف إلى الربح، والتي تجمع أو تتلقى أو تنفق الأموال لأغراض خيرية أو دينية أو ثقافية أو تعليمية أو اجتماعية أو تضامنية أو غيرها من الأغراض التي تندرج ضمن نطاق الأعمال الخيرية.
الشخصيات السياسية البارزة	الأشخاص الطبيعيون الذين يشغلون أو شغلوا مناصب عامة بارزة في دولة الإمارات العربية المتحدة أو أي دولة أجنبية أخرى، مثل رؤساء الدول أو الحكومات، وكبار السياسيين، وكبار المسؤولين الحكوميين، والمسؤولين القضائيين أو العسكريين، وكبار المديرين التنفيذيين في الشركات المملوكة للدولة، وكبار مسؤولي الأحزاب السياسية، والأشخاص الذين يشغلون أو شغلوا سابقاً إدارة منظمة دولية أو أي منصب بارز داخلها؛ ويشمل التعريف أيضاً ما يلي: 1. أفراد الأسرة المباشرين (للشخصية السياسية البارزة، وهم الأزواج، والأبناء، وأزواج الأبناء، والآباء). 2. المقربون المعروفون بقربهم من الشخصية السياسية البارزة، ويشمل ذلك: أ- الأفراد الذين يمتلكون حقوق ملكية مشتركة في شخص اعتباري أو ترتيب أو أي علاقة عمل وثيقة أخرى مع الشخصية السياسية البارزة. ب- الأفراد الذين يمتلكون حقوق ملكية فردية في شخص اعتباري أو ترتيب تم إنشاؤه لصالح الشخصية السياسية البارزة.
الجريمة الأصلية	أي فعل يشكل جناية أو جنحة، بما في ذلك تمويل الإرهاب، وتمويل انتشار الأسلحة، والتهرب من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وفقاً للتشريعات السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، سواء ارتكب داخل الدولة أو خارجها، شريطة أن يكون هذا الفعل مُعاقباً عليه في كلا البلدين.
العوائد	الأموال المُستمددة، بشكل مباشر أو غير مباشر، من ارتكاب أي جناية أو جنحة، بما في ذلك الأرباح والامتيازات والمصالح الاقتصادية والمنافع الأخرى المُستمددة منها، وأي أموال مُماثلة تم تحويلها، كلياً أو جزئياً، إلى أموال أخرى.
الانتشار	التجارة غير المشروعة وغير المصرح بها، وفقاً للتشريعات السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، في المواد أو الأنظمة أو المعدات أو المكونات أو البرامج أو التكنولوجيا التي تُساهم في إنتاج أو تطوير أسلحة الدمار الشامل، أو التكنولوجيا ذات الصلة، أو وسائل إيصالها، بما في ذلك أي فعل منصوص عليه في البند (3) من المادة (3) من هذا المرسوم بقانون.
نهج إدارة المخاطر RBA	نهج إدارة المخاطر هو أسلوب لتخصيص الموارد لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الأسلحة والتخفيف من حدتها، وذلك وفقاً لطبيعة المخاطر ودرجتها.
المسجل	الجهة المختصة المسؤولة عن الإشراف على السجل الاقتصادي أو التجاري لمختلف أنواع المنشآت المسجلة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفقاً للتشريعات السارية في الدولة.
لجنة العقوبات	لجنة مجلس الأمن التابعة للأمم المتحدة المنشأة بموجب القرارات أرقام 1988 (2011)، و1267 (1999)، و1989 (2011)، و2253 (2015)، و1718 (2006)، وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة.
قائمة العقوبات	قائمة تضم الأفراد والمنظمات الإرهابية الخاضعة للعقوبات المفروضة من قبل لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن، إلى جانب بياناتهم الشخصية وأسباب إدراجهم في القائمة.
الموكل	شخص طبيعي أو اعتباري ينقل إدارة أمواله الخاصة إلى أمين بموجب صك ائتماني.



بنك وهي	بنك ليس له وجود فعلي في الدولة التي تأسس فيها وحصل على ترخيص، ولا ينتهي إلى أي مجموعة مالية خاضعة للتنظيم وتخضع لإشراف موحد فعال.
الدولة	دولة الإمارات العربية المتحدة
سلطة الإشراف / الجهة الرقابية	السلطات الاتحادية والمحلية المكلفة بموجب التشريع بالإشراف على المؤسسات المالية، والشركات والمهن غير المالية المحددة، ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، والمنظمات غير الربحية أو السلطات المختصة المسؤولة عن منح الموافقة على ممارسة نشاط أو مهنة، في حال عدم تحديد سلطة إشرافية معينة بموجب التشريع.
المعاملات المشبوهة	معاملات تتضمن أموالاً توجد أسباب معقولة للاشتباه في أنها تشكل عائدات أي جنابة أو جنحة، أو أنها مرتبطة بغسل الأموال، أو تمويل الإرهاب، أو تمويل انتشار الأسلحة، سواء نُفذت هذه المعاملات أو مجرد محاولة تنفيذها.
الإرهابي	أي شخص طبيعي، سواء داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارجها، يرتكب عمداً أيًا من الأفعال التالية: 1. ارتكاب أو محاولة ارتكاب عمل إرهابي بأي وسيلة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. 2. المشاركة كشريك في عمل إرهابي. 3. تنظيم عمل إرهابي أو تحريض آخرين على ارتكابه. 4. المشاركة مع مجموعة من الأشخاص الذين يعملون بنية مشتركة لارتكاب عمل إرهابي بهدف توسيع نطاق النشاط الإرهابي أو ارتكاب مثل هذا العمل، مع علمهم بنية المجموعة.
منظمة إرهابية	مجموعة من شخصين أو أكثر، سواء داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارجها، ارتكبت عملاً إرهابياً، بشكل مباشر أو غير مباشر، أو هددت بارتكابه، أو تهدف إليه، أو تخطط له، أو تسعى لارتكابه، أو تروج له أو تشارك في ارتكابه، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بغض النظر عن اسمها، أو شكلها، أو مكان تأسيسها، أو موقعها، أو نشاطها، أو جنسية أعضائها أو محل إقامتهم؛ بما في ذلك أي منظمة معترف بها كمنظمة إرهابية بموجب أي قانون آخر.
العقوبات المالية الموجهة	تجميد الأموال وحظر إتاحتها، بشكل مباشر أو غير مباشر، لصالح أي شخص طبيعي أو اعتباري أو منظمة مدرجة على قوائم الإرهاب، بموجب قرارات صادرة عن مجلس الوزراء بشأن قوائم الإرهاب، أو من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بمنع الإرهاب وتمويله وقمعهما، وكذلك منع انتشار الأسلحة وتمويلها وقمعها ووقفها.
معاملة	أي تصرف أو استخدام للأموال أو العائدات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الإيداع، والسحب، والتحويل، والبيع، والشراء، والإقراض، والمبادلة، والرهن العقاري، والهبة.
الوصاية	علاقة قانونية يضع بموجبها الواهب أموالاً تحت سيطرة وصي لصالح مستفيد أو لغرض محدد، وتُعتبر هذه الأموال منفصلة عن ممتلكات الوصي، بينما يبقى سند ملكيتها باسم الواهب أو شخص آخر نيابةً عنه.
الوصي	شخص طبيعي أو اعتباري مُخوّل بالحقوق والصلاحيات الممنوحة له من قِبَل المُنشئ أو الصندوق الاستئماني، ومُصرّح له بموجب ذلك بإدارة أموال المُنشئ واستخدامها والتصرف بها وفقاً للشروط التي يفرضها أيٌّ منهما.
الأصول الافتراضية	تمثيل رقمي للقيمة يُمكن تداوله أو نقله رقمياً، ويُمكن استخدامه لأغراض الدفع أو الاستثمار، باستثناء التمثيلات الرقمية للعملات الورقية أو الأوراق المالية أو الأموال الأخرى.
أسلحة الدمار الشامل	أسلحة قادرة على إلحاق الضرر بعدد كبير من الأشخاص، وتشكل تهديداً لحياة الإنسان والبيئة الطبيعية من خلال أثارها الكارثية، مثل الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية أو الإشعاعية.



بدون إشعار مسبق	اتخاذ إجراء دون إشعار مسبق أو مشاركة المالك أو العميل أو الطرف المتضرر.
مقدمو خدمات الأصول الافتراضية	أي شخص طبيعي أو اعتباري يمارس، كنشاط تجاري، نشاطاً واحداً أو أكثر من أنشطة الأصول الافتراضية المحددة في اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون، أو يُجري معاملات ذات صلة، نيابةً عن شخص طبيعي أو اعتباري آخر أو لصالحه.
التحويل المصرفي الإلكتروني	معاملة مالية تُجرىها مؤسسة مالية أو من خلال مؤسسة وسيطة نيابةً عن مُحوّل، حيث يتلقى المستفيد أمواله في مؤسسة مالية أخرى، سواءً كان المُحوّل والمستفيد شخصاً واحداً أم لا.

13- روابط مفيدة

الرابط	المؤسسة
<a href="https://www.adgm.com/">https://www.adgm.com/</a>	سوق أبوظبي العالمي
<a href="http://www.adx.ae/">http://www.adx.ae/</a>	سوق أبوظبي للأوراق المالية
<a href="http://www.bis.org/bcbs/index.htm">http://www.bis.org/bcbs/index.htm</a>	لجنة بازل للرقابة المصرفية
<a href="https://www.centralbank.ae">https://www.centralbank.ae</a>	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
<a href="http://www.dfm.ae/">http://www.dfm.ae/</a>	سوق دبي المالي
<a href="http://www.dfsa.ae/">http://www.dfsa.ae/</a>	سلطة دبي للخدمات المالية
<a href="https://egmontgroup.org">https://egmontgroup.org</a>	مجموعة إيغмонт
<a href="https://www.uaeiec.gov.ae/en-us/about-us">https://www.uaeiec.gov.ae/en-us/about-us</a>	المكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار
<a href="http://www.fatf-gafi.org">http://www.fatf-gafi.org</a>	مجموعة العمل المالي
<a href="http://www.gcc-sg.org/">http://www.gcc-sg.org/</a>	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
<a href="http://www.iosco.org/">http://www.iosco.org/</a>	المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية
<a href="http://www.interpol.int/">http://www.interpol.int/</a>	الإنتربول / غسل الأموال
<a href="http://www.menafatf.org/">http://www.menafatf.org/</a>	مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
<a href="https://www.moet.gov.ae/en/home">https://www.moet.gov.ae/en/home</a>	وزارة الاقتصاد والسياحة
<a href="https://www.namlcftc.gov.ae/en/">https://www.namlcftc.gov.ae/en/</a>	اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة
<a href="http://www.sca.ae/">http://www.sca.ae/</a>	هيئة الأوراق المالية والسلع
<a href="https://www.uaefiu.gov.ae/en/">https://www.uaefiu.gov.ae/en/</a>	وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات
<a href="http://www.un.org/">http://www.un.org/</a>	الأمم المتحدة
<a href="http://www.unodc.org/">http://www.unodc.org/</a>	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال
<a href="https://www.wolfsberg-principles.com/">https://www.wolfsberg-principles.com/</a>	مجموعة ولفسبيرج